**جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية**

**وعلوم التسيير**

**قسم:العلوم المالية والمحاسبة**

**تخصص: مالية المؤسسة**

**الموضوع:**

# أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك
# دراسة حالة بنك البركة الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة

**من إعداد الطالبة:**

- كوثر منادي

**تحت إشراف الأستاذة:**

- خديجة عراب هريش

**السنة الجامعية** *2020 - 2021*

**جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية**

**وعلوم التسيير**

**قسم:العلوم المالية والمحاسبة**

**تخصص: مالية المؤسسة**

**الموضوع:**

# أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك
# دراسة حالة بنك البركة الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة

**من إعداد الطالبة:**

- كوثر منادي

**تحت إشراف الأستاذة:**

- خديجة عراب هريش

**السنة الجامعية** *2020 - 2021*


بسم الله الرحمن الرحيم

# ﴿إهداء﴾

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم، ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

من قال فيها الرحمن" وبالوالدين إحسانا"

إلى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى من اجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليها والقلم عن وصفها إلى الغالية أمي .

إلى أبي الذي أشعل مصباح عقلي، وأطفأ ظلمة جهلي، إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي، ولم يبخل علي بشيء، وأراد أن أبلغ المعالي، وعلمني الصبر والطاعة....

أبي أطال الله في عمره.

إلى من قاسموني ألاعيب الصغر وهموم الكبر، إلى لآلئي عقدي وتيجان حياتي إخوتي: أحلام وخالد.

إلى الفراشة الصغيرة إبنة أختي: وصال

إلى من قاسمتني حلو الحياة ومرها وكانت لي سندا، إلى صديقتي أحلام.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهديهم هذا العمل.

# ﴿شكر وتقدير﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أشكر الله سبحانه و تعالى أولا وأخيرا الذي مكنني من إنجاز هذا العمل المتواضع، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص الوفاء والعرفان والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة **"خديجة عرابي هريش"** لإشرافها على هذا البحث من خلال نصحها وإرشادها وإثراء محتواها،والتي دامت توجيهاتها مشعلا في جميع مراحل إعداد هذه الدراسة .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ عمر قاضي على إعانته وتوجيهاته لي .

كما أختص بشكري المتواضع إلى الأخ و الصديق"سمير"الذي مد لي يد العون، ووجهني طيلة أطوار هذا البحث.

كما أشكر جميع من ساهم سواء من بعيد أو من قريب في الإعانة لإعداد هذا العمل المتواضع .

# فهرس

## قائمة المحتوبات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| ملخص | |
| بسملة | |
| شكر وتقدير | |
| إهداء | |
| قائمة المحتويات | I |
| قائمة الجداول | III |
| قائمة الأشكال | V |
| قائمة الملاحق | VI |
| مقدمة | أ–و |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية** | **08** |
| تمهيد | 09 |
| المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية. | 10 |
| المطلب الأول: البعد التاريخي لنشوء المسؤولية الاجتماعي | 10 |
| المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية | 15 |
| المطلب الثالث: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية | 17 |
| المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية. | 19 |
| المطلب الأول: مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية | 19 |
| المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية | 25 |
| المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية | 29 |
| المبحث الثالث: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية. | 33 |
| المطلب الأول: تعريف، مؤشرات وأساليب القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية | 33 |
| المطلب الثاني: أهم النماذج المقترحة في قياس المسؤولية الاجتماعية | 36 |
| المطلب الثالث: مشاكل قياس المسؤولية الاجتماعية | 39 |
| خلاصة | 42 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: الأداء المالي للبنوك** | **43** |
| تمهيد | 44 |
| المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي للبنوك | 45 |
| المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك | 45 |
| المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي للبنوك | 47 |
| المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي | 48 |
| المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك | 54 |
| المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك المفهوم، الأهداف، الأهمية | 54 |
| المطلب الثاني: مراحل تقييم أداء البنوك التجارية. | 57 |
| المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي للبنوك | 62 |
| المبحث الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك | 68 |
| المطلب الأول: العلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالى للبنوك | 68 |
| المطلب الثاني: الآثار غير المباشر للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي | 70 |
| المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك | 75 |
| خلاصة | 78 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة الجزائري** | **79** |
| تمهيد | 80 |
| المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري | 81 |
| المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري | 81 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري | 85 |
| المطلب الثالث: واقع المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة الجزائري | 88 |
| المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري | 90 |
| المطلب الأول: تحليل القوائم المالي لبنك البركة الجزائري | 90 |
| المطلب الثاني: حساب نسبة المردودية لبنك البركة الجزائري | 95 |
| المطلب الثالث: تطور التكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري | 98 |
| المبحث الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية للأداء المالي لبنك البركة | 102 |
| المطلب الأول: أثر المسؤولية الاجتماعية على مجموع ميزانية بنك البركة الجزائري | 102 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: أثر المسؤولية الاجتماعية على الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري | 103 |
| المطلب الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية على الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري | 105 |
| خلاصة | 107 |
| خاتمة | 109 |
| مراجع | 114 |
| ملاحق | 125 |


## قائمة الجداول


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المراحل التاريخية لاتجاهات المديرين نحو المسؤولية الاجتماعية. | 14 |
| 02 | عناصر الأصول والخصوم الواجب على الأقل اظهارها في ميزانية البنك | 63 |
| 03 | البنود التي تحتويها خارج ميزانية البنوك | 64 |
| 04 | البنود التي يحتويها جدول حسابات النتائج | 65 |
| 05 | التزمات بنك البركة الجزائري اتجاه المسؤولية الاجتماعية | 89 |
| 03 | تطور مجموع الميزانية لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 90 |
| 04 | تطور حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 91 |
| 05 | تطور الودائع لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 92 |
| 06 | تطور التمويلات لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 92 |
| 08 | تطور الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 93 |
| 09 | تطور الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 94 |
| 10 | معامل الاجمالي للاستغلال البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 95 |
| 11 | معامل الاستغلال الصافي البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 96 |
| 12 | معامل مردودية الأموال الخاصة البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 96 |
| 13 | معامل العائد على الأصول البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 97 |
| 14 | تكلفة مخاطر القرض لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 97 |

| | | |
|---|---|---|
| 15 | تطور مجموع التكاليف لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 98 |
| 16 | تطور تكلفة خلق فرص عمل البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 99 |
| 17 | تطور تكلفة تمويل تعليم البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 99 |
| 18 | تطور تكلفة التبرع للتعليم البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 100 |
| 19 | تطور تكلفة تمويل الرعاية الصحية البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 100 |
| 20 | تطور تكلفة التبرع للرعاية الصحية البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 101 |
| 21 | تطور تكلفة المبادرات الأخرى البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 101 |
| 22 | أثر المسؤولية الاجتماعية على مجموع الميزانية البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 102 |
| 23 | أثر المسؤولية الاجتماعية على الايراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 103 |
| 24 | أثر المسؤولية الاجتماعية على الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2017-2018 | 105 |

## قائمة الجداول


| رقم | عنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية | 25 |
| 02 | تطور مجموع الميزانية البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 91 |
| 03 | تطور بند حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 91 |
| 04 | تطور بند الودائع الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 92 |
| 05 | تطور بند التمويلات لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 93 |
| 06 | تطور الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 94 |
| 07 | تطور الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 95 |
| 08 | تطور مجموع التكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 99 |
| 09 | تطور مجموع التكاليف الاجتماعية ومجموع ميزانية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 103 |
| 10 | تطور مجموع التكاليف الاجتماعية والايراد الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 104 |
| 11 | تطور مجموع التكاليف الاجتماعية والناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018) | 106 |

## قائمة الملاحق


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أصول بنك البركة الجزائري 2016 | 125 |
| 02 | خصوم بنك البركة الجزائرية 2016 | 126 |
| 03 | جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري 2016 | 127 |
| 04 | أصول بنك البركة الجزائري 2017 | 128 |
| 05 | خصوم بنك البركة الجزائرية 2017 | 129 |
| 06 | جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري 2017 | 130 |
| 07 | أصول بنك البركة الجزائري 2018 | 131 |
| 08 | خصوم بنك البركة الجزائرية 2018 | 132 |
| 09 | جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري 2018 | 133 |
| 10 | تكاليف المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016-2018 | 134 |

# مقدمة

إن المسؤولية الاجتماعية هي مصطلح يصف الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها المؤسسات كوسيلة للاتصال بين المجتمعات التي تعمل فيها.

ويشير أيضا مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى وجهات مختلفة للعديد من الأشخاص،سواء رجال الأعمال والإدارة والمال أو المؤسسات والمجتمع، فالبعض يرى أن المسؤولية الاجتماعية لا تعدو أن تكون بمثابة تذكير المؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها اتجاه مجتمعها. والبعض الآخر يرى أن مقتضى هذه المسؤولية الاجتماعية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية أو طوعية، دون إلزام تقوم به المؤسسات صاحبة الشأن بإدارتها المنفردة اتجاه المجتمع. والبعض الآخر يرى إنها الصورة الملائمة الاجتماعية الواجبة على المؤسسات.

ولكن في جميع الأحوال فان جوهر هذه المسؤولية وحدودها لا يتجاوز في وقتنا الراهن إطار المبادرات الايجابية الطوعية أو الاختيارية التي تقوم بها المؤسسات سواء من تلقاء نفسها، أو بالتعاون والتشاور والتنسيق مع غيرها من المؤسسات.

ولقد فرضت الظروف الاجتماعية المعاصرة على المشاريع التكيف والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية

لكافة الأطراف ذوي العلاقة بتلك المؤسسات من اجل ضمان الاستمرار في الأنشطة بما يحقق المصالح المشتركة بموجب العقد الاجتماعي الذي يلزم تلك المشاريع بالعمل على تعظيم الربحية الاجتماعية عن طريق تبني المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي أدى أن تمارس عدة جهات الضغط على المشاريع لتوسيع نظام اهتمامها لتشمل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ونتائج أثارها السلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والقطاع البنكي بشكل خاص، أصبح التركيز على الأداء المالي للقطاع البنكي في العقود الأخيرة يشكل اكبر أهمية. هذا انه الأداة التي يتم من خلالها التعرف على الوضع المالي السائد في البنك خلال مدة زمنية معينة

ومن ثم تحقيق الأرباح على الأمد البعيد.

أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية محور مهم وضروري في عالم الأعمال، خاصة بعد الآثار السلبية المتزايدة لنتائج أعمال المؤسسات والأزمات الاقتصادية، وتغير المناخ وتوسع إمكانية تطبيقه على كافة قطاعات الأعمال وصولا إلى إمكانية تطبيقه في القطاع المؤسساتي على وجه الخصوص تبعا لحجم وإمكانية وقدرة هذا القطاع على تبني وتطبيق الأنشطة الاجتماعية بشكل أوسع من بقية القطاعات الأخرى.

## أولا. الإشكالية

في ضوء كل هذا يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

- ما هو أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي أهمية المسؤولية الاجتماعية للبنوك ؟
2) هل توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك؟
3) هل تؤثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري؟

## ثانيا. الفرضيات

محاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1) برزت أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة الفقر والاحتباس الحراري وتغير نظرة البنوك للربح نتيجة ضغوط مجتمعية.

2) توجد علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك، حيث يتحمل البنك تكاليف اجتماعية تساهم في تحسين صورته في المجتمع مما يؤدي الى تحسين الأداء المالي.

3) نعم تؤثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري.

## ثالثا. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على القطاع البنكي تحت مجهر المسؤولية الاجتماعية على اعتبار دوره المحوري والحيوي والمؤثر في المجتمع الذي يعمل فيه، بالإضافة إلى امتلاكه الحافز والإمكانيات لتبني المسؤولية الاجتماعية بشكل اكبر عن غيره من قطاعات الأعمال الأخرى، لكن على نفس الخط للوصول في النهاية إلى هدف تعظيم الأرباح وايجابية الأداء المالي بشكل عام، كما أن تبني وتطبيق الأنشطة والبرامج الاجتماعية من قبل البنوك على وجه الخصوص يمكن أن يحقق العديد من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك قدر كبير من المسؤولية والشفافية وجودة الإفصاح المالي، بالإضافة إلى تطوير وتحسين الأسواق والنهوض بالقطاع البنكي إلى درجة عالية من الأداء والمصداقية والتأثير في عالم الأعمال والمجتمعات على حد سواء.

## رابعا. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق ببنك البركة الجزائري والتزاماته المالية والبيئية، وذلك من خلال إبراز اثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وأيضا لإبراز التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية الاجتماعية في البنك

1) بيان مدى تبني بنك البركة الجزائري للمسؤولية الاجتماعية وممارسته لها ومستوى الإفصاح عنها في تقاريره السنوية.
2) التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
3) التعرف على مدى إدراك البنوك لأهمية المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة.
4) تحديد كفاءة الأداء المالي لبنك البركة من خلال استخراج النسب المالية عن طريق تحليل الأرقام التي تتضمنها التقارير المالية السنوية للبنك.
5) امكانية تعميم النتائج التي سيتم التوصل إليها .

## خامسا. صعوبات الدراسة

لعل أهم صعوبات التي اعترضت السير الحسن للدراسة تتمثل فيما يلي:

1) صعوبة الحصول على المراجع مع ظروف التي تشهدها الجزائر من تفشي كبير.
2) عدم توفر دراسات سابقة حول الموضوع.

## سادسا. حدود البحث:

1) **الحدود المكانية:** تم تطبيق البحث على بنك البركة الجزائري
2) **الحدود الزمنية:** حدد مدة البحث بثلاث سنوات 2016، 2017 و2018 لقياس كل من المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة والأداء المالي نظرا لتوفر البيانات اللازمة لأغراض البحث والتحليل.

## سابعا منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لإبراز أهم المفاهيم والأدوات والمقاربات المرتبطة بالموضوع والإلمام بها ، وعلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال الإسقاط النظري للدراسة على البنك محل الدراسية باستخدام التقارير المالية لبنك البركة.

**ثامنا. دراسات سابقة:**

1) **خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.**

سعت الدراسة للتعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها ( تجاه الموظفين، اتجاه عملاء المصرف، اتجاه المجتمع المحلي، واتجاه البيئة ) وإذا ما كانت إدارة المصارف تهتم لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية. واستهدف البحث عينة المصارف التجارية في غزة والضفة الغربية، كما استخدم استبانه للقياس واختبار T-test الفرضيات .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود إدراك لدى المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لكن ليس بالمستوى المطلوب، كما توصلت لوجود اختلاف في الأهمية النسبية المجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة مصارف عينة البحث. حيث حصل مجال المسؤولية اتجاه عملاء المصارف" على المرتبة الأولى، بينما حصل مجال "المسؤولية تجاه الموظفين" على المرتبة الثانية ثم مجال الاهتمام بالمجتمع المحلي وفي المرتبة الأخيرة مجال الاهتمام بالبيئة والموارد البشرية. وأوصى البحث بضرورة إعطاء المزيد من الأهمية على الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير السنوية.

2) **عروب بن محمد العقيلي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لقطاع البنوك في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الشرق العربي.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لقطاع البنوك في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها 12 بنك.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاستعانة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء لمالي للبنوك محل الدراسة.

ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاستناد على التحليل الصوفي لبيانات واستخدام التحليل متعدد المتغيرات باستخدام الانحدار المتعدد، وتم استخدام برنامج Eviews.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، كما كشفت هذه الدراسة عن عدم وجود تأثير معنوي لكل من عمر البنك وعدد الفروع وحجم مجلس إدارة البنك.

كما تضمنت هذه الدراسة عدة توصيات، كان أهمها: العمل على زيادة الوعي الاجتماعي بصورة أكبر بما يعود بالفائدة على موظفي البنوك وعملائها ومجتمعها المحلي وأدائها المالي.

3) **دراسة (اللولو، 2009)، بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة".**

هدفت الدراسة للتعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

ولقد توصلت الدراسة إلى:

- إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفر كادر محاسبي كفء، ويتطلب أيضا تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها.
- إن الإفصاح الاجتماعي غير كافي ويكاد يكون معلوم لدى بعض الشركات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية تجاه الشركات التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب وغيرها من التسهيلات كما أوصت بضرورة تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية تجاه توعية الشركات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

4) **شكة عبد الله، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات– دراسة تطبيقية لعينة من الشركات لسنة 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2015.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في عينة الشركات على الأداء المالي، وقد تم إعداد الإطار النظري من خلال مراجعة أدبيات البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وتم تحديد الفقرات القياس المتغير الأول المسؤولية الاجتماعية واستخدمنا العائد على الأصول والعائد الأموال الخاصة كمؤشرين لقياس الأداء المالي، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال تقييم استبيان خاص بهذه الدراسة وتوزيعها على العينة مكونة من 62 إداري "موظف" في 7 شركات أختيرت كعينة ممثلة للشركات بالمنطقة، كما تم التحليل من خلال أساليب إحصائية متنوعة تتمثل بمؤشرات الإحصاء الوصفي لوصف واقع المسؤولية الاجتماعية، وأساليب الإحصاء الاستدلالي لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) والمتغير التابع (الأداء المالي). وأظهرت نتائج التحليل إلى أن هناك إلتزام واضح من قبل عينة الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، غير أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لعينة.

**تاسعا. هيكل الدراسة:**

**الفصل الأول:** والذي كان تحت عنوان الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية وقد خصص هذا الفصل للإلمام بالإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية حيث تم التطرق فيه من خلال ثلاث مباحث، حيث تمثل المبحث الأول في مدخل عام للمسؤولية الاجتماعية أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية، أما المبحث الثالث فكان القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

**الفصل الثاني:** والذي كان تحت عنوان الأداء المالي للبنوك، فقد قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الأداء المالي للبنوك، أما المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه إلى تقييم الأداء المالي للبنوك أما المبحث الثالث فقد تضمن أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك.

**الفصل الثالث:** تحت عنوان دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، وشملت هذه الدراسة ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه تقديم بنك البركة الجزائري والمبحث الثاني قمنا فيه بتحليل الوضعية المالي لبنك البركة أما المبحث الثالث فكان حول أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لبنك البركة.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

## تمهيد

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قام بالخضوع لعدة تغيرات مختلفة حيث أن البعض يراها عبارة عن تحمل المؤسسة(البنك باعتباره مؤسسة مالية) لجزء من مسؤولياتها اتجاه المجتمع والبعض الأخر يرى أنه يجب أن تمارس على نطاق واسع لتحقيق التوازن والتكامل بين المؤسسة والمجتمع، وجوهر ذلك أن على المؤسسة تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي يعمل فيه لضمان الاستقرار والاستمرار وذلك إضافة إلى تحقيق أهدافه وخدمة مصالحه.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتمكن من معرفة المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة وعناصرها ومعاييرها بالإضافة إلى عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية.

وسيتم تسليط الضوء على المباحث التالية لهذا الفصل:

- **المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.**
- **المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية.**
- **المبحث الثالث: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.**

## المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفا بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث أن المؤسسات (البنوك باعتبارها مؤسسات مالية)كانت متجاهلة الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالبيئة التي تنشط فيها وارتكزت في عملها على تحقيق الأرباح، أما في الآونة الأخيرة شهد موضوع المسؤولية الاجتماعية انتشارا واسعا، واهتمام من طرف كتاب الإدارة والاقتصاد ومن طرف رجال الأعمال على حد سواء.

### المطلب الأول: البعد التاريخي لنشوء المسؤولية الاجتماعية

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلمس تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن، ففكرة المسؤولية الاجتماعية نشأت نتيجة لمشكلات كثيرة وأزمات عديدة عرفتها المؤسسات ارتبطت أساسا بنظرة هذه الأخيرة لمصلحتها الذاتية على حساب مصلحة المجتمع الصغير الناشط داخلها أو المجتمع الذي تنشط فيه، فقد كان الاتجاه منصبا نحو تعظيم الأرباح فما هو مهم لي مهم للمجتمع، بمعنى أن التركيز كان منصبا على الجانب الاقتصادي فقط، لكن وبالموازاة مع ظهور ظروف جيدة ووعيا اجتماعيا جديدا ومفاهيم حديثة تقوم في مجملها على مفهوم العطاء الاجتماعي الذي تطور بنمو الاحتياجات الاجتماعية ومدى تبني المؤسسات لهذا الاتجاه الجديد عبر مراحل زمنية مختلفة، بدأ بظهور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

وبشكل عام فإن فكرة المسؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيها أو علم تبنيها من قبل المؤسسات يقوم في جوهره على ميل المؤسسة و التركيز على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي بعناصرهما المختلفة. بناء على هذا ارتأينا تتبع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتركيز على ثلاث مراحل تاريخية تمتد من بداية القرن 19 إلى الوقت الراهن والتي يمكن توضيحها في ما يلي :

**المرحلة الأولى (1800 – 1920)**: إن بروز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كان وليد الثورة الصناعية حيث كان بداية لاستخدام المخترعات العلمية في المؤسسات وهذا بغرض تركيز الجهود على تحسين أدائها الاقتصادي من منظور الاهتمام بالبيئة الداخلية للعمل ومحاولة جني أكبر كمية ممكنة من الأرباح ليعاد قسم منها في التوسع أو

إنشاء مؤسسات جديدة. وفي هذه المرحلة كان هناك استغلال غير اعتيادي لجهود العاملين والموارد البشرية بشكل عام حيث تشغيل الأطفال والنساء وعموم العاملين ساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنية[1].

فنشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى قد ارتبطت مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا يسعون إلى تحقيقه، وهو تعظيم الأرباح ... وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب إلى القيم والأهداف السائدة في المجتمع[2].

نستنتج من كلامنا هذا أن المستفيدين بالدرجة الأساس هم المالكون ولا اهتمام بالعاملين أو المجتمع، كذلك لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بداياتها، وأن وفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تثر انتباه المجتمع إلى خطورة التلوث والمشاكل البيئية الأخرى. وبدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد وخصوصا القوى العاملة اندفع البعض من رجال الأعمال والمالكين للمصانع لدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين عن طريق دراسة الوقت والحركة وطريقة إنجاز العمل الأفضل مع التركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية وذلك من خلال تحسين الأجور المدفوعة العاملين ولكن مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج أكبر. وهنا نستطيع القول أن إدارة المؤسسات قد وفت بجانب بسيط من المسؤولية الاجتماعية التي تجسد في تحسين أجور العاملين[3].

وعلى الرغم من إثراء هذه المرحلة بعدة أفكار وأساليب علمية ساهمت كثيرا في إرساء قواعد الإدارة والتسيير تنظيرا وممارسة، وكذلك ظهور المسؤولية الاجتماعية إلا أنها تجاهلت حقيقة الجانب الاجتماعي، فقد كان الهدف هو تحقيق الربح، فما هو مهم لي هو مهم للمجتمع وفيما بعد ما هو مهم للمؤسسة مهم للمجتمع"، الذي يعني ضبط العمال كالآلات، وإغفال الآثار الاجتماعية، وذلك من خلال النظر إلى المؤسسة من زاوية عوامل الرشد الاقتصادي فقط، والتوجه بها نحوى المصلحة الذاتية وأن الجانب الاقتصادي هو الأكثر أهمية[4].

---

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص 55.

[2]- عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2011، ص 58-59.

[3]- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 55.

[4]- نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006، ص 196.

**المرحلة الثانية (1920–1960)**: إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تلقت عدة انتقادات جراء هدفها الأحادي الذي اعتمدته، والمتمثل في تعظيم الأرباح، فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بالتركيز على الجانب الاجتماعي من طرف هذه المؤسسات.

فتزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة والوفيات الناتجة عنها وكذلك تشغيل الأطفال والنساء في ظل الظروف المزرية قد ولد شعورا لدى الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة في ذلك الوقت بضرورة الاهتمام وإعادة النظر بظروف العمل، وقد كان ثمرة هذا الشعور هو التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع هوثورن والتي هي باختصار محاولة لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل الإنتاج والإنتاجية.

إن هذا يمثل نقلة نوعية في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث بدأ الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون. لقد تبارت كثير من المؤسسات الرائدة في ذلك الوقت في إجراء دراسات مشابهة وبدأت اهتماما بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل مادية أفضل للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين[1].

فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل، تقليص ساعات العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة وذات الصلة بالمؤسسة، وبالتالي أن تكون هنالك أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه المؤسسات، فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تستمر من دون تحقيق الربح ولكن لا يجوز النظر إلى الأرباح بأنها كل شيء وهي نهاية أعمال المؤسسة، فعليها أن تعمل بالوقت ذاته على تلبية حاجات المجتمع، وعند ذلك ستكون المؤسسة بمثابة العنصر المساعد في إنجاز وإتمام ما هو مطلوب وبثقة وباستحقاق عاليين[2].

نخلص إلى القول بأن هذه المرحلة تمثلت ببروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، ولتتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وأن تلبية حاجات المجتمع هو معيار مهم في وجود المؤسسة ونجاحها، وبالتالي فإن التغير في أهداف المجتمع يجب أن تنعكس على أنشطة وفعاليات المؤسسة بنفس الوقت سواء كانت اقتصادية أو فنية[3].

**المرحلة الثالثة (1960–الآن)**: تسمى هذه المرحلة بإدارة نوعية حياة الفرد حيث أصبحت المسؤولية الأساسية للمؤسسات تقوم على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود. وهذا يحقق المصلحة الذاتية المتنورة

[1]– طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص56.

[2]– عبد الرزاق سالم الرحاحلة، مرجع سابق، ص 59.

[3]– المرجع نفسه، ص60.

للمؤسسات والمجتمع ككل، وهذا جاء نتيجة للتجارب المختلفة التي عاشتها الشعوب والمتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الذي تفرزه المؤسسات باختلافها، هذا ما ألزم انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أخرى أكثر استيعابا للبيئة والحاجات المجتمعية[1]، ومن هذه المتغيرات التي أثرت على هذا التحول نذكر[2]:

**أولا– المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات:** إن تعاظم قوة النقابات زاد من تأثيرها في قرارات المؤسسات بشكل عام وكذلك تزايد عدد الإضرابات وتعرض كثير من الأعمال إلى خسائر كبيرة بسببها. وكذلك تعزز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملون في مختلف الدول، فضلا عن التطور في وسائل الاتصال التي أسهمت في توعية الناس في دول أخرى وساعدت في نشر سريع لأخبار المكتسبات التي تحققها النقابات العمالية في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية كما أن دعوات المطالبة بحماية البيئة ونشر الوعي البيئي وإدراك الناس للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية اتسعت بشكل كبير. كذلك تعالت أصوات تطالب بتحسين نوعية الوقود لتخفيف التلوث الناجم عن احتراقه كذلك تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم الأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات المفترضة التي تحصل من قبل منظمات الأعمال تجاه المستفيدين سواء كانت بشكل علم صلاحية المنتجات وعلم جودتها من وجهة نظر المستهلك أو بعض قضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة.

**ثانيا–تجسيد القوانين والمدونات الأخلاقية:** لقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة بشكل قوانين ودساتير أخلاقية بدأت المؤسسات بصياغتها وتبني بنودها وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسالاتها بشكل صريح ولافت للنظر. ونجد أن المؤسسات سواء منها الصناعية أو ذات الإنتاج الخدمي قد بدأت بتوعية العاملين بالقواعد والضوابط السارية فيها والمتعلقة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، وأهمها ما يتعلق بالمرأة العاملة وحمايتها من الابتزاز الجنسي وغيرها من الانتهاكات. نشير هنا إلى حقل جديد في المحاسبة قد ظهر وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكثرت كذلك الدراسات التي تربط بين تبنى المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات وكذلك تطوير مقاييس للأداء الاجتماعي لهذه المؤسسات.

**ثالثا–تأثير جماعات الضغط:** برزت هذه الجماعات بشكلها الأولي في مراحل سابقة ولكنها أصبحت في الفترة الأخيرة قوة لايستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات. تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة المرحلة أكثر نضوجا كفكرة نظرية وأقوى حضورا على أرض الواقع كممارسة بحكم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تهتم بما يسمى بالتنمية المستدامة ( Sustainable

[1]– نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 202.

[2]– طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 58–60.

Développement). وتجدر الإشارة إلى أن كليات ومعاهد إدارة الأعمال تضمن برامجها مساقات إجبارية تتعلق بتدريس المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. إن المراحل والتوجهات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية كان انتقالا من مرحلة لأخرى وفق تطور تاريخي، ففي المرحلة الأولى كانت المصلحة الذاتية الصرفة للمالكين هي قلب الأعمال والذي يتم التعبير عنه بتعظيم الأرباح، لتظهر مصالح الجهات الداخلية في المؤسسات وبشكل خاص المصلحة الذاتية للإدارة إلى جانب مصلحة المالكين، وكانت المرحلة الأخيرة هي مرحلة التنبه لمطالب أصحاب المصلحة التي لا تقل أهمية من المالكين أو حملة الأسهم ليظهر مفهوم المصلحة الذاتية التي تراعي المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة. ومع هذا التطور فإن المؤسسات لم تعمل بطوعية واستجابة إيجابية لمسؤوليتها الاجتماعية وإنما كانت تتعامل مع هذه المسؤولية بأشكال وأنماط عديدة، يمكن تحديدها في الجدول التالي:

**الجدول رقم (01): المراحل التاريخية لاتجاهات المديرين نحو المسؤولية الاجتماعية.**

| الاتجاهات | المرحلة (01) إدارة تعظيم الأرباح 1800-1920 | المرحلة (02) إدارة الوصاية 1920-1960 | المرحلة (03) إدارة نوعية الحياة 1960 إلى الآن |
|---|---|---|---|
| التوجه | -المصلحة الذاتية الصرفة | -المصلحة الذاتية<br>-مصالح المساهمين | -المصلحة الذاتية المتنورة<br>مصالح المساهمين<br>مصلحة المجتمع |
| القيم الاقتصادية | -ما هو جيد لي جيد لبلدي<br>-النقود والثروة أكثر أهمية<br>-دع المشتري يحترس<br>-العمل سلعة تباع وتشتري<br>-مساءلة الإدارة من قبل المالكين | -ما هو جيد للمؤسسات جيد لبلدنا<br>-الربح الملائم<br>-النقود مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضا<br>-دعنا لا نغش الزبون<br>-للعامل حقوق محددة يجب الاعتراف بها.<br>-مساءلة الإدارة من قبل المالكين، الزبائن، العاملين، الموردين، والمساهمين | -ما هو جيد لمجتمعنا جيد لبلدنا<br>-الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود<br>-دع البائع يحترس<br>-كرامة العامل يجب أن تحترم<br>-مساءلة الإدارة من قبل المالكين، المساهمون والمجتمع |
| القيم التكنولوجية | -التكنولوجيا مهمة جدا | -التكنولوجية مهمة ولكن الأفراد مهموم أيضا | -الأفراد أكثر أهمية من التكنولوجيا |
| القيم الاجتماعية | -مشكلات العاملين يجب تركها في البيت<br>-أنا فرد صارم أدير أعمالي كما أشاء<br>-جماعات الأقلية أدنى من البيض ويجب أن تعامل حسب ذلك | -نعترف أن للعاملين حاجات أبعد من الحاجات الاقتصادية<br>-أنا فردي ولكن أعترف بقيمة مشاركة الجماعة<br>جماعات الأقلية لهم موقعهم في المجتمع وان موقعهم أدنى مني | -إننا نستخدم الفرد كوحدة كلية<br>-مشاركة الجماعة أساسية لنجاحنا<br>-إنهم مثلي ومثلك |
| القيم السياسية | البيئة الطبيعية تسيطر على قدر الناس | الناس يمكن أن تتحكم وتعالج البيئة | المحافظة على البيئة من أجل نوعية الحياة |
| القيم الجمالية | القيم الجمالية؟ ما هي؟ | القيم الجمالية جيدة، ولكن ليس لنا | إننا نحافظ على قيمنا الجمالية من جانبنا |

**المصدر**: نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات، مؤسسة الوراق، عمان، 2006، ص203.

**المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية**

هناك بعض المحاولات المتعددة لإعطاء تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، ومنها تعريف المجلس الدولي للتنمية المستدامة (WBCSD,2007)، حيث عرفها بأنها: الالتزام المنظمات الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يتضمن التعامل مع العاملين، والمجتمع المحلي، من أجل تحسين جودة الحياة لهم. ولاحقا أضيف إلى ذلك قضايا مثل: "حقوق الإنسان، وحقوق العمل، والأعمال الخيرية، وحوكمة الشركات، وحماية البيئة، وهذا التوسع في أبعاد مفهوم المسؤولية الاجتماعية جعلها توظف وفقا لما يراه كل مجتمع، فمثلا في غانا كان التأكيد على المجتمع المحلي، بينما في تايلاند تركز على البيئة"[1].

في حين وانطلاقا من الأساس التطوعي يرى الاتحاد الأوروبي (EU,2002) أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي: "الفكرة التي من خلالها تدمج الشركات الاعتبارات الاجتماعية والبيئية مع العمليات الاقتصادية والتفاعل مع أصحاب المصالح على أساس التطوعي"[2] .

أما منظمة العمل الدولية فتعرفها بأنها: "المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات، علاوة على ما عليها من التزامات قانونية. وهي طريقة تستطيع أن تنظر بها أية منظمة في تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تكملة للوائح الحكومية أو السياسة المجتمعية، وليست بديلا عنها"[3].

بينما يخالف البنك الدولي وجهة النظر التطوعية للمسؤولية الاجتماعية (WB,2000) ويري بأنها: "التزام أصحاب الأعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بطريقة تخدم التجارة والتنمية في آن واحد"[4].

وتعرف الايزو 26000 المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ب: "الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، تحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات".[5]

---

[1]- عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2015، ص 10.

[2]- المرجع نفسه، ص 10.

[3]- صالح الحموري، رولا المعايطة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، من الألف الى الياء–الموجة الرابعة للإدارة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 17.

[4]- عايد عبد الله العصيمي، مرجع سابق، ص 10-11.

[5]- صالح الحموري، رولا المعايطة، مرجع سابق، ص 17.

ولقد عرفت الجمعية الأمريكية للإدارة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "استجابة إدارة الشركات العملية إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع مع الاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية"[1].

وقد استند مفهوم المسؤولية الاجتماعية فيما وردت صياغته وبلورته، إلى ثلاث حقائق رئيسية[2]:

**أولا– الحقيقة المعنوية:** تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمؤسسة، وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين منظمة الأعمال وقيم المجتمع الذي تتعامل معه المنظمة ولا سيما مجتمع المؤسسة.

**ثانيا– الحقيقة العقلانية أو الشرعية:** تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمؤسسة، من خلال قواعد المجتمع التي تؤثر في الأهداف الإستراتيجية لمؤسسة الأعمال وجهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية ومن هذه القواعد (قوانين المخرجات الاجتماعية، الغرامات، المقاطعة الاجتماعية، العقاب الاجتماعي).

**ثالثا – الحقيقة الاقتصادية:** تصف المسؤولية الاجتماعية بأنها إحدى الوسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للأعمال، لأنها تسهم في اكتساب القيمة المضافة من خلال مساعدة المؤسسة على استيعاب حاجات وإسهامات الجماعات المختلفة من أصحاب المصالح من داخل وخارج المنظمة، وبما يترتب عليه من الاحتفاظ بالشرعية الاجتماعية وتعظيم النواتج المالية على المدى البعيد، وتساعد المسؤولية الاجتماعية المؤسسة أيضا على الاحتفاظ بالعلاقة المتوازنة بين أعمال المؤسسة وقيم المجتمع في ظل ظروف التغير المستمر الذي تتعرض له هذه العلاقة.

[1]– توفيق عبد المحسن، **أخلاقيات الأعمال**، دار الفكر العربي وأخرون، مصر، 2014، ص 199.

[2]– سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 83، 2010، ص 207.

## المطلب الثالث: أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة في الحيز الجغرافي التي تنتمي إليه، كما لها أهداف متنوعة تسعى لتحقيقها من خلال البرامج المسطرة من قبل المؤسسات(البنوك باعتبارها مؤسسات مالية).

### الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة(البنك باعتباره مؤسسة مالية) لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام يكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات وعلاقاتها على مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوطات المفروضة عليها، وتحقق المسؤولية الاجتماعية عدة مزايا للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي[1]:

**أولا–بالنسبة للمؤسسة:**

تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال باعتبار المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة.

1- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي الى بعث بروح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
2- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
3- كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

**ثانيا–بالنسبة للمجتمع:**

1- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
2- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
3- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تحقيق الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد، وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري مرجع سابق، ص 25.

**ثالثا–بالنسبة إلى الدولة:**

تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها، خدماتها الصحية، التعليمية، الثقافية والاجتماعية، كما يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

**الفرع الثاني: أهداف المسؤولية الاجتماعية:**

تسعى المؤسسة من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية الى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات التي تمكنها من تحسين صورتها ومن أبرز هذه الأهداف نذكر[1]:

1- تحسين مستوى الحياة المعيشية لأفراد المجتمع
2- تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع
3- التحسين المستمر لنظام التسيير المعمول به.
4- مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.
5- تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.
6- الاستفادة من السمعة الحسنة للمؤسسة كميزة تنافسية.
7- حصول المؤسسات على عائد مستقر لفترات طويلة المدة.
8- اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين بما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.
9- إثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق ومتطلبات العملاء.
10- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
11- التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة.
12- المساعدة على تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة لتحسين الإدارة وتحقيق التوازن بين الأداء والاقتصاد البيئي.
13- الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الفرد فيما يخص السلامة والصحة في العمل.

[1]– العقون أمنة، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي**، دراسة حالة مؤسسة السيكرية للاسمنت، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 17.

## المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية

مما لا شك في أن المسؤولية الاجتماعية لها أساسيات متعلقة بها من أبعاد، مبادئ، عناصر ومعايير قياسها بالإضافة إلى مجالاتها وركائزها وهذا ما سنراه بشتى التفاصيل.

### المطلب الأول: مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة، كما سوف نحاول تفصيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها Carrol في مصفوفته الخاصة.

#### الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

يهدف تطبيق المؤسسات لمبادئ المسؤولية الاجتماعية إلى تحسين الأداء الاقتصادي الاجتماعي أي المساهمة في تحقيق عملية التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار فقد تم وضع معيار الإيزو 26000 والذي يعتبر دليلا إرشاديا حول سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية نعرضها كما يلي:

**أولا: مبدأ المساءلة:** يشير هذا المبدأ لقابلية المؤسسة على أن تكون مسؤولة على تأثيراتها في المجتمع والبيئة، وأن تقبل وتوافق على الفحص والتدقيق الملائمين، حيث تفرض هذه المسؤولية التزاما على الإدارة لتكون قابلة للمساءلة بخصوص الاهتمامات الكبرى للمؤسسة، كما تفرض التزاما على المؤسسة بأن تكون قابلة للمساءلة من قبل الهيئات القانونية فيما يتعلق باللوائح والقوانين.

وعليه يتضمن هذا المبدأ قابلية المؤسسة للمساءلة فيما يتعلق بالأفراد والمنظمات والكيانات المتأثرة بقراراتها وأنشطتها وفيما يتعلق بالمجتمع ككل.

وتكون هذه القابلية للمساءلة والمحاسبة ذات تأثير إيجابي على كل من المؤسسة والمجتمع، ويجب أن يكون هناك توافق بين مستواها وحجم السلطة، فالمؤسسات ذات السلطة المطلقة وجب عليها أن تولي عناية أكبر فيما يتعلق بجودة قراراتها ورؤيتها، كما تتضمن المساءلة تقبل المسؤولية في حالة حدوث أي اعتداءات لاتخاذ التدابير الملائمة لمعالجة هذه الأخيرة والعمل على عدم حدوثها مرة أخرى، وعليه فالمؤسسة تتحمل نتائج قراراتها وأنشطتها وما يترتب عليها على المجتمع والبيئة والاقتصاد[1].

[1]- زياني خولة، **أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على ادارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات بولاية تبسة**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2020، ص 24- 25.

**ثانيا: مبدأ الشفافية:** تشير الشفافية إلى المبدأ الذي يعني بخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بظروف وقرارات وأنشطة البنك الحالية مفهومة ومتاحة لكل أصحاب المصالح، وتقوم على أساس التدفق الحر للمعلومات، والتي تتيح لمن لهم مصلحة أن يطلعوا على المعلومات والعمليات المرتبطة بمصالحهم، وتوفر المعلومات الكافية وتساعدهم في فهمها، أي أن الشفافية هي الوضوح التام.

تعتبر الشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة وواضحة لكيفية صنع القرار، ويمكن للبنوك أن توفر رضا كبير لمختلف الأطراف المتعاملة معها عندما تسعى إلى اعتماد الشفافية كمبدأ للتعامل مع أصحاب المصالح، كما ينبغي أن يتحلى البنك بالشفافية فيما يلي:

1- هدف وطبيعة ومكان ممارسة أنشطته.

2- تحديد أي جهة متحكمة في نشاط البنك.

3- الطريقة التي يجب اتخاذ القرارات بها وتنفيذها ومراجعتها، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات والسلطات فيما يتعلق بالوظائف المختلفة للبنك.

4- المقاييس والمعايير التي يقيم البنك على أساسها أدائها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

5- تحديد مصدر موارده المالية.

6- التأثيرات المعروفة والمحتملة لقراراته وأنشطته على المجتمع والبيئة.

7- هوية أصحاب المصلحة فيه، وتحديد المعايير والإجراءات المستخدمة في اختيارهم وإشراكهم[1].

**ثالثا: مبدأ احترام سلطة القانون:** يقصد بهذا المبدأ أنه يتوجب على البنك أن يوافق على احترامه لسلطة القانون بشكل إلزامي ، كما يقصد بسلطة القانون هيمنته بحيث أنه لا يحق لأي فرد أو بنك أن يكون فوق القانون، حيث المعروف أن سلطة القانون هي تلك المتعلقة بالقوانين المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة، وفي سياق المسؤولية الاجتماعية فإن احترام سلطة القانون تعني أن يقوم البنك بما يلي:

1- الإذعان للشروط القانونية والتشريعية داخل الاختصاصات القضائية التي يعمل بها البنك.

2- التأكد من أن علاقاته وأنشطته تقع ضمن الإطار القانوني المقصود والصحيح.

3- الإذعان للوائحه الداخلية وسياساته وقواعده وإجراءاته وتطبيقه بشكل عادل ومنصف.

4- أن يبقى على دراية بالالتزامات القانونية.

5- أن يراجع مدى إذعانها بشكل دوري[1].

[1]- ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات**، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص98.

**رابعا: مبدأ السلوك الأخلاقي**

يقصد من هذا المبدأ أن يتصرف البنط بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، ويبني سلوكه على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأفراد، الحيوانات، البيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية، كذلك ينبغي على البنك أن يعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة:

1- وضع هيكل حوكمي يساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل البنك وفي تفاعله مع الآخرين.

2- تحديد وتبني وتطبيق معايير السلوك الأخلاقي التي تتلاءم مع أهداف البنك وأنشطته.

3- تشجيع وتعزيز مراعاة معايير السلوك الأخلاقي الخاصة به.

4- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة من العاملين خاصة هؤلاء الذين لهم تأثير على قيم وثقافة وتكامل وإستراتيجية البنك.

5- إنشاء آليات رقابية لمراقبة تطبيق السلوك الأخلاقي[2].

**خامسا: مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية**

يقصد من هذا المبدأ أن يحترم البنك ويتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية على الرغم من أن أهداف البنك قد تكون مقصورة على مالكيها، أو أعضائها، أو عملائها أو عناصرها الأساسية، إلا أن الأفراد أو الجماعات الأخرى يجوز أن يكون لهم حقوق ومطالبات أو مصالح معنية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار [3]، وعليه يتوجب على البنك أن يقوم بما يأتي[4]:

1- التحديد الواضح للأطراف المعنية.

2- أن يكون البنك على دراية بمصالح واهتمامات أطرافها المعنية وأن تحترم هذه المصالح وأن تتجاوب مع اهتماماتهم المعلنة.

3- أن يعترف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأطرافها المعنية.

4- أن يدرك أنه يمكن لبعض الأطراف المعنية أن تؤثر بشكل كبير في أنشطة البنك.

5- الاهتمام بقدرة الأطراف المعنية والنسبية للاتصال والمشاركة والتأثير في البنك.

---

[1]- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة الجودة الشاملة كايزن اليابانية لتطوير المنظمات**، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2015، ص110.

[2]- قدري ابراهيم، **أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية**، أطروحة دكتورة في ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 46.

[3]- المرجع نفسه، ص 46.

[4]- لاسك أرسلان بايز، درمان سليمان صادق، **تحليل العلاقة بين مبادئ المواصفة القياسية وسمعة المنظمة-دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في معامل الاسمنت في مدينة السليمانية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد 17، 2018، ص 12.

6- أن يضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والتنمية المستدامة بالإضافة إلى طبيعة علاقة الأطراف المعنية بالبنك.

**7-** أن يضع في اعتباره الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما، حتى لو لم يكن لهم دورا رسميا في حوكمة البنوك أو لم يكونوا على دراية بمصلحتهم في قرارات وأنشطة البنك.

**سادسا: مبدأ احترام المعايير الدولية للسلوك**

يقصد به أن يحترم البنك الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية الاجتماعية، أي أن البنوك وجب عليها احترام المعايير الدولية للسلوك مع الالتزام بمبدأ احترام القانون.

1- في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة، ينبغي للبنوك أن تسعى لتحقيق الحماية اللازمة.

2- وإذا ما تعارض في تطبيقاته القانونية مع المعايير الدولية للسلوك، وذلك في علم إتباعها لتلك المعايير، فسيكون لها عواقب وخيمة لذا يتوجب على البنوك كلما أمكن مراجعة طبيعة أنشطته وعلاقاته داخل نطاق القانون والمعايير الدولية للسلوك.

3- ينبغي له أن يضع في اعتباره الفرص والقنوات الشرعية الهادفة إلى التأثير في المؤسسات والهيئات الأخرى لعلاج أي تعارض له مع القانون الداخلي وتطبيقه.

4- كما يتوجب له أن يبتعد عن التورط غير القانوني في أنشطة البنك أخرى غير متوافقة مع معايير السلوك الدولية[1].

**سابعا: مبدأ احترام حقوق الإنسان**

يقصد من هذا المبدأ أن البنوك يتوجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان، وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها، فيتوجب لها أن تقوم ب[2]:

1- احترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

2- القبول بأن هذه الحقوق تعد عالمية وعامة وتعد جزءا لا يتجزأ من الحقوق المطبقة في كافة الدول والثقافات والمواقف.

[1]- مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 110-111.

[2]- لاسك أرسلان بايز، درمان سليمان صادق، مرجع سابق، ص 13.

3- أن تحذو خطوات نحو العمل على احترام حقوق الإنسان في البلاد التي لا تحمي حقوق الإنسان وأن تعمل أيضا على الابتعاد عن الاستفادة من هذه المواقف.

4- أن تلتزم بمبدأ احترام المعايير الدولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقه لا يوفر حماية كافية.

**الفرع الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية، القانونية، البيئية،و الاجتماعية)**

لقد سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد تناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة، وقد تم اختيار النموذج الأكثر شيوعا ألا وهو نموذج كارول Caroll* الذي قسم الأبعاد إلى أربعة فئات التي ترتب حسب الأهمية:

**أولا–البعد الاقتصادي ( حقق الأرباح)**: يستند هذا المفهوم أو البعد على أنه لابد أن يكون البنك نافعا ومجديا اقتصاديا من خلال تحقيق الربح، وأن يحاول توفير الأمان للآخرين[1].

ويعني هذا البعد بمسؤوليات أساسية يقوم البنك من خلاله بإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع لتحقق من خلالها الربح الذي ستعوض من خلاله أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم، فإحساس وشعور البنوك بمسؤوليتها الاقتصادية مهم وخاصة بالنسبة للموظفين لأنها تثير قضايا مثل توفير بيئة ملائمة، تنوع مكان العمل... إلخ[2].

**ثانيا– البعد القانوني ( أطع القانون)**: يمثل البعد القانوني جانب من مسؤوليات تحددها الحكومة بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب على البنك الالتزام بها والعمل على احترامها، ويمكن النظر إلى هذا البعد على أنه خضوع والتزام البنوك بالقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة التي تضعها (تسنها الدولة لتشجع هذه البنوك على التصرف بسلوك مقبول ومرضي نحو المجتمع لكي تكسب ثقته.

فهذا البعد غير محصور في حدود ونطاق البنك والمجتمع وما تربطهم من علاقات، بل يعمل على حماية البنوك من بعضها البعض جراء أساليب المنافسة غير العادلة التي قد تحصل[3].

**ثالثا– البعد الإنساني أو الخيري ( ساهم في رفاهية المجتمع)**:

يمثل هذا البعد قمة الهرم للمسؤولية الاجتماعية والذي قد لا يعتبر أحد متطلبات عمل البنك، إلا أن حقيقته تتمثل في الرفاهية والشهرة والمكانة التي يحتلها البنك في السوق أو في ذهنية الزبائن المتعاملين معها، وهذا من

* carrol: قام بأبحاثه المنشورة (1991/1979) الذي حاول فيها تفسير رؤى مختلفة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تدرجت على شكل هرم.

[1] Pride and ferrell,**Marketing concept and stategies**, Ninth Edition, Houghton Mifflin, Boston,2005, P65.

[2] نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق مفاهيم معاصرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 86.

[3]- ثامر الابكري، **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2006، ص 233.

خلال ما تقوم به من أنشطة تدعم الأبعاد السابقة الذكر. وتدعيما لما أدرج فقد أجريت دراسة عام 2000 للمقارنة ما بين المستهلكين في أوربا (فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حول وجهة نظرهم في البنوك التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية، فكانت من بين النتائج أن الأوربيين أكثر استعدادا من نظرائهم الأمريكان لدعم الأعمال التجارية التي تقوم بها هذه البنوك ذات التوجه نحو اعتمادها للمسؤولية الاجتماعية، وكذا أن الأوربيين أكثر قلقا نحو هذه الأعمال يتوجب توافقها مع المعايير القانونية والأخلاقية[1].

**رابعا– البعد الأخلاقي ( اعمل ما هو صحيح):**

تعكس الرموز غير المكتوبة، المبادئ المشتقة ضمنيا من المجتمع، وهذا البعد يهدف للقيام بما هو صحيح وعادل، وتجنب الضرر للآخرين.

يبرز البعد الأخلاقي عند انتهاك البنك للمبادئ المتفق عليها والتي تحدد الصحة والخطأ عند توجيهها لأعمالها. فحتى تكون البنوك أكثر التزاما بالمسؤولية الاجتماعية فعليها إعطاء أولوية للسلوك الأخلاقي، وهذا يتطلب منها إعطاء الأهمية الحساسة للأخلاق وتشجيع الأفراد على التحلي بالمسؤولية الأخلاقية بشكل جدي والتركيز على الجماعة واحترام وجهات النظر المختلفة للجميع .

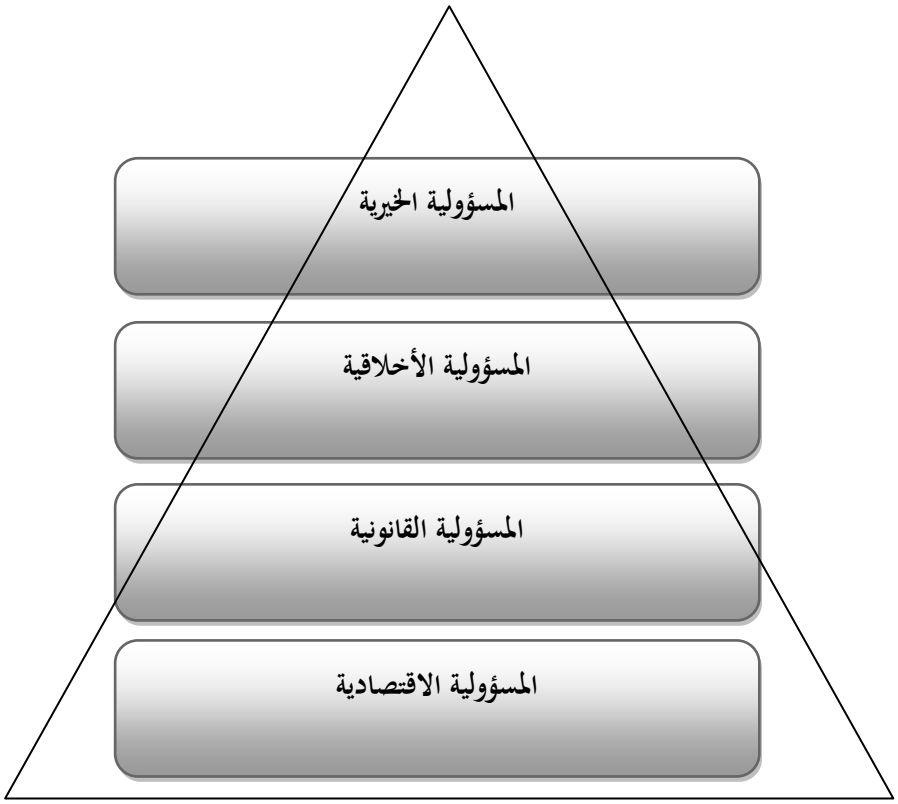
إن هذا البعد يستند إلى المبادئ والمعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والعادات والتقاليد[2].

انطلاقا مما سبق، يمكن توضيح تلك الأبعاد من خلال هذا الشكل:

[1]– المرجع نفسه، ص 10.

[2]– أحمد فلاح الجعافرة،**أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن**، أطروحة دكتورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009، ص53.

**الشكل رقم (01): هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية**




**المصدر**: طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، جامعة الزيتونية الأردنية، دار وائل للنشر، قسم إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، ص 57.

## المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عددا كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر، حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمن وطبيعة الصناعة المبحوثة ورغم ذلك فإن البعض من هذه العناصر تأتي في المقدمة:

**أولا–المالكون** : يمثل المالكون فئة مهمة جدا من أصحاب المصالح والمستفيدين المباشرين من نشاط البنك، إن هؤلاء المالكون يتحملون مخاطر الاستثمار من خلال المغامرة بأموالهم الخاصة متوقعين عائدا مجزيا ومناسبا من هذه الاستثمارات[1]. وتكمن اهتماماتهم في مايلي[2]:

[1]– طار محسن منصور الغالبي وصالح محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، مرجع سابق ذكره، ص: 85.

[2]– بلال خلف السكارية، **أخلاقيات الأعمال**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص ص : 166-167.

1- تحقيق أكبر ربح ممكن.

2- تعظيم قيمة السهم والبنك ككل.

3- رسم صورة محترمة للبنك في بيئتها.

4- حماية أصول البنك.

**ثانيا–العاملون** : لا نقصد بالعاملين هم الفنيون فحسب بل تشمل هذه الفئة جميع العاملين من إداريين وفنيين آخرين، حيث أن لهم مصلحة مهمة في البنك لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى عدد أكبر من المؤشرات التي نوجزها في الآتي [1]:

1- رواتب و أجور مجزية.

2- التدريب والتطوير المستمر.

3- ظروف عمل مناسبة.

4- عدالة وظيفية إضافة للرعاية الصحية للعاملين وإسكانهم.

**ثالثا– الزبائن** : إن هذه الشريحة من أصحاب المصالح ذات أهمية كبيرة لكل البنوك بدون استثناء، فوجود البنك مرتبط بإنتاج خدمات وهذه يستهلكها زبائن وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه الخدمات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق في أي بنك من البنوك[2].

ومن ضمن الأشياء التي تهدف إليها هذه الفئة نذكر[3]:

1- خدمات بنوعية جيدة.

2- أسعار مناسبة.

3- جودة عالية وميسورة الحصول عليها.

4- خدمات آمنة عند الاستعمال.

5 - إرشادات بشأن استخدام الخدمات، ثم التخلص منه أو من بقاياه بعد الاستعمال.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 167.

[2]- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، مرجع سابق، ص89.

[3]- نظام مرسي سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **مرجع سابق**، ص 93.

**رابعا– المنافسون:** لقد اشتدت المنافسة كثيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب كثرة المنتجين والمعرفة بأسرار الخدمات وانتشار التعليم المهني وسرعة الاتصال والنقل وحرية التجارة وممارسة الأعمال وكذلك انتقال أغلب الدول إلى آليات السوق المفتوحة وفي خضم هذا التنافس تنتظر البنوك المتنافسة بعضها في البعض الآخر عدالة المنافسة ووضوح آلياتها والاتفاق على إجراءاتها وأن لا تكون منافسة غير عادلة وشريفة[1]. وتشمل ما يلي[2]:

1- منافسة عادية ونزيهة.

2- معلومات صادقة وآمنة.

3- عدم سحب العاملين من الآخر بوسائل غير نزيهة.

**خامسا– المجهزون:** يمكن أن ينظر للعلاقة بين المجهزون والبنوك على أنها علاقة مصالح متبادلة ووثيقة جدا، لذلك يتوقع كل طرف من الطرف الأخر أن يصون هذه العلاقة ويحترمها ويبادر إلى تعزيزها، ويسعون إلى تحقيق جملة من المطالب نذكر منها[3]:

1- الاستمرارية في التجهيز .

2- أسعار عادلة ومقبولة.

3- تطوير استخدامات المواد المجهزة.

4- تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.

5 - المشاركة في التعامل.

**سادسا– المجتمع:** ويمكن الإشارة إلى أهم المعايير الخاصة بالمجتمع كصاحب مصلحة من وجود بنوك بالآتي[4]:

1- المساهمة في دعم البنى التحتية.

2- توظيف المعاقين.

3- خلق فرص عمل جديدة.

4- المساهمة في حالة الطوارئ و الكوارث.

---

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، مرجع سابق، ص: 102.

[2]- نزار عبد المجيد البراوي وأحمد فهمي البرزنجي، **استراتيجيات التسويق (المفاهيم، الأسس، الوظائف)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 167.

[3]- بلا خلف السكارنة، **مرجع سابق**، ص: 167.

[4]- نزار عبد المجيد البرواني وأحمد فهمي البرزنجي، مرجع سابق، ص ص: 167 -168.

5 – الصدق في العمل وتزويده بالمعلومات الصحيحة. و احترام العادات والتقاليد السائدة.

**سابعا– البيئة:** إن المقصود بالبيئة هنا هي البيئة الطبيعية، التربة والماء والهواء، وقد أصبح المجتمع معني بشكل كبير ويتزايد مستمر بالآثار البيئية التي تتركها عمليات البنوك المختلفة على صحة الإنسان أولا وعلى النباتات والحيوانات والمياه والتربة والهواء من آثار[1].

وهناك العديد من الجهات المدافعة عن البيئة تهدف إلى[2]:

1– الحد من تلوث الماء والهواء.

2– الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها.

3– تطوير الموارد وصيانتها.

**ثامنا– الحكومة:** وهي تمثل فئة من المستفيدين عادة ما تعير لها البنوك في الدول النامية أهمية كبيرة قد تفوق باقي الفئات الأخرى، إن الحكومة تتوقع أن يكون للبنوك دورا في المجالات التالية[3]:

1– الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة عن الحكومة.

2– احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف.

3– تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها.

4– المساهمة في الصرف على البحث والتطوير.

5 – المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة. و المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.

6–المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.

**تاسعا– جماعات الضغط الاجتماعية:** تمثل جماعات الضغط فئات كثيرة تطالب البنوك بالعديد من المطالب وتلخص في أدناه أهم تلك المطالب[4]:

1– التعامل الجيد مع جمعيات حماية الزبون.

2– احترام أنشطة جماعات حماية البيئة.

3– احترام دور النقابات العالمية والتعامل معها.

---

[1]– طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)**، مرجع سابق، ص: 92.

[2]– نظام مرسي سويدان وشفيق ابراهيم حداد، مرجع سابق، ص: 94.

[3]– محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للادارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 70–72.

[4]– طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 97.

4- التعامل الصادق مع الصحافة.

وإن ما يعقد دور إدارة البنوك في تبني منظورا اجتماعيا مقبولا منسجما مع بيئتها ينطلق من فكرة عدم التوازن بين هذا الدور، كما تراه إدارة البنك وإما يتوقعه أصحاب المصالح المختلفين، وهذا يتطلب الأمر أن تجري إدارة البنك دراسات مستقبلية أو أن تكون لديها وحدة دراسة أو استشراف المستقبل تعمل على تأثير الافتراق بين أهداف ونوايا البنك الأساسية وبين أهداف مختلف أصحاب المصالح أعلاه، آخذين بعين الاعتبار أن بعض أصحاب المصالح لهم تأثير كبير على البنك.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه العلاقات المتبادلة ما بين البنك من جانب وأصحاب المصالح المختلفة من جانب أخر لا يمكن التعبير عنها إلا بمزيد من الفهم المشترك من خلال المعلومات والاتصالات التي تجري بين الطرفين، لذلك فالمسؤولية الاجتماعية في حقيقتها هي تعبير من خلال المعلومات، من أهداف وغايات حددت من قبل هذه الأطراف وان هذا مبرر كافي لدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و الأداء المالي للبنوك.

## المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية

يوجد صعوبة في تحديد الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي ويرجع سبب ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هناك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك الاجتماعي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك . يمكن التعرف على هذه المجالات اعتمادا على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديدها، ومقارنة تلك الحالات بما هو قائم فعلا للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له عمليا، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء المالي للبنوك[1]، تقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنوك إلى ما يلي:

### الفرع الأول: مجال المساهمات العامة

ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المؤسسة(البنك باعتباره مؤسسة مالية) في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجددها[2]، وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة[3]:

---

[1]- محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، الإسكندرية، 2000، ص 81.

[2]- الطاهر خامرة، **المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 85 .

[3]- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، مرجع سابق، 2007، ص 97.

**أولا – البذل في سبيل الإنسانية :**

1- تدعيم المؤسسات العلمية

2- تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية

3- تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية .

**ثانيا– المواصلات والنقل :**

1. توفير وسائل النقل العاملين

**ثالثا–الإسكان:**

1- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.

2- إنشاء مساكن للعاملين.

**رابعا– الخدمات الصحية :**

1- تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.

2- توفير وسائل وإمكانيات وخامات العناية والرعاية بالصحة.

**خامسا– رعاية مجموعات معينة من الأفراد :**

1- المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي المعاشات.

2- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

**الفرع الثاني: مجال الموارد البشرية**

يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم، حسب الجنس أو اللون أو العقيدة، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقي وتحقيق رضاهم الوظيفي وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات المالية الأخرى في القطاع أو في المجتمع.

أدت التطورات التقنية إلى التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية، لذلك تحضى اعتبارات التدريب والتكيف مع طرق الإنتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار باهتمام خاص من قبل البنوك، كما تم التشريعات حماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين، وتنظم معالجة هذه الأمور من حيث الشكل والمضمون، كما تستجيب البنوك لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية ايجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي

الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية[1]، وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال الموارد البشرية [2]:

**أولا – سياسات التوظيف** :

1- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع.

2- قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية.

3 – قبول توفير الأفراد المعوقين.

**ثانيا– تحقيق الرضا الوظيفي:**

1- منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

2- إتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقي.

3-إعداد برنامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.

3-المحافظة على الاستقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.

4-تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

**الفرع الثالث: مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية**

يعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للبنك بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخالفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات.. فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يعتاد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، إذ تخصص المجالس البلدية 20 بالمائة من ميزانيتها للتخلص من المخالفات الصليبية خامسة في الدول الصناعية. يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي[3]، وذلك في من خلال ما يلي[4]:

[1]- محمد عباس بدوي،**مرجع سابق**، ص: 81.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 81-82.

[3]- أبو بكر مفتاح شابون، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي–دراسة تطبيقية لمعرفة مدى ادراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 01، ليبيا، 2015، ص 87.

[4]- محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 82.

**أولا– الموارد الطبيعية :**

1- الاقتصاد في استخدام المواد الخام.

2- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة .

3- المساهمة في اكتشاف مصادر ذات سيادة للمواد الخام والعلاقة.

**ثانيا– المساهمات البيئية :**

1- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء.

2- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخالفات.

3- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

**الفرع الرابع: مجال مساهمات المنتج أو الخدمة**

تتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة، وبطريقة استخدامها، وحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام. وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد بيان أهم الأنشطة خاصة بمجال المنتج والخاصة على النحو التالي[1]:

**أولا– تحديد وتصميم المنتجات:**

1- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.

2 – تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

**ثانيا– تحقيق رضا المستهلكين :**

يمكن ترتيب الأبعاد سابقة الذكر في شكل التزامات للبنك تجاه مجتمعه تتمحور حول ما يلي :

**ثالثا– الالتزامات التنموية** : ويقصد بها التزامات البنك تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول وتعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية، لذا لا بد من أن يساهم البنك مهما كانت في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي كعمل مساند للتنمية المستدامة.

**رابعا–الالتزامات السياسية والاجتماعية** : إن مسؤولية البنك تجاه مجتمعه تتبع من العلاقة بينها وبين المجتمع الذي يضيفها، ويقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعي إحرام النظم والقوانين والإجراءات والتقاليد الإدارية واحترام القيم العليا والثقافية والأهداف وعدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية.

[1] فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة المستنصرية، اليمن، 2003، ص: 55.

**خامسا– الالتزام بحماية المستهلك** : إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم وفرض ظاهرة تخطي الحدود بهدف التوسع والبحث عن الأسواق والزبائن فرض قيدا والتزاما على البنك يتمثل في "مسؤولية حماية المستهلك والتي تتضمن الالتزام والأمان وحماية المنافع الاقتصادية للزبون ( الحماية من تضليل الإعلان، الحماية في التعاقدات) والخدمات المالية وتوفير المعلومات والحد الأدنى من الثقافة.

**سادسا – الالتزام بالممارسات الجديدة والناشئة** : لقد أفرزت التغيرات و التطورات عناوين جديدة في ممارسات البنوك والحكومة هي أساسا في صلب المسؤولية الاجتماعية للبنوك أيا كانت وطنية أم أجنبية ومنها حاكمية البنك ومعايير أخلاقيات الأعمال وحقوق العمال .

## المبحث الثالث: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

برزت أهمية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية كأحد أهم المواضيع المعاصرة ضمن فرع المحاسبة الاجتماعية التي تعني اختيار متغيرات وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي للبنوك والإفصاح عن معلومات تفيد في تقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك.

### المطلب الأول: تعريف، مؤشرات وأساليب القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

سنتطرق لتعريف القياس المحاسبي ومؤشراته، و قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية

#### الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

هو عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة ، والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة(البنك باعتباره مؤسسة مالية) بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات للأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة[1].

#### الفرع الثاني: مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي

وهناك أربع مؤشرات أساسية هي كالتالي[2]:

**أولا– مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة الخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتكوينهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

[1]– بن العايش فاطمة، **مدى تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 17، جامعة عنابة، 2018، ص: 02.

[2]– عبد الحميد الخدمي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، **مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012، ص: 05.

**ثانيا– مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي يعمل البنك داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

وقد قدمت منظمة بيئية في اليابان في سنة 2000 تقريرا أجابت فيه عن التكاليف البيئية التي تعبر محاولة لقياس الأداء البيئي للمؤسسة، وتنقسم إلى أربعة عناصر أساسية هي[1]:

1- حجم الاستثمارات الخاصة بالبيئة والنفقات البيئية.

2-تكاليف البحث والتطوير.

3- تكاليف تشمل الأضرار الصحية وأضرار المياه والمنتجات الزراعية والثروة السمكية والتربة الناتجة عن التخلص من المواد الملوثة التي تنتجها المنشآت المختلفة.

4-تكاليف متعلقة بحماية البيئة.

**ثالثا– مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات البنك في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات البنوك التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

**رابعا– مؤشر الأداء الاجتماعي التطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

**الفرع الثالث: أساليب عملية القياس المحاسبي الاجتماعي**

**أولا–أساليب القياس المباشر:**

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب القياس لتحديد نتيجة القياس المحاسبية المتمثلة في قيمة الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يسمى بعملية الحساب المبنية أصلا على ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس ومثال لذلك قياس تكلفة لغرض اجتماعي وذلك من خلال ثمنها الموجود على فاتورة الشراء.

**ثانيا– أساليب القياس المشتقة (غير الأساسية)** : تستخدم هذه الأساليب عندما يتعذر على المحاسبين قياس قيمة الأثر الاجتماعي محل القياس بطريقة مباشرة. فعلى سبيل المثال إذا تم تسعير أجزاء آلة وذلك لتحديد

[1]- بن العايش فاطمة، مرجع سابق، ص02.

التكلفة الاجتماعية لها فحينئذ تقاس تكلفة هذه الآلة باستخدام القياس غير المباشر للوصول بعد ذلك إلى تكلفة الآلة كوحدة.

**ثالثا– أساليب القياس التحكمية:** تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة لكن الفرق الرئيس ينحصر في أنه يوجد في أساليب القياس التحكمية قواعد موضوعية تحكمه، أما في الأساليب المشتقة فلا توجد مثل هذه القواعد الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتحيز الناتج عن تقديرات شخصية للقائمين بعملية القياس[1].

**الفرع الرابع: قياس التكاليف الاجتماعية**

تمثل التكلفة الاجتماعية التعبير النقدي عن الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة نشاط البنك كالتلوث.

هناك عدة أساليب مقترحة لقياس التكلفة الاجتماعية[2]:

**أولا– الأسلوب الأول:** تعتمد هذه الطريقة على قياس تكاليف عدم حدوث أضرار اجتماعية وبيئية بحيث

تمثل التكلفة قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام البنك بأنشطتها الاقتصادية، وقد يكون من الصعب أو من غير العملي تحديد قيمة هذه الأضرار ومن ثمة يجب التوجه نحو أسلوب بديل يمكننا من تحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة، كما يمكننا القول بأن التكلفة الاجتماعية التي يمكن قياسها على مستوى المشروع هي تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية أي تكاليف المنع، وفي مجال التلوث البيئي التكاليف الاجتماعية معادلة تقريبا لتكاليف منع التلوث ويقوم هذا المبدأ على افتراض أنه كلما قامت الشركة بالإنفاق على منع التلوث انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع ، وكانت تكاليف المنع أقرب إلى التكاليف الاجتماعية (قيمة الأضرار المترتبة عن الأنشطة الاقتصادية للمشروع.

**ثانيا– الأسلوب الثاني:** يعتمد هذا الأسلوب طريقة إعادة الوضع إلى ما كان عليه : وهي تكاليف تقريبية بديلة التكاليف الاجتماعية، وهي المبالغ التي يقوم المشروع بإنفاقها سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع.

**الفرع الخامس: قياس العائد الاجتماعي:**

ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية[1]:

---

[1]– مهند جعفر حسن حبيب، محمد موسى أحمد عباس، **دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية– دراسة ميدانية على شركتي اسمنت عطيرة واسمنت السلام**، مجلة كلية الشرق الأهلية، العدد 05، 2016، ص: 13.

[2]– فياض المساعيد، **نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة جرش، الأردن، 2013، ص ص: 38-39.

**أولا–** معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسسة فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمؤسسة والعديد منها يصعب قياسها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من تلوث الهواء الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمؤسسة.

**ثانيا–** حتى ولو تحققت للمؤسسة نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمؤسسة اجتماعيا فان تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجمع، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

## المطلب الثاني: أهم النماذج المقترحة في قياس المسؤولية الاجتماعية

يمثل القياس المحاسبي عنصرا أساسيا من عناصر التطبيق المحاسبي الذي لقي المزيد من الاهتمام على مر العصور، فالأداء الاجتماعي للوحدات يحتاج إلى قياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام إدارة البنوك بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي للبنوك.

### الفرع الأول: مدخل قياس عناصر التكاليف الاجتماعية (مدخل التكلفة)

**أولا– نموذج لينوس Linowese*** :

اقترح (Linowese) نموذجا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأطلق عليه اسم (تقرير النشاط الاقتصادي – الاجتماعي )، حيث يقسم (Linowese) التكاليف المترتبة عن الأنشطة الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات، الأولي تهتم بتكاليف الأفراد العاملين، والثانية تتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالبيئة، والثالثة فتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالإنتاج، وقد ميز (Linowese) بين نوعين من التكاليف الاجتماعية، النوع الأول يتمثل في التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف اجتماعيه ومن وجهة نظره تمثل هذه التكاليف تحسينات ( مزايا اجتماعية)، أما النوع الثاني فهي التكاليف التي تنفقها الوحدة الاقتصادية أو كان يجب عليها إنفاقها في جانب معين من المجموعات الثلاث السابق ذكرها وتمثل (الأضرار الاجتماعية)[2].

---

[1]– يوسف بوخلخال، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الافصاح المحاسبي)**، الملتقى الدولي حول معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال اتجاه أصحاب المصالح، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص ص: 6-7.

* Linowese: اقترح نموذجا وأطلق عليه تسمية تقرير النساط الاجتماعي الذي يهتم بالافصاح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

[2]– مؤيد الفضل وأخرون، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، عمان، الأردن، 2003، ص ص: 191-192.

* Estes: اقترح نموذجا وأطلق عليه اسم تقرير التأثير الاجتماعي فهو لا يختلف كثيرا عن النموذج الذي اقترحه لينوس فالاثنان يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعية.

ولقد قيمه لينوس (Linowese) على انه اقتصر على قياس التكاليف الاجتماعية الاختيارية دون الإلزامية متجاهلا طبيعة النشاط التي قد تكون المعيار المناسب لتخصيص التكاليف الاجتماعية، وأخذ بالمفهوم الواسع (وجهة نظر المجتمع إلا انه يعاب عليه كيفية القياس للأضرار التي تصيب المجتمع حيث تخضع للتقدير الشخصي مما يؤثر علي الموضوعية الموثوقية والملائمة وعدم التحيز بشكل كبير.

**ثانيا–نموذج الفضل***:

اقترح الفضل نموذجا لمنشآت الأعمال العراقية، ودمج فيه العمليات الجارية الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد أطلق عليه اسم (كشف العمليات الجارية الاقتصادية – الاجتماعية)، وقسم فيه الأنشطة الاجتماعية إلى أربع مجالات هي (مجال العاملين / مجال التفاعل مع البيئة / مجال حماية المستهلك / مجال الرقابة على التلوث)، وتعد نتائج الأنشطة الاجتماعية بعد نتائج الأنشطة الاقتصادية، ويقول الفضل إن نموذجه جاء منسجما مع متطلبات النظام المحاسبي[1].

ولقد قيمه الفضل بالأداء الكلي المنشآت الأعمال العراقية سواء الاقتصادي منها أو الاجتماعي عبر مرحلتين للتعبير في نفس القائمة، المرحلة الأولي تهتم بالنشاط الاقتصادي والمرحلة الثانية تحتم بالنشاط الاجتماعي ويعاب على هذا النموذج الغموض فيما يتعلق بقياس المنافع الاجتماعية، ولم يحدد الفضل الأطراف التي يجب أن تشارك في إعداد هذا النموذج إلا أنه من أبرز سمات هذا النموذج القابلية للمقارنة في منشآت الأعمال العراقية وذلك لالتزامها بتطبيق النظام المحاسبي الموحد.

**الفرع الثاني: قياس كل من عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية (مدخل التكلفة و مدخل العائد)**

**أولا– نموذج أستس (Estes)***:

اقترح (Estes) نموذجا أطلق عليه اسم (قائمة التأثير الاجتماعي) ويتم في هذه القائمة الإفصاح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية للوصول إلى صافي العجز أو الفائض الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، وطبقا لحدا النموذج فإن المنافع الاجتماعية تتمثل في كل عائد على المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصادي أو غير اقتصادي داخليا أم خارجية سواء تم الحصول على مقابل أم لم يتم[2].

أما التكاليف الاجتماعية وفقا لهذا النموذج فهي عبارة عن التكلفة أو التضحية أو الأضرار التي يقع عبؤها على المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصادي أو غير اقتصادي داخليا أم خارجيا سواء دفعت الوحدة الاقتصادية مقابلا له أم لم تدفع.

---

[1]– المرجع نفسه، ص199.

* Seidler : قام بتقديم نموذج للإفصاح عن الأداء الاجتماعي الأول لا يهدف إلى الربح ويتعلق بالمنشآت، أما الثاني يتعلق بالمنشآت الهادفة للربح وأطلق عليها تقرير الدخل الاجتماعي.

[2]– فياض علان فياض المساعيد، **مرجع سابق**، ص 21–22.

ومن الملاحظ أن أستس أخذ بالمفهوم الواسع (وجهة نظر الوحدة الاقتصادية والمجتمع معا) عند تعرضه لعناصر كل من التكاليف والأنشطة الاجتماعية، ويشير أستس إلى أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع أو أحد عناصره.

ولقد قيمة أستس واعتبر النموذج الذي اقترحه شامل ويأخذ بالمفهوم الواسع عند تعرضه لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويؤخذ عليه مأخذ عديدة من أهمها صعوبة تطبيقه عملية وصعوبة قياس بعض عناصره، فمثلا كيف تقاس الضوضاء قياسا ماليا باعتبارها تكلفة اجتماعيه وكيف يتم قياس المنافع الخارجية للمشروع في شكل نقدي ويعاب عليه أيضأ تجاهله للتكاليف المرتبطة بحماية المستهلك ولعل أبرز ما يميز هذا النموذج أنه نظرة متفائلة المستقبل.

**ثانيا–نموذج سيلدر (Seidler)**

اقترح (Seidler) نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي النموذج الأول يختص بالوحدات الاقتصادية التي لا تهدف للربح، والنموذج الثاني يختص بالوحدات الاقتصادية التي تهدف للربح وأطلق على النموذجين اسم (تقرير الدخل الاجتماعي، والهدف من النموذجين معرفة صافي الدخل – العجز الاجتماع[1].

**1– نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية الغير هادفة للربح:**

أعد (Seidler) نموذجا لأحد الجامعات الأمريكية يعرض كلا من التكاليف والمنافع الاجتماعية مستخدمة أسلوب المدخل المقارن بين مفهوم كلا من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية، واعتبر التكاليف الخاصة من وجهة نظر الجامعة منافع اجتماعية لبعض أو كل فئات المجتمع، بمعنى أخر إن المنافع الاجتماعية تتضمن التكاليف التي تتحملها الجامعة.

إلا أن (مؤيد الفضل) يري ومما لا يدع للشك أن سيلدر لم يقس المنافع بهذا الأسلوب " وإنما استخدم القيمة الحالية لصافي الدخل الإضافي المتحقق للمجتمع، أو لأحد عناصره"[2].

ويري سيلدر أن المنافع الاجتماعية للتعليم هي عبارة عن زيادة رصيد المعرفة لذا الفرد عند تخرجه من الجامعة، مقارنة عما كان عليه الحال عند دخوله للجامعة وحيث أنه في معظم الحالات يزيد دخل الخريجين من الجامعة عن دخل غير الخريجين، فإن المنفعة الاجتماعية المتحققة يمكن أن تقاس بالقيمة الحالية لهذه الدخول.

[1]– المرجع نفسه، ص ص: 23-24.

[2]– مؤيد الفضل وأخرون، مرجع سابق، ص 195.

ولقد قيمه سيلدر للوحدات الاقتصادية الغير هادفة للربح بصفة خاصة للجامعات والمؤسسات التعليمية التي لا تهدف للربح بشكل عام ويقيس المنافع الاجتماعية عن طريق صافي القيمة الحالية للدخول المضافة، ويجمع النموذج بين مفهوم كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية (مفهوم مقارن).

### 2- نموذج Seidler للوحدات الاقتصادية الهادفة للربح

يهتم هذا النموذج بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح حيث يتم حساب الدخل الاجتماعي عن طريق صافي الربح الاقتصادي مضافا إليه التأثيرات المرغوب با اجتماعيا ولم يحصل علي مقابل نقدي لها، مطروحا منه التأثيرات الغير مرغوب بما اجتماعية ولم يسدد مقابل نقدي لها[1].

لقد قيمه سيلدر (Seidler) للوحدات الاقتصادية الهادفة للربح فكرة النموذج مبنية على أساس صافي الربح المحاسبي مضافا إليه التأثيرات الاجتماعية المرغوب بها اجتماعية، مطروح منه التأثيرات الاجتماعية الغير مرغوب بها اجتماعية، للوصول لصافي الدخل الاقتصادي الاجتماعي.

## المطلب الثالث: مشاكل قياس المسؤولية الاجتماعية

يعتبر قياس المسؤولية الاجتماعية للبنوك من مشاكل المعاصر للمحاسبة وسوف نتطرق الى أهم مشاكل قياس المسؤولية الاجتماعية في هذا المطلب.

### الفرع الأول: مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية

ان تحقيق هذا المطلب في عملية القياس التكاليف الاجتماعية للبنوك لا يعد أمر سهلا وبسيطا، فعدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف، بعد مشكلة في حد ذاتها، ينبغي حلها قبل البحث عن أساس القياس.

هناك وجهتا نظر تعرف التكاليف الاجتماعية هما:

**أولا–وجهة النظر المحاسبية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها البنوك ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وتتصف هذه التكاليف بعدم الحصول البنك على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابلها، فالتكاليف هنا تكون المبالغ التي تم إنفاقها نتيجة التزام البنك ببعض مسؤوليته الاجتماعية اختياريا أو إجباريا .

**ثانيا–وجهة النظر الاقتصادية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة لممارسة البنك عمله، حيث يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه المنظر الجمالي للطبيعة. فالتكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ألقيت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية للبنك، فتلوث الهواء أو الماء في المنطقة التي يقع فيه البنك يؤثر على صحة المواطنين المقيمين، ويترتب

[1]- المرجع نفسه، ص 196.

عليه تكلفة اجتماعية تقع عبوها على المجتمع، وهي بذلك تمثل قيمة ما يضحي به المجتمع من سلع وخدمات الإنتاج مجموعة سلع وخدمات أخرى[1].

**الفرع الثاني: مشكلة قياس العوائد الاجتماعية**

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعادا أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم، فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها، وتعود صعوبات القياس الأسباب التالية[2]:

معظم العوائد الاجتماعية تتحقق للأطراف خارج المنظمة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة، والعديد منها يصعب قياسها نقدا، فمثلا كيف يمكن قياس منفعة للحد من التلوث الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالبنك.

حتى ولو تحقق للمنظمة قبول المجتمع للمنظمة اجتماعيا، فان التقدير قيمة النقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر ومن ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجتمع، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في قياس المنافع الاجتماعية إلا أن الاقتصار على التكاليف الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية يؤدي إلى عدم صحة قياس نتيجة الأنشطة الاجتماعية للبنك، وبالتالي تنعكس هذه النتيجة على محصلة الأداء الاجتماعي البنك التي يتم الحصول عليها نتيجة المقابلة بين التكاليف والأعباء الاجتماعية وبين المنافع والمزايا الاجتماعية[3].

[1] – نوفان حامد محمد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية**، أطروحة دكتورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010، ص: 65.

[2] خالد الصبحي حبيب، **مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2011، ص: 33.

[3] خالد الصبحي حبيب ، نفس المرجع السابق ص : 34

**الفرع الثالث: مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي**

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية شركة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية، التي يمكن للبنك اكتسابها نتيجة هذه التصفية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للبنك، باعتبارها النشاط المسبب لعملية الاتفاق وبالتالي في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وإبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق، وهذا مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماما، وعليه فان الحاجة تكون ماسة للإيجاد معايير اجتماعية ملائمة للقياس في المحاسبة الاجتماعية[1].

[1]- الحيالي وليد ناجي، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2002، ص: 29.

**خلاصة:**

يرجع تزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية والجوانب الأخلاقية في الوقت الحاضر إلى اتساع تأثير المؤسسات المالية (البنوك) وزيادة النقد الموجه لها في جوانب ترتبط بمشروعية عملها وآلياته مثل حالات الفساد والقرارات غير الأخلاقية على المجتمع.

ومع تزايد دور منظمات الأعمال في المجتمع المدني وجماعات الضغط وحثها على حماية حقوق جميع أصحاب المصالح، بسبب انتشار المعرفة وسرعة الاتصالات أصبحت البنوك ملزمة بتعزيز أدائها الاجتماعي.

إن مجمل هذه القضايا فرضت على إدارة البنوك توسيع المنظور الذي ترى من خلالها دورها الاجتماعي نحو المجتمع وفئات المجتمع المختلفة، كما ظهر في هذا الإطار مفهوم التكاليف والمنافع الاجتماعية تطلبت قياسها وفق نماذج وأساليب مختلفة.

# الفصل الثاني:

# الأداء المالي للبنوك

**تمهيد:**

نال موضوع الأداء المالي للبنوك العديد من الاهتمامات سواء من طرف الباحثين أو من طرف المؤسسات المالية لكونه محورا أساسيا يحدد مدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده، حيث تسعى البنوك لقياس وتقييم أدائها المالي من أجل تحديد مستوى تحقيق الأهداف ومقارنة النتائج المحققة مع المنتظرة.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للبنوك من الظواهر الاقتصادية التي تبنتها البنوك بشكل واسع، لذلك أصبح أداؤها المالي معرض للتأثر من عدة نواحي.

وسنحاول من خلال الفصل دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك من خلال:

- **المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي للبنوك**
- **المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك، أهدافه وخطواته**
- **المبحث الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك**

## المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي للبنوك

إن إعطاء الباحثين وعلى اختلاف تخصصاتهم في المجالات الاقتصادية حيز كبير من الاهتمام للأداء المالي للبنوك وان دل على شيء، فإنما يدل على الأهمية الكبيرة في الممارسة الإدارية، بل وفي الحياة الاقتصادية بأسرها، ذلك أنه عاملا جوهريا يغطي مختلف أنشطة البنوك، كذلك يمثل مجالا هاما من مجالات البحث الممكن تطويرها بالنظر لاقترانه بالكثير من المتغيرات، وتفاعله مع مختلف المستجدات الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للبنوك

يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي[1].

يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم باستثمارها، وتساعد المعلومات المتعلقة بقيم وتغيرات الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الإضافية التي يمكن استثمارها في المؤسسة، وبذلك يعطي الأداء المالي للمؤسسة مؤشرا عن مدى كفاءة المؤسسة بإدارة وتوجيه واستثمار مواردها المالية بين البدائل المتاحة، وتصب نتيجة الأداء المالي في مدى إمكانية استمرارية المؤسسة[2].

كما يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة[3].

هناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة والتي تظهر جليا في[4]:

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم القدرة على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي .

---

[1]-حبيبة العيداني، **أثر توافق التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الموارد البشرية على أداء المنظمات– دراسة حالة فرع المضادات الحيوية المدية**، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2013، ص 13.

[2]- خالد الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)**، الطبعة الأولى، إيثراك للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008، ص: 47.

[3]- عيب الغني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكات المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس، 2005، ص: 304.

[4]- رفيق قلو، **دراسة أثر التمويل الاسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009-2010، ص: 133.

- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه مورديها، إذ أن اعتمادها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي;
- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزا مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، كذلك في حال توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرح ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

وأيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية[1]:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية ;
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة ;
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية .

ويعرف أيضا بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في البنك حيث أن الأولى تعني قدرة البنك على توليد إيرادات سواء من أنشطته الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة البنك على تحقيق فائض من أنشطته من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا لنظرية الحالية الحديثة[2].

كما يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف[3].

بناء على ما سبق فإن الأداء المالي يعرف على أنه مدى قدرة البنك على استغلال الموارد المالية المتاحة بالكفاءة والفعالية التي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقها، كما يعبر الأداء المالي عن مغادرة البنك على تواليا لأرباح من مختلف أنشطتها (التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية) بشكل يسمح بالوصول إلى أكبر عائد ممكن في تحقيق الاستمرارية في السوق.

[1]- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص: 25.

[2]- عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية "حالة بورصتي الجزائر وباريس"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 25.

[3]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص: 38.

## المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي للبنوك

تهتم كثيرا المؤسسات الاقتصادية بمعرفة أدائها المالي لما له أهمية كبيرة في استمراريتها وتحقيق أهدافها، سوف نحاول إبرازها من خلال هذا المطلب.

يرجع الكثير من المحللين الماليين سبب فشل المؤسسة إلى سوء أدائها المالي، لذا فمصطلح الأداء المالي ذو أهمية بالغة في بحوث المختصين في الجانب المالي للمؤسسة وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي[1]:

1. يعتبر الأداء المالي أفضل الأدلة لقياس أداء المؤسسة إستراتيجيا وهذا باستخدام أداة التحليل المالي، والتي بدورها تستخدم مؤشرات عديدة أهمها النسب المالية ؛
2. تستخدم مؤشرات الأداء المالي في تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة، إذ يعتبر الأداء المالي إستراتيجية مهمة يمكن للمديرين استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي للمؤسسة بما يؤشره من نقاط قوة وضعف فضلا عن أهميته في تحليل البيئة الخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف ؛
3. يعد الأداء المالي المتفوق هدف المؤسسات الأساسي، إذ تتيح لها الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، وأن الأهداف الثانوية يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق ؛
4. يمكن من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة ومراقبته بطريقة تخدم احتياجات مختلف أصحاب المصالح المالية من خلال توفير البيانات المالية، تحليلها، تفسيرها، وإجراء المقارنة بهدف ترشيد القرارات المالية لمستخدميها.

كما يمكن حصر أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية[2]:

1. تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها لغرض تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
2. تقييم سيولة المؤسسة لغرض تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بتواريخ استحقاقها؛
3. تقييم تطور نشاط المؤسسة لغرض معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها؛
4. تقييم مديونية المؤسسة بغرض معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
5. تقييم تطور توزيعات المؤسسة بهدف معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛

---

[1]- عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية**، مجلة الدراسات العلوم الادارية، المجلد 37، العدد01، الأردن، 2010، ص: 97.

[2]- طاهر محسن منصور، حسين شحدة حسين، **استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية (المنشأة العامة للصناعات الجلدية)**، مجلة الدراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، الأردن، 2003، ص: 296.

6. تقييم تطور حجم الشركة كمؤشر لحالة النمو في المؤسسة.

## المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يمكن تصنيف أهم العوامل التي تحكم أداء المؤسسات بصفة عامة، وأدائها المالي بصفة خاصة إلى عوامل داخلية ناتجة عن بيئتها الداخلية وعوامل خارجية ناتجة عن بيئتها الخارجية.

### الفرع الأول: العوامل الداخلية

وتشمل: الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، الحجم والتكنولوجيا.

**أولا–الهيكل التنظيمي:**

وردت تعاريف متعددة للهيكل التنظيمي، ورغم اختلافها إلا أنها تصب حول مفاهيم متقاربة وتؤكد على أن الهيكل التنظيمي ما هو إلا وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة، ومن أهمها:

عرف الهيكل التنظيمي بأنه "الإطار الذي يحدد الإدارات الداخلية للمؤسسة ويبين التقسيمات التنظيمية والوحدات التي تؤدي الأنشطة الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة، كما أنه يحدد خطوط السلطة ومواقع اتخاذ القرار وتنفيذ القرارات الإدارية"[1].

وعرف كذلك بأنه "نظام رسمي يشمل القوانين والواجبات وعلاقات السلطة التي تلعب دور في رقابة وضبط العاملين وتحديد كيفية تعاونهم واستخدامهم للمصادر المتاحة لتحقيق أهداف المؤسسة "[2].

وعليه فالهيكل التنظيمي من خلال ما سبق يعكس جوانب أساسية في المؤسسة تشمل: تقسيم العمل والتخصص والإشراف وتوزيع السلطات والمسؤوليات والاتصال.

ويتكون الهيكل التنظيمي من جانبين الأول يعبر عنه بالهيكل الرسمي، وهو هيكل معتمد من طرف الإدارة بقرارات رسمية ويحتوي في إطاره العلاقات الرسمية والأدوار والصلاحيات المختلفة للوحدات التنظيمية، والثاني هيكل غير رسمي يكمن خلف الهيكل الرسمي وهو مجموعة من العلاقات غير الرسمية بين أعضاء المؤسسة ولا يمكن رسمه أو ملاحظته بسهولة، ويتجلى من خلال اللقاءات غير الرسمية بين العاملين في المؤسسة في أوقات الراحة والعمل الجماعي مثلا[3].

---

[1]– بشير العلاق، **الادارة الحديثة : النظريات ومفاهيم**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص: 201.

[2]– مؤيد سعيد السالم، نازم محمود ملكاوي، **أثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات–دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الادارية، الأردن، المجلد 31، العدد 01، 2004، ص: 25.

[3]– صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الادارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 361-363.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تحقيق أهداف المؤسسة بفاعلية نتيجة التخصيص الجيد للموارد المتاحة البشرية والمادية والمالية على الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف بفعالية أكبر من المتوقعة، إضافة إلى تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وعلاقة كل وظيفة بالوظائف الأخرى، وكذا المساهمة في اتخاذ القرارات خلال توفير معلومات ذات جودة عالية. وفي هذا الصدد تعمل الهياكل التنظيمية على تعزيز نوعية المعلومات، فمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي تبرزه الهياكل التنظيمية وجد أساسا لتسهيل العمل من خلال استبعاد المعلومات غير المناسبة من الأقسام المحددة في الهيكل وتقليل الازدواجية وتداخل الصلاحيات والتخصصات، ضف إلى ذلك أن الهيكل التنظيمي يحدد العلاقات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسة، وبالتالي يحدد حجم ونوعية المعلومات التي يجب أن تتاح لكل شخص وكل مستوى إداري ودرجة أهميتها ورسميتها، كما أن إنجاز الأنشطة المتشابهة بطريقة موحدة عبر الأقسام والمصالح المختلفة في المؤسسة والذي يتيحه ويسهله الهيكل التنظيمي كل ذلك يحد من حاجات هذه الأقسام لتبادل المعلومات وبالتالي الاستفادة مما هو متاح منها وهذا ما يؤثر في نوعيتها[1].

**ثانيا–الحجم:**

يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما يتم على أساسها تصنيف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، إلا أنه توجد عدة مؤشرات القياس الحجم منها: عدد العاملين، القيمة المضافة، رأس المال، حجم الأصول المادية، والموارد البشرية ويشمل هذا المصطلح كافة الأفراد الذين يعملون في المؤسسة سواء كانوا فنيين أو موظفيين إداريين أو غيرهم، وهذا إما بصفة دائمة أو مؤقتة[2].

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات من حيث أن زيادة الحجم تعقد من عملية إدارة المؤسسة ويصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، ومؤشر على ارتفاع بعض المؤشرات (عدد الزبائن، حجم المبيعات، القيمة المضافة، رقم الأعمال، نتائج المؤسسة، توسيع وتنويع تشكيلة المنتجات، ونمو الأصول الثابتة المادية والمعنوية للمؤسسة...الخ)، وهي مؤشرات تعكس تحقق أهداف الأداء المالي وهو النمو في شكل زيادة حجم المؤسسة[3].

كما أن مراحل تطور المؤسسة المعبرة عن دورة حياتها (النشأة، التوسع، النضج، الانحدار ) تتضمن درجات متفاوتة من النمو والمقاس بالحجم (زيادة الحصة السوقية)، حيث يصاحب النمو تحول وتغير أساليب إدارة

[1]– مؤيد سعيد السالم، نازم محمود ملكاوي، **مرجع سابق**، ص: 27.

[2]– مزهود عبد المليك، **الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 01، 2001، ص: 93.

[3]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010، ص: 51.

المؤسسات وآليات عملها وطرق تصميم هيكلها وخصائصه، وهذا يعني أن الممارسة الإدارية والتنظيمية تتأثر بمرور المؤسسة عبر هذه المراحل، وهذا له انعكاس على تفاوت مستويات أداء المؤسسة[1].

إضافة أن التصنيف وفق معيار الحجم يميز بين مجموعتين من المؤسسات، الأولى مؤسسات صغيرة تعتمد هيكل تنظيمي بسيط، مرن وعضوي، وتنشط في سوق محلي أو إقليمي، وتبحث عن الأداء المتميز في سوقها المستهدف، والمجموعة الثانية تضم مؤسسات كبيرة تعتمد على هياكل تنظيمية معقدة يغلب عليها طابع الرسمية وتعدد المستويات الإدارية والتخصصات والهرمية وتنوع في آليات التنسيق، والعمل على تحقيق وفرات الحجم والوصل إلى الأسواق العالمية والبحث عن الأداء الجيد في الأسواق المستقرة[2].

**ثالثا– التكنولوجيا:**

يعتبر مصطلح التكنولوجيا من المصطلحات المعقدة التي لم يتم تحديد مفهومها بدقة، فاعتبرت أنها مجسدة في تقنيات إنتاج السلع والخدمات، تقنيات التخزين، وتقنيات البيع والتوزيع، كما تم ربطها بالمعرفة لدى الأفراد وبالتالي مرتبطة برأس المال البشري، لكن التكنولوجيا في حقيقة الأمر هي توليفة من المعدات والأدوات، البرامج، المعرفة والمسارات، والأساليب التي يستخدمها الأفراد المؤهلين خلال دورة نشاط المؤسسة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة ومنفعة.

يجب على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا (تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، تكنولوجيا الإنتاج الكبير، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، التكنولوجيا الوسيطة، التكنولوجيا الكثيفة، التكنولوجيا الروتينية وغير الروتينية، التكنولوجيا الحرفية والهندسية...الخ) المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، لذلك يجب عليها التكيف مع التكنولوجيا وتعديل آدائها وتطويره بشكل يتوافق مع هذه التكنولوجيا[3].

يتجلى تأثير التكنولوجيا على أداء المؤسسة بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة في أنها تغطي جوانب متعددة من الأداء من حيث تدعيمها لتنافسية المؤسسة وخفض التكاليف وعامل المخاطرة وزيادة الأرباح والحصة السوقية.

تعتبر الآلات والعمال والمهارات والأساليب عوامل تساهم في إنتاج المنتج بالأشكال والكميات المطلوبة من المستهلك وكل منها مرتبط بالتكنولوجيا المستعملة في المؤسسة، ويرتبط بهياكل من الإنتاجية ونوعية المنتج، وهذا

[1]– نعمه عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي، **نظرية المنظمة (مدخل للتصميم)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009: ص ص: 146-147.

[2]– المرجع نفسه، ص: 149.

[3]– محمد الصالح فروم، **الحوكمة والأداء المالي– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2017، ص: 123.

في الأخير سوف يحدد أرباح ومردودية المؤسسة ويحدد درجة نجاحها في تحسين أدائها وضمان بقائها واستمراريتها، والعكس يؤدي إلى زوالها[1].

كما أن تنافسية المؤسسات في الوقت الحالي تحدد بالجودة والسعر في آن واحد، وهما عنصران ينتجان عن مستوى التحكم في التكنولوجيا في مختلف أشكالها وليس فقط باستعمال آلات حديثة، فضلا على أن عملية اختيار التكنولوجيا أو تغييرها خلال دورة حياة المؤسسة ذات أهمية كبيرة، إذ أن هناك عدة أخطار مرتبطة بالمنافسة تنتج في حالة سوء اختيار التكنولوجيا المناسبة في الوقت والسوق المناسبين، إذ يمكن للمؤسسة إدخال تكنولوجيا جديدة من أجل تحسين منتجاتها وتفادي أخطار المنافسة، في حين تكون النتائج عكسية في حالة عدم الاطلاع الكامل على مختلف التكنولوجيات التي يستعملها المنافسون وما يمكن أن يتوجهوا إليه من تحسينات انطلاقا من سلوكهم في السوق[2].

**رابعا– المناخ التنظيمي:**

يعتبر مفهوم المناخ التنظيمي من المفاهيم المهمة في الدراسات الإدارية،فقد اهتمت به كافة المدارس في الفكر الإداري الحديث، ونال اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والدارسين في الفترة الأخيرة لكنه لم يحصل إجماع حول تقديم تعريف شامل وكامل لمعنى المناخ التنظيمي.

كلمة المناخ climat هي مفهوم جغرافي أصلا تعني أحوال الطقس السائدة في منطقة معينة، وقد طبق هذا المفهوم على مكان العمل ليعبر عن الأحوال والأوضاع التنظيمية السائدة في المؤسسة[3].

يشير (محمد قاسم القريوتي) إلى أن استعمال مفهوم المناخ التنظيمي يعتبر مفهوما مجازيا، ذلك أن المناخ بالمعنى الحرفي مفهوم جغرافي يتعلق بالبيئة المحيطة وبطبيعة المناخ (الجو) من حيث البرودة والدفء في أوقات أو فصول السنة المختلفة، ويدرس المناخ بهذا المعنى لتأثيره على الحياة الطبيعية نباتية كانت أو حيوانية، ولذلك فإن استعمال مصطلح المناخ يقصد به التعبير عن المؤسسة ككيان مؤسسي أو عضوي لإضفاء صفة التفاعل مع البيئة المحيطة تأثيرا أو تأثرا[4].

وبناء على ما سبق فالمناخ التنظيمي له تأثير على أداء العاملين من خلال تأثيره على اتجاهات العاملين وتحفيزهم ورضاهم عن العمل وبالتالي على سلوكهم وأدائهم، وعليه فإن دراسة المناخ وتطويره بما يتناسب مع

[1]– صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص: 367.

[2]– محمد الطراونة، **أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية–دراسة تحليلية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 23، العدد 02، 1996، ص: 151

[3]– هيثم عبد الله أبو خديجة، **المناخ التنظيمي وعلاقته بثقافة المؤسسة– دراسة ميدانية على شركات التأمين المساهمة العامة في الأردن**، أطروحة دكتورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص: 27.

[4]– محمد قاسم القريوتي، **السلوك التنظيمي (دراسة السلوك الانساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال)**، الطبعة السادسة، دار وائل، عمان، الأردن، 2012، ص: 169.

حاجات العاملين ورغباتهم في أي مؤسسة يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة عن الظروف والخصائص التنظيمية المفروض أن تتوفر داخل المؤسسة، وبذلك تتمكن الإدارة من تحديد الوقت المناسب لإحداث التغييرات المطلوبة في المناخ التنظيمي، وبالتالي التأثير في سلوك العاملين وتحفيزهم للعمل مما يؤثر في تحقيق أهداف المؤسسة، كما أن الانسجام بين أهداف هذه الأخيرة وأهداف العاملين يزيد في كفاءة المؤسسة وفعاليتها[1].

**الفرع الثاني: العوامل الخارجية**

يقصد بالعوامل الخارجية عوامل البيئة الخارجية غير الخاضعة لتحكم المؤسسة، حيث أن نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها يرجع بدرجة كبيرة إلى قدرتها على التكيف مع هذه العوامل الخارجية فرصا كانت أو تهديدات، ويمكن تقسيمها إلى[2]:

**أولا–العوامل الاقتصادية:**

وهي الأكثر انعكاسا على الأداء نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة،ولكون المحيط الاقتصادي يمثل مصدرا لمختلف مواردها ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى، ويمكن تقسيمها بدورها إلى عوامل اقتصادية عامة تشمل: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل الفائدة، معدل البطالة، المناخ العام للاستثمار، القدرة الشرائية للمستهلكين، متوسط الدخل الفردي، ميزان المدفوعات، سياسة التجارة الخارجية، السياسة المالية والنقدية، والسياسة الضريبية ... الخ، وعوامل اقتصادية قطاعية تشمل: وفرة عوامل الإنتاج، عدم الطلب، درجة المنافسة وهيكل السوق، الأيدي العاملة المؤهلة، ومستوى الأجور في قطاع النشاط ... الخ.

وفي مجال المنافسة يؤكد أحد الباحثين على ضرورة إجابة المؤسسة على الأسئلة التالية : من هم المنافسون المباشرون؟، ما هي حصتهم السوقية؟، كيف تتموضع المؤسسة مقارنة بهم؟، ما هي المنتجات البديلة؟، هل هي قادرة على إشباع رغبات المستهلكين ؟ ،ومن هم المنافسون المحتملون؟.

إن قدرة المؤسسة على التعامل مع هذه العوامل القطاعية يكون من خلال التعرف على خصائص المنافسين الحاليين واكتشاف المنافسين المحتملين، وكذا إشباع حاجات ورغبات الزبائن بطريقة أفضل من المنافسين من أجل الحفاظ عليهم، والحد من تحولهم إلى السلع البديلة من خلال متابعة توجهاتهم وأذواقهم، وتكوين قنوات اتصال دائمة معهم ومنحهم امتيازات. إضافة إلى معرفة الموردين المحتملين واختيار الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة.

إذ أن قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه العوامل القطاعية يمنحها فرص التفوق وتحسين أدائها وعكس ذلك يشكل تهديدات ويحد من أدائها، لذلك تتميز العوامل القطاعية عن العوامل العامة بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة وفي الأجل القصير نسبيا.

[1]– هيثم عبد الله أبو خديجة، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

[2]– صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص: 370.

**ثانيا–العوامل الاجتماعية والثقافية:**

وهي ترتبط بالقيم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد التي يجب مراعاتها والاتجاهات التربوية والتعليمية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والتيارات الدينية والمؤشرات الديموغرافية السكانية للمجتمع ونذكر من بين هذه العوامل مثلا: عدد المواليد، مستوى الثقافة والتعليم، الولاء للوطن، عدد المنتمين إلى الديانات المختلفة، الجماعات أو الأشخاص المؤثرين اجتماعيا، اللغة، القيم الدينية السائدة، عادات الشراء والتسوق، هيكل السكان من حيث السن، الجنس، ومكان الإقامة، عدد النساء العاملات مقارنة بالرجال... الخ. وهذه المتغيرات والعوامل ذات تأثير واسع على سياسة وإستراتيجية المؤسسة كونها تتحكم في اتجاهات الطلب والعرض على السلع والخدمات، لذلك يجب على المؤسسة دراستها بعناية من أجل أن تخلق منها فرصا تساهم في تفعيل أداء المؤسسة.

**ثالثا–العوامل السياسية والقانونية:**

وتتمثل في القوانين والتشريعات الحكومية التي تحدد علاقات المؤسسات بالدولة إضافة إلى الفلسفة السائدة التي يستند إليها نظام الحكم والأهداف التي تؤمن بها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحكم، ونذكر من بين هذه العوامل: القانون التجاري، قانون العمل، قانون الضرائب والرسوم، الإعفاءات الجمركية، قانون حماية البيئة، قانون حماية المستهلك، قانون العمالة المحلية والأجنبية، السياسة الخارجية، الاستقرار السياسي والأمني، انتشار الأحزاب السياسية، التحالفات الاقتصادية والعسكرية ... الخ.

## المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك

يحظى الأداء المالي في البنوك بصفة خاصة على اهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، وذلك لأن قياسه يعد السبيل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية في إطار سوق تتميز بالكثير من التغيرات الهامة خصوصا في ضوء العولمة التي أصبح بموجبها العالم كقرية صغيرة. ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للبنوك التجارية حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع ما خطط له من جهة، ولأجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

### المطلب الأول:تقييم الأداء المالي للبنوك المفهوم، الأهداف، والأهمية

#### الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك

أجمع العديد من الباحثين ومنهم(Atkinfon et Epstoin)على القول أنه "ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته"If you can ' t measure it you can ' t manage itوهذا المبدأ معمول به في أدبيات الإدارة عموما، "وما لا يمكن إدارته لا يمكن القيام بتحسينه وتطويره، والقياس يسبق عملية التقييم وذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء المدروس في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية، مصحوبة بوحدة القياس كالوزن أو الطول أو المساحة أو الوحدات النقدية أو السرعة أو الكتلة الحجمية أو عدد المرات أو الزمن (الساعات) وذلك على شكل نتيجة صماء من غير تعليق، لتليها فيما بعد عملية التقييم[1].

ويعرف التقييم عموما على أنه "عملية بموجبها يتم إعطاء نظرة عن الأرقام المحققة أو تعبير للأرقام بدلالة أو الحكم عن هذه النتائج المحصلة استنادا إلى "مبادئ وفرضيات النظرية المالية أو مقارنة بالسلوك السابق[2].

جدير بالذكر أن هدف الوظيفة المالية هو البحث على أساس منهجي سليم من خلاله يتم تقويم استخدام الأموال بفعالية وكفاءة، كي يتسنى تحقيق الأهداف في المدى الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة عملية وعلمية تستخدم في تحليل المؤشرات، بمعنى أن تقييم الأداء المالي للبنوك بعد تقديم حكم ذو قيمة حول الإدارة العامة للبنوك المادية، المالية، البشرية... وبمعنى أخر تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[3]."

---

[1]- دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص 20.

[2]-Agnés Bricard, **L'évaluation ne se résume pas des formules de calcul**, la revue de financier, N155, Sep-oct, 2005, P05.

[3]- دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص: 34.

كما عرف على أنه تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك[1].

ويعرف أيضا على أنه تباين لأثر هيكل التمويل وانعكاس كفاءة السياسة التمويلية[2].

يعرفه البعض على أنه "انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية[3].

يعرف أيضا بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير أخر مدى قدرة المؤسسة على تصدي المخاطر والصعاب المالية[4].

قد تم تعريف تقييم الأداء بأنه وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة[5].

كما تم تعريفه أيضا بأنه مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرائق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين[6].

وعرف أيضا بأنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن تم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة[1].

---

[1]- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000**، الجزء الأول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، الجزائر، 2005، ص: 90.

[2]- الحسيني حسن فلاح عداي، عبد الرحمان الدوري مؤيد ، **ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر**، عمان، 2000، ص: 234.

[3]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 68.

[4]- دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص ص: 34-35.

[5]- صلاح الدين حسن السيسي ، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998، ص: 232.

[6]- أل أدم يوحنا عبد ، سليمان اللوزي ، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المنظمات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص: 199.

وفي تعريف آخر غير بعيد عن هذه التعريفات عملية تقييم الأداء تعتبر إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة(البنك باعتباره مؤسسة مالية)، وهي ضرورية من أجل التحقق من أن المؤسسة تقوم فعلا بإنجاز ما تم التخطيط إليه من أهداف، ويعتمد جوهر عملية التقييم على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج والأهداف المرغوب في تحقيقها، بصفة عامة يمكن القول إن عملية تقييم الأداء هي دراسة شاملة للمؤسسة، أو المشروع من عدة زوايا والتي تساعدها على ترشيد قراراتها في المستقبل [2].

بناء على ما تقدم يمكن تقديم التعريف الأتي لتقييم الأداء: تقييم أداء البنوك التجارية هو من وظائف الإدارة المالية والمتكون من مجموعة من الإجراءات التي تعمل كأساس أداة رقابة فاعلة تعمل على التأكد من أن الأعمال المنجزة من طرف البنك خلال سنة مالية مطابقة للأهداف المخطط لها ، لأجل إصدار أحكام تقييمية تسهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات.

**الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء للبنوك التجارية**

تكمن أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية من خلال استطلاعاتنا كالتالي:

يحظى تقييم الأداء في البنوك التجارية على أهمية بالغة حيث يقدم صورة شاملة للسلطات العليا للبنك حول الأداء ودور البنك في الاقتصاد الوطني وكذا إيجاد آليات لتعزيزه، كما يساعد على التأكد من توافر مستويات السيولة المطلوبة وقياس الربحية في ظل الاتجاه للاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار [3] .

يبرز تقييم الأداء درجة الانحراف بين ما خطط له وبين النتائج المحققة لأجل العمل على معرفة أسبابها في ظل البيئة التنافسية للبنك، تصحيح هذه الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها، ما يضفي جو من المنافسة بين أقسام البنك مما يساعد على تحسين مستوى الأداء فيه بشكل كلي، وهو الأمر الذي يعزز حظوظه من الاستمرار في السوق النقدية. أي أن تقييم الأداء يسهم في الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف ويساعد على تحليل النتائج، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء من جانب تغطية نقاط الضعف أومن جانب الحفاظ على مواطن القوة وتعظيمها.

---

[1]- الحسيني فلاح حسن عداي، الدوري مؤيد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 232.

[2]- عبد الرحمان ثابت، جمال الدين المرسي، **الادارة الاستراتيجية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 118.

[3]- عبد الحميد كراجة ، **الإدارة والتحليل المالي: أسس ومفاهيم وتطبيقات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 26.

من خلال ما سبق، نستنتج أن تقييم الأداء يحفز الإدارة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، كما أنه يبرز موطن الخلل في أداء البنك وبالتالي الاتجاه لمعالجته بشكل سريع مع تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية وفي حالة الاحتياج إلى التمويل فإنه يبرر الحاجة إلى ذلك بناء على أسس علمية وموضوعية[1].

بالإضافة إلى ذلك، يساعد تقييم الأداء من معرفة مدى تطبيق التزامات البنك المركزي مختلف مستويات قواعد الحذر وغيرها من النسب السيولة، الودائع...الخ، كما يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني[2].

**الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك**

يمكن إظهار الأهداف الرئيسية لعملية تقييم الأداء في البنوك في متابعة البنك في تحديد أهدافه المحددة مسبقا كما ونوعا وذلك، في إطار الخطة الموضوعة استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن سير الأداء وكذا قياس مدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج البنك والكشف عن الانحرافات وبالتالي مواقع الخلل والضعف في أداء البنك والكشف عن أسبابها بهدف العمل على وضع الحلول اللازمة وتصحيحها وكذا تلافي هذه الأخطاء مستقبلا[3].

وفي هذا السياق، يسمح تقييم الأداء بتحديد مسؤولية مختلف أقسام وفروع البنك في مواقع الخلل وذلك من خلال تحديد وقياس انجازات كل قسم ما يضفي جوا من المنافسة بين مختلف هذه الأقسام وهذا يعد الطاقة المحركة للعمال وسيعمل حتما على رفع الأداء المالي للبنك[4].

يهدف تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى إبراز مدى كفاءة البنك في استغلال الموارد المتاحة، كما يساعد تقييم الأداء المالي على توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق، وعلى توفير قاعدة بيانات بالنسبة لجملة من البنوك تساعد السلطات العليا على وضع سياسات مالية وكذا السياسة الاقتصادية عامة وهذا بالإضافة إلى إجراء بحوث تعمل على تحسين نمط الأداء والرفع من كفاءته[5].

---

[1]- وهيب حداد، **قياس الأداء بطاقات الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2007، ص: 127.

[2]- السيسي صلاح الدين حسين، مرجع سابق،ص: 242.

[3]- الحسيني فلاح حسن عداي، **الادارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 234.

[4]- رمضاني زينب مومني، **امكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019، ص: 26.

[5]- فهد نصر حمود مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 30.

**المطلب الثالث: مراحل تقييم أداء البنوك التجارية.**

تمر عملية تقييم أداء البنوك التجارية بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

**الفرع الأول: مرحلة ما قبل عملية التقييم**

تعتمد هذه المرحلة على عنصرين رئيسين هما[1]:

- تشخيص البيئة الخارجية للبنك، وذلك لاكتشاف الفرص المتاحة ومحاولة استغلالها واكتشاف التهديدات أو المخاطر ومحاولة التخفيف من حدتها ومحاولة القضاء عليها.
- دراسة مختلف وظائف البنك من حيث الأهداف، فكل وظيفة من وظائف البنك لها أهدافها وتسعى لتحقيقها، وبتحقيق أهداف هذه الوظائف تتحقق أهداف المؤسسة ككل.

ومن خلال دراستنا سنحاول تقييم أداء البنوك التجارية لذا من الضروري التطرق لأهدافها لأن عملية التقييم تولي أهمية بالغة لتحديد الأهداف المراد الوصول إليها، حيث تسعى البنوك التجارية من خلال القيام بنشاطاتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : الربحية والسيولة والأمان[2].

**أولا: الربحية :**

تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لمتعامليها وزيادة قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصل عليها البنات من مصادر مختلفة، فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها، كما أن تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب واستقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح، وحتى يتسنى للبنك تحقيق الأرباح، يجب أن تكون إيراداته أكبر من نفقاته، أما الإيرادات فتشمل الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية، وكذلك العمولات الدائنة التي يتقاضاها من خلال تقديم خدمات مختلفة للعملاء، بالإضافة إلى عمليات أخرى تشمل فروقات العملات الأجنبية (الأرباح المحققة من شراء العملات الأجنبية وبيعها)، وعوائد الاستثمار في الأوراق المالية بمختلف أشكالها، فضلا عن الأرباح الناتجة عن بيع البنك الأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية. أما بالنسبة للتكاليف، فنميز بين التكاليف الإدارية والتشغيلية، والفوائد التي يدفعها على الأموال المودعة لديه، بالإضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض عناصر أصول البنك والقروض التي يعجز عن استردادها. إن البنك يسعى دوما إلى تخفيض التكاليف الإدارية والتشغيلية إلى أدنى حد ممكن مع محاولة الحصول على أكبر

[1] – الهاشمي بن واضح، **تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر (2008–2011)**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص: 139.

[2] – حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص ص: 21-23.

كفاءة لإنفاقه، أما الفوائد فإن حجمها كتكاليف هو شيء نسبي الهدف منه هو تحقيق أكبر كفاءة من إنفاقه، حيث لا يجب النظر إليها كحجم مطلق، بل كنسبة إلى الإيراد الذي يمكن الحصول عليه نتيجة توظيف الودائع التي تنفع عليها تلك الفوائد، فقد يلجأ البنك أحيانا إلى دفع فوائد أعلى مما هو سائد وذلك التشجيع عملية جلب ودائع جديدة، هذا مع افتراض عدم وجود قانون يحدد أسقف أسعار الفائدة.

**ثانيا: السيولة :**

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما سيولة البنك التجاري فيقصد بها قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه من خلال مجابهة سحوباتهم العادية والمفاجئة من مصادر مختلفة.

وهناك من يعرف السيولة في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع. وبالتالي فإن عنصر السيولة في البنك له أهمية بالغة، ذلك أن الجزء الأكبر من التزامات هذا الأخير يتمثل في ودائع ستستحق عند الطلب، حيث مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى بنك تجاري، كافية بأن تزعزع ثقة المودعين به وتنفعهم لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ، مما قد يعرض البنك للإفلاس.

**ثالثا: الأمان :**

يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره.

إن أساس عملية توظيف أموال البنك على اختلاف مصادرها، هو الثقة بأن الأموال المودعة لديه والتي يقرضها سوف يسترجعها في الآجال المتفق عليها، ولهذا فمدي ثقة البنات في المتعامل ومتانة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية الوفاء بالدين والضمانات المقدمة هي أساس منح القروض، مع ضمان الربح وقلة مخاطر العسر المالي أو الإفلاس.

لأجل ذلك تسعى البنوك إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض تنويع عملائها وأنشطتهم وبالتالي تنويع الودائع والقروض البنكية وهو الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك للمخاطر.

وعموما فإن أهداف البنك قد تكون خاصة متعلقة بالبقاء والنمو وزيادة ثروة الملاك، وعامة متعلقة بالنهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه وذلك عن طريق تحسين الخدمات المقدمة والمساعدة في تمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مما سبق يظهر لنا جليا التعارض بين الأهداف الثلاثة، وهو ما يمثل مشكلة إدارة البنوك التجارية، فقد يفضل البنك عنصر السيولة ويحتفظ بجزء كبير من الودائع في شكل أوراق نقدية وأصول ذات سيولة مرتفعة، لكنه لن يحقق عندئذ أية ربحية في الوقت الذي يكون فيه البنك مطالبا بتسديد فوائد على الودائع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه يمكن للبنك أن يتوسع في منح الائتمان وتوظيف الأموال لتحقيق أعلى مستويات للربحية لكن ذلك سيكون على حساب هدفي الأمان والسيولة، حيث سيكون البنك معرضا المخاطر نقص السيولة واحتمال عجزه عن مواجهة مسحوبات مودعة، لذلك فإن عملية تقييم أداء البنك ستمكننا من متابعة تنفيذ هذه الأهداف وضمان الأداء الكفء والفعال في تنفيذها[1].

**الفرع الثاني:تحضير عملية تقييم الأداء المالي**

تعتمد هذه المرحلة بالدرجة الأولى على الحصول على البيانات والمعلومات المالية من القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة والمتمثلة في الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى والملاحق المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة لأجل القيام بعمليات التحليل الديناميكي. لتليها عملية تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط البنك حيث يتعين توفير مستوى من المصداقية ودرجة هامة من الاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الوثوق بهذه البيانات.

وانطلاقا من هذه المعطيات يتم إجراء التقييم وذلك بالاستعانة بالمعايير والنسب الهامة التي يستخدمها البنك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه والتي سوف نتطرق إليها في المبحث الموالي.

**الفرع الثالث: مرحلة القياس**

تلي عملية التقييم تحديد الانحرافات أي قياس الأداء وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للبنك وأن الانحرافات التي حصلت في نشاط البنك قد تم حصرها وتحديد أسبابها للعمل على وضع الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات وفق خطط واضحة المعالم للسير بنشاط البنك نحو الأفضل في المستقبل، وقياس الأداء يمكن أن يكون[2]:

1. قياس مالي معبر عنه بالوحدات النقدية أو لديه علاقة بالجانب المالي مثل الأرباح وقيمة المبيعات، حصة المؤسسة في السوق ؛

[1]- حياة نجار، مرجع سابق، ص: 23.

[2]-Giraud F et Al, **Control et pilotage de la performance**, Gualino Editeur, France, 2001, P21.

2. قياس غير مالي معبر عنه بوحدات غير مالية مثل عدد الشكاوي ونسبة إرضاء العميل ونسبة التغيب، عدد التسجيلات المحاسبية الخاطئة، مدة معالجة العمليات، جودة الخدمة؛

وفي الواقع العملي ليس من السهل اختيار مقياس على الأخر إذ أن الحاجة العملية تتطلب مزج القياس بتحليل المقياسين معا وذلك من خلال[1]:

1. تقييم تحولات المحيط الاقتصادي للمؤسسة؛
2. تقييم سرعة تصميم المنتج والخدمات وتقديمها إلى السوق كما هو الحال في الصناعة المصرفية؛
3. تقييم مدى تلبية رغبات واحتياجات الزبائن.

كما تجدر الإشارة إلى أن قياس الأداء يتطلب قياس الجانب المالي والجانب غير المالي، حيث أن القياس المالي يقدم مجموعة من الميزات ولكن أيضا العديد من السلبيات وبالتالي لا بد من قياس محدد، وقابل للمراقبة والذي يقدم ملخصا شاملا للأحداث الاقتصادية على مستوى البنك، حيث تميز تطور التكاليف وتشكل غاليا أحسن مرجع بالنسبة للعمليات التحفيزية، كما أن هذا القياس يميز الأداء في الأجل القصير ويهتم بالأعراض ومصادر المشاكل، وكل هذا لا يقدم إلا صورة جزئية للأداء، ولتغطية هذه النقائص لابد بالأخذ بعين الاعتبار القياس غير المالي لتقييم الأداء[2].

**الفرع الرابع: تحليل النتائج والتوصيات**

وتتم هذه المرحلة من خلال العناصر التالية[3]:

1. إيصال النتائج إلى الوظائف المقيمة، لتسجيل توصياتهم في تقرير التقييم؛
2. عملية المراجعة؛
3. عملية تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها مستقبلا كنتيجة للتقييم ؛
4. عملية المتابعة للتأكد من تطبيق كل من التوصيات والإجراءات الجديدة. ويمكننا تلخيص مراحل تقييم الأداء .

[1]- Bughin Maidiaux C et Finet A, **Les Mesures non financiers de la perfomane**, Revue des science de Gestion, 1 er trimsetre, France, 1999, P 48.

[2] Kaplan R.S et Norton D.P, **le tableau de bord perspectif**, **un systéme de pilotage de la performance**, édition D'organisation, Paris, 1999, P 159.

[3]صديقة بن مداني، **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر– دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017، ص؛ 109.

## المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي للبنوك

في الجزائر تعتبر القوائم المالية كوسيلة اتصال بين البنك والأطراف المهتمة بأنشطته، حيث يمكن لهذه الأخيرة معرفة المركز المالي للبنك وما حققه من نتائج، فالقوائم المالية هي المنتج النهائي للعمليات المحاسبية والمالية للبنك. ويجب على البنوك الجزائرية أن تعد قوائمها المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام رقم 09 – 04 وذلك حسب المادة 5 منه، وتتمثل القوائم المالية الأساسية للبنوك الجزائرية في :

### الفرع الأول: الميزانية

الميزانية هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المحاسبية فتقدم موجودات الكيان والتزاماته، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، كما يجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية[1].

وميزانية البنك التجاري كغيرها من الميزانيات في المؤسسات التجارية والصناعية، تترجم القروض والديون أو الموارد والاستخدامات، وعموما هي صورة لوضعية البنك في وقت معين[2].

ويكون شكل الميزانية الخاصة بالبنوك في الجزائر، حسب المخطط المحاسبي البنكي حسب الملحق وحسب القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فان ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة تجمع الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقها النسبية[3].

وتظهر حسب الجدول الموالي على الأقل العناصر التالية:

[1] محمد العيد تجاني وعادل رضوان، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 05.

[2] – زوينة بن افرج،**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**،أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص: 246

[3] –**القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص: 24.

**الجدول رقم (01): عناصر الأصول والخصوم الواجب على الأقل إظهارها في ميزانية البنك**

| الأصول | الخصوم |
|---|---|
| -وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي.<br>-مبالغ سندات الخزينة والأثر الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي.<br>-سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.<br>-التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.<br>-التوظيفات النقدية الأخرى.<br>-سندات التوظيف. | -الودائع المستلمة من البنوك الأخرى.<br>-الودائع المستلمة للسوق النقدية.<br>-المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.<br>-شهادات إثبات الودائع.<br>-السندات لأمر، السفتجة والخصوم الأخرى المثبتة في ملف.<br>-أموال أخرى مقترضة. |

**المصدر**: القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 24.

**الفرع الثاني: خارج الميزانية**

كما تعمل البنوك بالقروض والالتزامات الأكيدة تعمل أيضا مع القروض والالتزامات المستقبلية سواء الأكيدة أو المحتملة، وهذا ما يتم تسجيله في وثيقة محاسبية خاصة تسمى خارج الميزانية وهي مميزة للبنوك عن المؤسسات الصناعية والتجارية، مقسمة لجهتين جهة تمثل الالتزامات المعطاة وجهة أخرى تمثل الالتزامات المسلمة كما لا ينتج عنها أي تدفق نقدي، وتتمثل بنودها في "كفالات، ضمانات احتياطية، فتح إعتمادات مؤكدة وعمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة [1].

وتحتوي خارج الميزانية على عدة بنود حسب النظام 09- 05المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرهاونلخصها في مايلي:

[1]- زوينة بن افرج، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك التجارية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008، ص ص: 11-12.

**الجدول رقم (02): البنود التي تحتويها خارج ميزانية البنوك**

| | |
|---|---|
| **البند 1**: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية | **البند 5**: التزامات أخرى ممنوحة |
| **البند 2**: التزامات التمويل لفائدة الزبائن | **البند 6**: التزامات التمويل المحصل عليها على الهيئات المالية |
| **البند 3**: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية | **البند 7**: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية |
| **البند 4**: التزامات ضمان بأمر الزبائن | **البند 8**: التزامات أخرى محصل عليها |

**المصدر**: النظام رقم 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، ص: 23.

**الفرع الثالث : حساب النتائج**

نص القانون رقم 11 - 07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المادة 34 منه " يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح." وقد نص القانون على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بمدى قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي أو المباع[1].

ويضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء، وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل مايأتي[2]:

1. منتوجات الفوائد وما شابهها ؛2. الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف؛

3. أعباء الفوائد وما شابهها ؛ 4. منتوجات الاستغلال الأخرى؛

5. الحصص المستلمة؛ 6. خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛

7. الأتعاب والعمولات المقبوضة ؛ 8. أعباء الإدارة العامة؛

9. الأتعاب والعمولات المدفوعة ؛ 10.أعباء الاستغلال الأخرى؛

11. المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات، حسب كل فئة منها .

[1]- ربيع بوصبيع العايش وآخرون، **جدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 06.

[2]-**القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق، ص: 25.

ويكون شكل جدول حسابات النتائج وفق المخطط المحاسبي البنكي على الشكل التالي : الوارد في الملحق (4) كما يحتوي حساب النتائج على عدة بنود ( تفصل في الملحق رقم 4) ونلخصها في الجدول التالي :

**الجدول رقم (03): البنود التي يحتويها جدول حسابات النتائج**

| | | |
|---|---|---|
| **البند 1**: فوائد ونواتج مماثلة | **البند 8**: أعباء النشاطات الأخرى | **البند 15**: ناتج الاستغلال |
| **البند 2**: فوائد وأعباء مماثلة | **البند 9**: الناتج البنكي الصافي | **البند 16**: أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى |
| **البند 3**: عمولات (نواتج) | **البند 10**: أعباء استغلال عامة | **البند 17**: العناصر غير العادية (نواتج) |
| **البند 4**: عمولات (أعباء) | **البند 11**: مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية | **البند 18**: العناصر غير العادية (أعباء) |
| **البند 5**: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة | **البند 12**: الناتج الإجمالي للاستغلال | **البند 19**: ناتج قبل الضريبة |
| **البند 6**: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | **البند 13**: مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد | **البند 20**: ضرائب على النتائج وما يماثلها |
| **البند 7**: نواتج النشاطات الأخرى | **البند 14**: استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحقوق المهتلكة | **البند 21**: الناتج الصافي للسنة المالية |

**المصدر**: النظام رقم 09-05، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، ص ص: 25-26.

**الفرع الرابع : جدول سيولة الخزينة**

حسب النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، فان الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة[1].

ويكون شكل جدول سيولة الخزينة وفق المخطط المحاسبي البنكي على الشكل الوارد في الملحق رقم ().

وقد جاء نفس النظام بعدة نقاط حول جدول سيولة الخزينة تتمثل في[2]:

[1]-**النظام رقم 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية ، العدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009، ص ص: 29-30.

[2]-نفس المرجع والصفحة.

1. تشمل أموال الخزينة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع؛
2. تعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير، البالغة السيولة وتعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها؛
3. التدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال في الخزينة ومعادلتها؛
4. يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمار والتمويل؛
5. تعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لاتعتبر أنشطة استثمار أو تمويل؛
6. تمثل أنشطة الإستثمار الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة؛
7. إن أنشطة التمويل مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات المؤسسة الخاضعة؛
8. يعرض تدفق سيولة الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية حسب الطريقة غير المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة.

**الفرع الخامس: جدول تغير الأموال الخاصة**

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[1].

وحسب النظام 09 – 05 فإن المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغير الأموال الخاصة في( الملحق رقم 6) تخص الحركات المرتبطة بما يأتي[2]:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية .
2. تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
3. النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
4. عمليات الرسملة (ويتعلق الأمر خصوصا بالزيادة، بالإنقاص وبتسديد رأس المال) ؛
5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. وتمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع.

[1] -**القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق، ص 25.

[2] النظام رقم 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، مرجع سابق، ص: 32.

**الفرع السادس: الملحق**

لا يعتبر الملحق وثيقة محاسبية وإنما هو وثيقة مكملة، وعلى المؤسسات المالية نشر ملحق يكمل ويشرح المعلومات المعطاة في الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج، كما يجب أن يشير إلى الطرق المستعملة وإلى أي تغير حصل. ويشير الملحق إلى تقسيم المستحقات والديون على المؤسسات المالية والزبائن والمدة الزمنية للأوراق المالية وتصنيفاها، كذلك يشير إلى تقسيم العمولات بين الإيرادات والمصاريف وتصنيفها حسب العمليات المختلفة

ويشير الملحق إلى تقسيم المستحقات والديون على المؤسسات المالية والزبائن والمدة الزمنية للأوراق المالية وتصنيفاتها، كذلك يشير إلى تقسيم العمولات بين الإيرادات والمصاريف وتصنيفها حسب العمليات المختلفة وأيضا تقسيم الإيرادات والمصاريف الاستثنائية، والتفاصيل والشروحات المنشورة في الملحق بجعله يعطي الصورة الحقيقية للمعلومات التي تسمح بتحديد الوظيفة المالية الصادقة للبنك[1].

وحسب النظام 09 - 05 يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وتتضمن :.

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسلك المحاسبة وإعداد القوائم المالية ؛
2. مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للقوائم المالية ؛
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها ؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

[1] – زوينة بن افرج، **تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية**، مرجع سابق، ص: 12.

## المبحث الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك

تشير معظم الدراسات إلى أن تطبيق البنوك للمسؤولية الاجتماعية يكلفها ماليا، وللتعويض عن هذه التكاليف تتوقع البنوك الحصول على فوائد اجتماعية واقتصادية، ولذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك وكذلك توضيح أثر تحمل البنوك للمسؤولية الاجتماعية على أدائهم المالي.

### المطلب الأول: العلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك

الدراسات التجريبية للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والأداء المالي تتمثل أساسا في نوعين، الأول يستخدم منهجية دراسة لتقييم الأثر المالي على المدى القصير (العائدات الغير طبيعية) عند اشتراك البنوك في أي أعمال مسؤولة اجتماعيا أو غير مسؤولة، أما النوع الثاني من الدراسة يتناول العلاقة بين بعض المقاييس للأداء الاجتماعي للبنوك ومقاييس الأداء المالي على المدى الطويل، وذلك باستخدام المحاسبة أي مقاييس الربحية المالية، وقد تمت دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك بشكل مكثف مع الوصول لنتائج مختلطة[1].

لكن لا تزال نتائج البحوث غير مقنعة، فقد أشارت إلى أوجه قصور خطيرة تتراوح ما بين مشاكل أخذ العينات، ومشاكل القياس، وإغفال الضوابط، والاهم من ذلك عدم وجود نظرية تفسيرية تربط بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك مع الأداء المالي. ومع ذلك وجد الباحثون أدلة على وجود علاقة سلبية، وبعبارة أخرى لا يوجد أي دليل يذكر أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تضر قدرة البنوك على توليد الثروة، والتي ينبغي أن تؤدي إلى التخفيف من حدة المخاوف بشأن تناقص قيمة حقوق المساهمين[2].

تعتبر العلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي علاقة جدلية، تحتوي في طياتها على قضية رئيسية للبنك، هي اتجاه العلاقة ( محايد أم سلبي أم ايجابي ). ويترتب على تطبيق المسؤولية الاجتماعية تكاليف مالية عالية على البنك، وبنية التعويض عن تلك التكاليف، تأمل البنوك أن تحصل على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية[3].

---

[1]- Liangrong Zu, **Coporate Social Responsibility**, Corporate Restructuring and Firm's performance, Springer, Berlin Heidelberg, 2009, PP 23-33.

[2]-Subhabrata Bobby Banerjee, **Corporate Social Responsibilities**, The raoul wallenberg institute human rights library , volume 33, martinus nijhoff publishers, leiden, boston, 2008, 2007, P 26.

[3]- محمد أحمد جمعة، **أثر تبني الشركات الأردنية للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي–دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص: 24.

وتعددت النتائج حول اتجاه العلاقة بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، وتتباين وجهات النظر التي تتحدث عن العلاقة، فأصحاب علم المحاسبة لديهم قناعاتهم الخاصة، وأصحاب الأبحاث العلمية لديهم نتائج تشكل أراء خاصة بهم، وبذلك فان العلاقة بينهم تتخذ إحدى الاتجاهات الآتية[1]:

**أولا: الاتجاه السلبي**

يجادل أصحاب هذا الاتجاه حول مسألة الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بوصفها تقود البنك إلى مزيد من التكاليف التي تخفض من ثروة المساهمين وتقلل أرباحهم، ويشير هذا الاتجاه إلى وجود علاقة سلبية بين الأداء المالي والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتعتمد العلاقة بينهم على مبدأ الانتهازية الإدارية التي تقود إلى زيادة الربحية، نتيجة تخفيض الاتفاق على المسؤولية الاجتماعية، مما ينكس على زيادة التعويضات للإدارة، وعندما يتحول الأداء المالي ويوصف بالضعيف، فان المدراء سيقومون بالإنفاق على البرامج الاجتماعية لتحويل وتشتيت الانتباه عن هذا الأداء المتواضع.

**ثانيا: الإتجاه المحايد**

يزعم هذا الاتجاه المقولة التي تدعي بأن البيئة التي تحيط بالبنوك وتعمل من خلالها هي بيئة غير مباشرة ومعقدة، ويقدم هذا الاتجاه الأعذار لعدم وجود هذه العلاقة بناء على نظرية (توازن السوق) أي العرض والطلب، ويقدم فروضا بأن موازنة تكاليف الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية يتم عن طريق تقليل التكاليف الأخرى الجارية.

**ثالثا: الإتجاه الإيجابي**

يتبنى أصحاب هذا الاتجاه طريقة الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لتستطيع من خلالها تحقيق الأرباح، وذلك عن طريق التقليل من التكاليف وتعزيز إنتاجية الموظفين، كما يعتمد هذا الاتجاه التوجه نحو إعفاء المبالغ التي يتم إنفاقها على الأنشطة الاجتماعية من الضرائب، مما يدفعها للتوسع في منتجاتها وتقليل التعرض للمخاطر، كون هذه الأنشطة الاجتماعية تتجه في استثماراتها إلى الابتعاد عن الضرائب.

ولقد وجدت العديد من الدراسات أن العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي كانت ايجابية. أضف إلى ذلك وجدت بعض الدراسات نتائج متناقضة ومن بين هذه التناقضات وجود علاقات موجبة لبعض الأنشطة ونتائج أخرى غير حاسمة لأنشطة أخرى في نفس الدراسة، وأخرى توضح وجود علاقات موجبة وسالبة ضمن نفس الدراسة، وهناك بعض الدراسات وجلت حالة عدم يقين ( نتائج غير حاسمة) حول

[1]- المرجع نفسه، ص ص: 25-26.

العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي. ويرى البعض أن السبب في حالة عدم اليقين للعلاقة يرجع إلى مشكلة قياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية[1].

## المطلب الثاني : الآثار غير المباشر للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي

إن تبني البنك للمسؤولية الاجتماعية يوجب عليها تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن الأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وكذلك يجب عليها الإبلاغ على مسؤوليتها على شكل تقارير سنوية تظهر فيها أنشطتها المسؤولية اجتماعية، لذلك سنتطرق للعنصرين التاليين كمؤثرات على الأداء المالي للشركة.

### الفرع الأول: تكاليف وفوائد المسؤولية الاجتماعية

عند تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار أنها ستتحمل تكاليف إضافية، لذلك ينبغي توليد منافع أيضاء من ناحية تكاليف المسؤولية الاجتماعية وعوائدها فانه حسب (Moltenіالتكاليف الناتجة عن تطبيق المسؤولية الاجتماعية للبنوك هي نوعين مختلفين: الأولى سهلة القياس والأخرى تتعلق بالموارد غير الملموسة لذا يصعب قياسها كميا، بدءا من التكاليف القابلة للقياس التي تتكبدها البنوك عادة مرتبطة باعتماد معدات جديدة صديقة للبيئة، أو الحاجة لمصانع جديدة على سبيل المثال، وذلك للحد من الإنبعاثات الملوثة للمياه والهواء أي الأثر البيئي، وحسب رأي آخر أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك ينتج عنها الاهتمام الواسع لجميع أصحاب المصلحة؛ يعني أن البنوك يمكن أن تتحمل تكاليف تشغيل إضافية مخصصة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة[2].

هناك أيضا تكاليف أخرى غير ملموسة تتمثل في البدائل الإستراتيجية؛ أي أن البنك المتبني للمسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تشكل تحالف مع شركاء غير مسؤولين اجتماعيا. هذه التكاليف خلقت قيود كبيرة بالنسبة لبعض البنوك التي ترغب في تبني المسؤولية الاجتماعية، حيث أن بعض هذه التكاليف تتطلب أولا تدفق نقدي كبير (مثل شراء معدات جديدة صديقة للبيئة... )، يمكننا القول أن هذه التكاليف في الظروف العادية لا تشكل مشكل لا سيما إن كان هناك بعض الفوائد المرتبطة بها[3].

---

[1]- بلال فايز عمر، ساحاق محمود الشعار ونضال عمر زلوم، **أثر الافصاح على محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 02، 2014، ص: 245.

[2]-Caterina Gheli, **Corporate Social Responsibility and inancial performance**, An Empirical Evidence, Thesis Master in Finance stratégic Management, Copenhagen business School, 2013, P 28.

[3]- Caterrina Ghelli, Op-cit, P29.

والمشكلة الثانية كما سبق الذكر، فإن بعض هذه التكاليف التي على شكل تدفقات نقدية فورية ولهذا تحتاج البنوك لأسباب مقنعة لإنفاق أموالها فلا تقوم بذلك بدون وجود مردودية منتظرة، لذلك المسؤولية الاجتماعية للبنوك قادرة على توليد بعض الفوائد[1].

أيضا القوى العاملة للبنك تتأثر بالمسؤولية الاجتماعية ففي كثير من الأحيان نرى البنوك الأكثر مسؤولية تتمتع بميزة نسبية في جذب واستبقاء الموظفين، ويعتقد البعض أن السمعة القوية للبنوك يمكن أن تساعدها في خفض التكاليف الخاصة بموظفها لأن الأفراد الذين يرغبون في العمل مع البنوك المسؤولة حيث يكونوا على استعداد تام للقيام بذلك بأجور منخفضة مما كان يحصلون عليه من بنوك أخرى غير مسؤولة[2].

**الفرع الثاني: تقارير وفوائد المسؤولية الاجتماعية :**

من ناحية الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية فحسب (Parket&Eilbert) هناك وجهتان رئيسيان للنقاش، الأول أن المؤسسات (البنك باعتباره مؤسسة مالية) تتعهد بالإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لأنهم يقبلون أن لديهم مسؤولية تجاه مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في المجتمع وليس فقط تجاه المساهمين، والتفسير الآخر أن هناك نوع من المردودية تعود على المؤسسة إذا أبلغت عن المسؤولية الاجتماعية وبعض الأمثلة عن هذه المردودية: كتحسين العلاقات العامة، زيادة الاعتراف بالمنتج، زيادة الحوافز للموظفين، وتحسين الصورة العامة للشركة، وفي نهاية المطاف زيادة ربحية المؤسسة[3].

نقد وجهة النظر هذه يرتكز حول سؤال جوهري هو ما إذا كان هناك قدرة للمسؤولية الاجتماعية على زيادة الأداء المالي ؟ يبدو أنه من الممكن أن لا تحفز المردودية المالية المؤسسات للإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية، وأن هناك قبول محدود من الشركات للمساءلة أمام أصحاب المصلحة الآخرين من غير أصحاب المؤسسة. أيضا أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قد تكون مجرد موضة حالية في مهنة المحاسبة التي من شأنها أن تتلاشى مع مرور الوقت، بسبب عدم التأكد بشأن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي، فمن المهم أن يتم فحص هذه المتغيرات تجريبيا، هذا سوف يوفر بعض الأدلة بشأن ما إذ كان الأداء المالي هو الدافع الرئيسي لتقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[4].

---

[1]- Caterina Ghelli, Op-cit, P 30.

[2]-David Vogel, **The Market for virtué (The Potential and limits of corporate Social Responsibility)**, The brookings institutior wasshingtion, 2005, P 71.

[3]-David Lyon, **Financial Performance**, **A Dissertation Submited as a partial requitement for the degree of bachelor of commerce**, The University of Otago, Dundin, New Zealand, 2007, P 06.

[4]- Op-cit, P 06.

الأدلة التجريبية للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأداء المؤسسات أشارت الدراسات أن المبررات والافتراضات وراء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي[1]:

1. يجب على المؤسسات تتجاوز التفكير في كسب المال و إيلاء الاهتمام للقضايا الاجتماعية والبيئية؛

2. ينبغي على المؤسسات أن تتصرف بطريقة أخلاقية وإظهار أعلى مستوى من النزاهة والشفافية في كل عملياتها.

3 . ينبغي أن تكون المؤسسات مشاركة مع المجتمع الذي تعمل معه من حيث تعزيز الرفاهية الاجتماعية وتوفير الدعم المجتمعي من خلال العمل الخيري أو بوسائل أخرى.

فحسب (Waddock) ينبغي تفعيل مفهوم مواطنة الشركات أو المسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة والحوار مع أصحاب المصلحة، والشركات ينبغي أن تشارك دائما أصحاب المصلحة وبناء علاقاتها معهم ، فإن الافتراض أن الشركات يجب أن تفعل كل هذه الأشياء للأسباب التالية[2]:

1. ترتبط المواطنة الصالحة إلى أداء مالي جيد ؛

2. إذا كانت الشركة مواطن سيئ تم ترخيصها للعمل فسيتم إلغاءها من قبل المجتمع".

إن الربحية في الجانب الأكثر أهمية التي تؤثر على نمو الشركة و بقائها، ويبدو غير ممكن أن تنفق الشركة أموال المساهمين دون تقديم بعض العوائد لهم، كما أن التقارير الاجتماعية للمؤسسات يمكن أن تكون عملية مكلفة للغاية. فنظر معظم الباحثين أن زيادة الأداء المالي هو الدافع الرئيسي لتقديم الشركات تقرير المسؤولية الاجتماعية، والحجة هي أن الشركات التي تبلغ عن المسؤولية الاجتماعية سوف تشهد زيادة في الأرباح، وكذلك لا تعاني من آثار سلبية على الأداء المالي. ذهب أحد الآراء أنه من خلال إظهار مزيد من علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للشركات للمستثمرين وعامة الجمهور أنها جديرة بالثقة، أي حسب رأي (Deegan)النظر إلى الفرص الاستثمارية المتاحة لها في "صناديق الاستثمار الأخلاقية" الأخلاقيين[3].

وفي عام 2002 قامت شركة برايس ووترهاوس كوبرز "Price Waterhouse Coopers" بدراسة استقصائية لإدارة الشركات العالمية الكبرى، بخصوص وجهات نظرهم بشأن مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية

[1]- Subhabrata Bobby Banerjee, **Corporate Social Responsibility**, The Good The Bad and The Ugly, Journal of critical Sociology, 2008, P 62.

[2]- Subhabrata Bobby Banerjee, op-cit, P 62.

[3]-David Lyon, op-cit, P 07.

لشركاتهم، وأظهرت النتائج أن 70% من المديرين شعروا بضرورة استمرار ربحية شركاتهم من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية[1].

على الرغم أن عدد كبير من الباحثين وجدوا علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأداء المالي، إلا أنه حسب (Bragdon and Marlin) وجود العلاقة السلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي تشير إلى أن التكاليف التي تتكبدها المؤسسة من المسؤولية الاجتماعية تجعلها أقل ربحية من المؤسسات التي لا تشارك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية[2].

وحسب (Clarke and Gibson-Sweet)نظرية الشرعية ترتبط مباشرة بالأداء المالي، وتنص على أن الإفصاحات الاجتماعية والبيئية هي نتيجة للأزمات التي وقعت، وهي أيضا طريقة جديدة لإدارة سمعة الشركة، وتقترح نظرية الشرعية أنه من خلال عدم إدارة سمعة الشركة سوف تشهد انخفاضا في المبيعات، وأختبر استخدام هذه النظرية من قبل الشركات، حيث أظهرت نتائج تشجع الشركات أن تقدم على تقديم تقرير المسؤولية الاجتماعية[3].

وأيضا أن كل من (Derwall وآخرون) و Guerard و McInnes &Akathaporn أكدوا أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية سوف يؤدي إلى زيادة الأداء المالي على المدى المتوسط والطويل، ذلك بسبب تأثير الأداء الاجتماعي على السمعة والعلامة التجارية للشركة و أيضا زيادة قدرتها على جذب المديرين والموظفين ذو الجودة العالية[4].

فحسب (Deegan) يصف نظرية الشرعية بأنها "نظرية نحو النظام system - oriented theory" ومسألة المسؤولية الاجتماعية أمر ضروري من أجل بقاء الشركة، لان السمعة السيئة تنعكس بالسلب على الأداء المالي بسبب المقاطعة للشركة من قبل الجمهور، والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تؤدي إلى زيادة المبيعات و ذلك من خلال النظرة الإيجابية للمستهلكين لمنتجاتهم وفي النهاية تحسين أدائها المالي[5].

كما يمكن أن نستشهد بأحداث واقعة فمن ناحية عدم التقيد بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن نشير إلى فضيحة الأجور الزهيدة ل Nike" في عام 1996، عندما اكتشف العالم أن الشركة تستغل عمالة الأطفال فغير تاريخ "Nike" إلى الأبد، حيث أن ملايين الأشخاص توقفوا عن شراء منتجات "Nike"، و اليوم حتى إذا كان

[1]- David Lyon, op-cit, P 07.

[2]-Ibid, PP 7-8.

[3]- Ibid, P 08.

[4]-Darren D Lee, Robert W , Faff and kim Langfield Smith, **Revising the vexing Question**, **Does superior Corporate Social Perfomance Lead to Improved Financial Performance**, Australian journal of Management, Vol 34, N01, 2009, P 24.

[5]- David Lyon, Op-cit, P 08.

قد مضت أكثر من عشر سنوات عن الواقعة لم تستطع الشركة لحد الساعة استعادة ثقة المستهلكين، وهذا درس جيد على العمل غير المسؤول الذي يمكن أن يدمر سمعة الشركة إلى الأبد[1].

ومن ناحية التقيد بالمسؤولية الاجتماعية يرد مثال من قبل وول مارت (Wal-Mart)التي رأت ميزة في الحد من تكاليف الإنتاج، من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية وتوفير المال، حيث أطلقت الشركة برنامجا للحد من منتجات التعبئة والتغليف، ففي عام واحد خفضت شركة " Mart - wal " تكاليف النقل ما يصل إلى 35 مليون دولار، ومن وجهة نظر المسؤولية الاجتماعية للشركات ترى أنها أنقذت 3425 طن من مواد البناء، 1358 برميل من النفط، 5190 شجرة و 727 حاوية شحن[2].

وفي الأخير يمكن القول أن هذه بعض فوائد المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تأثر على الأداء المالي، فمن السهل ترى كيف يمكن أن يؤثر دمج المسؤولية الاجتماعية في حياة الشركات بطريقة إيجابية، لكن المشكل كيف يمكن تحديد بالضبط الزيادة في سمعة الشركة أو في الرضا الوظيفي .. الخ، وكيف يمكن التحديد الدقيق للزيادة الناجمة عن المسؤولية الاجتماعية، ولأنه ليس من الممكن الحفاظ على جميع العوامل الأخرى ثابتة من أجل قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات، فمن الضروري إيجاد طريقة أخرى لقياسها وذلك بقياس العلاقة مع الأداء المالي للشركة باستخدام نماذج تجريبية وذلك بربط المسؤولية الاجتماعية للشركات بالمقاييس المالية لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بينهما ونوع الارتباط هل إيجابي أو سلبي.

[1]-Caterina Ghelli, Op-cit, P 31.

[2]-Wal-Mart Lauches 5 Year plan to Resuce Packaging, Available on : http://news.walmart.com , consulited 23-03-2021.

**المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك**

تتمثل هذه في[1]:

✓ **: تعزيز سمعة البنك ومكانة البنك**

أن الممارسات التجارية المسؤولة تؤدي إلى تعزيز مكانة المنتج وتقوية سمعة البنك، وفي البنوك الحديثة تعد السمعة هي القيمة المادية التي تخلق منهج العمل، وتحظى باهتمام بالغ من أصحاب المصالح ولقد أشارت الدراسة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان Voice of the leaders Survey التي أجريت في أواخر عام 2003 إلى أن سمعة البنك تعد من أهم معايير نجاحها.

✓ **تحسين فرص الحصول على رؤوس الأموال**

تعد أهمية السمعة الجيدة في جعل أداء المؤسسة المالية مستداما ميزة أخرى من مزايا الممارسات التجارية المسؤولة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع البنك في أسواق القروض، فمن المؤكد أن الشركات التي تشعر بالمسؤولية اتجاه مجتمعاتها تستطيع جذب المزيد من الأموال وتقليل التكاليف الإجمالية للاقتراض، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الاستثمار، ويتضمن ذلك المفهوم الاستثمارات اجتماعيا على فكرة أن الاستثمارات لا تتم فقط بناء على احتياجات واهتمامات المستثمر، بل على ميزة المساهمة الاجتماعية لذلك الاستثمار، تتضمن ذلك المفهوم الاستثمارات في المجتمع، أي الإستراتيجية الاستثمارية التي تهدف إلى دعم مبادرات التنمية في المجتمع ذات الأداء الضعيف سواء داخل الوطن أو خارجه.

✓ **زيادة القدرة على جذب عاملين يتمتعون بمهارات أعلى وارتفاع الروح المعنوية ودرجة الالتزام**

الممارسات التجارية المسؤولة اجتماعيا يمكنها تحسين قدرة البنك على جذب عاملين يتمتعون بمهارات أعلى والاحتفاظ بهم، فعلى سبيل المثال أشارت إحدى الدراسات التي قام بها احد المعاهد البحثية الدولية الخاصة إلى أن الطلاب الجامعيين عندما يفكرون في الوظيفة بعد إنهاء دراستهم يكونون أكثر سعيا للعمل في البنوك التي تتمتع بسمعة جيدة من ناحية المسؤولية الاجتماعية، ومن الملاحظ عادة ارتفاع لروح المعنوية للعاملين لدى البنوك التي تطبق برامج فعالة، كما يمكن الارتفاع مستوى الشفافية والانفتاح داخل البنك أن يغير الدوافع التي تحكم علاقات العاملين ومفاوضات النقابة العمالية، بحيث يحكمها المزيد من التعاون وليس العداء.

[1] – عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، المبتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر، 2011، ص ص: 463-468.

✓ **تحسين الكفاءة التشغيلية والتكلفة الفعالة:**

كثير من البنوك تضع الكفاءة التشغيلية كقيمة مضافة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك، وقد قالت إحدى البنوك " أن الاستدامة بالنسبة لنا ولكل عملائنا- تعني توفير الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التأثيرات البيئية الضارة والخطيرة بالإضافة لذلك فإنها تؤدي دور ايجابي في كل ما تقوم به من أعمال، ولذلك نحن مرحب بنا في المجتمعات التي تعمل بها ونمثل مقصدا جاذبا للموظفين والاستثمار السليم". وتوفر ذلك أنشطة المسؤولية الاجتماعية في التكاليف، على سبيل المثال: معدل دوران التوظيف وانخفاض أقساط التأمين، التعرض لأقل العقوبات والغرامات وانخفاض نسبة المقاضاة أمام المحاكم.

حيث أن البنك الذي يتعرض لغرامات نتيجة رفع دعاوى قضائية ضدها يمكنها تخفيف هذه الغرامات إلى حد كبير إذا ما أظهرت أنها تقوم بجهود مشتركة لتجنب المشاكل التي عرضتها لهذه الغرامات. والمواطنين يكونون على استعداد اكبر مساحتها على الخطأ عندما يتبين أنها لم تقم بإجراءات غير مسؤولة ولم تسعى لإخفاء أفعالها، بل فعلت كل ما في وسعها لمنع المشكلة من الحدوث.

✓ **زيادة الإنتاجية والجودة:**

تؤدي الجهود التي تبذلها البنوك في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها، تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار .

✓ **تخفيض الرقابة التنظيمية:**

المؤسسات المالية التي تفي بمتطلبات الامتثال للأنظمة بوضوح أو تذهب إلى أبعد من ذلك، تعطي قدرا اكبر منحة التحفيز إن كانت الحكومة الألمانية من حرية التصرف من جانب كيانات الحكومة الوطنية أو المحلية ومثل هذه المؤسسات قد تخضع لقدر اقل من عمليات التفتيش والمراسلات، وقد تمنح الأفضلية أو معاملة سريعة عندما تقدم طلبات للحصول على تراخيص عمل أو تغيير مناطق العمل أو غير ذلك من التصاريح الحكومية.

✓ **استحداث فرص أعمال جديدة:**

المؤسسات المالية التي انخرطت في مقابلات المنتدى الاقتصادي العالمي ذكروا أربعة فرص أعمال أساسية، تؤمن هذه البنوك بأنها ارتبطت بشكل وثيق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك: تطوير التكنولوجيا والمنتجات والخدمات البيئية، إنتاج خدمات ومنتجات جديدة تلبي طلبات المستهلك في الحفاظ على نمط حياة صحي، توفير السلع والخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين الفقراء، وخاصة في الدول النامية، ابتكار آليات سوقية جديدة.

✓ **توسيع الحصة السوقية وبناء كيانات مستقرة ومزدهرة:**

كبار المسؤولين التنفيذيين الذين شملهم استقصاء المنتدى العالمي الاقتصادي، شددوا على العلاقة التبادلية بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والأداء المالي على المدى الطويل. يتم هذا بسبب أن التنمية الاجتماعية واسعة النطاق ستكون قادرة على التأثير بشكل فعال في توسيع السوق الحالية المحدودة التي تواجهها المؤسسات المالية في الأسواق الناشئة، وبالتالي زيادة الحصة السوقية على المدى الطويل.

**خلاصة:**

رغم تنوع الدراسات التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والأداء المالي، إلا أنه وليومنا هذا لم يتم الاستقرار بعد على تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، حيث تختلف الدراسات والبحوث، بين دراسة تجد بأن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والأداء المالي هي علاقة سلبية، في حسن بعض الدراسات وجدت بأن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والأداء المالي هي علاقة ايجابية.

ويمكن القول أن البحث على الرابط بين الأداء الاجتماعي للبنوك والأداء المالي للبنوك بدأ منذ سنوات عديدة، ولم يتوصل حتى الآن الباحثين لصياغة نتيجة نهائية أو صياغة نظرية تشرح العلاقة بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة بنك البركة الجزائري

**تمهيد:**

إن الجزائر من البلدان التي فتحت الباب أمام البنوك الإسلامية التي تسعى لتحقيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع علاقاتها ونشاطاتها مع غيرها من الهيئات والسلطات.

وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري ، وبعدما أدخلت تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري، ومن أهم هاته الإصلاحات ، السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة ، حيث أول بنك مختلط دخل السوق الجزائرية وبدا بمزاولة نشاطه كبنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري، حيث بقي وحيدا في السوق المصرفية الجزائرية إلى غاية 2008 من خلال إنشاء بنك السلام .

وسوف نحاول من خلال هذا الفصل الدراسة العلاقة بين متغيري الدراسة المتمثلين في مسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير مستقل، من خلال تحليل الوضعية المالية وتكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري بالاعتماد على القوائم المالية وتقارير المسؤولية المنشورة على موقعه من أجل تبيان العلاقة بينهم.

وسوف نتطرق لهذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري**
- **المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري**
- **المبحث الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية للأداء المالي لبنك البركة**

## المبحث الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أحد نماذج البنوك الإسلامية في الوطن العربي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية، وذلك بعدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء ، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، ويعتبر هذا البنك محور دراستنا في هذا المبحث .

### المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أحد البنوك التابعة لمجموعة البركة البنكية السعودية، ويعد أول مؤسسة بنكية مختلطة جزائرية سعودية يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويمثل الجانب السعودي مجموعة البركة البنكية مرخص لها بالقيام بجميع الأعمال البنكية، التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

#### أولا: نشأة بنك البركة الجزائري

فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة، حيث كانت نتيجة ذلك الاتصال تقليم قرض مالي من طرف مجموعة البركة القابضة للحكومة الجزائرية، بلغت ب 30 مليون دولار خصص التدعيم التجارة الخارجية[1].

استمر الوضع إلى ما هو عليه إلى غاية 1986، عند قيام مجموعة البركة البنكية بعقد ندوتها الرابعة في نوفمبر 1986 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، حيث كان محورها مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر .

على هامش الندوة الرابعة عشر المنعقدة في الجزائر تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 1 مارس 1990، بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة البنكية، كمشروع مشترك للتمويل على أن يتم وفق الشريعة الإسلامية، ويساهم في تمويل المشاريع الإسلامية التنموية ذات الجدوى الاقتصادية[2].

وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990[3] حل إشكالية افتتاح الأجانب والخواص لإنشاء البنوك في الجزائر، فنتج عنه إنشاء بنك البركة في 20 ماي 1991، وبدأ في مزاولة نشاطه البنكي بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991[4].

---

[1]- صالح سنوساوي، **واقع استخدام المزيج التسويقي في البنوك الإسلامية وأثره على ولاء الزبائن-دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016، ص: 110.

[2]- المرجع نفسه، ص: 110..

[3]- المادة 83 من **الأمر 90-10 المتعلق بالنقد والقرض** المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية 18 أفريل 1990، المادة 83.

[4] - عبد الله بن منصور، مرابط سليمان، **تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية** الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاقتصاديات المغاربية، جدة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، يومي 25-28 ماي 2003.

**ثانيا: رأس مال بنك البركة الجزائري**

تأسس بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة على 500 ألف سهم، قيمة كل سهم ألف دينار جزائري[1]، يشترك فيها مناصفة كل من[2]: مجموعة البركة بنسبة 50%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 50%.

غير أنه بصدور الأمر 04-01 الصادر بتاريخ 4 مارس 2004 الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك، قام بنك البركة برفع رأس ماله سنة 2006 بمقدار أربع أضعاف، أي ما يعادل 2.5مليار دينار جزائري، الأمر الذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين، حيث أصبحت[3]:

1. مجموعة بنك البركة بنسبة 56%.
2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 44%.
3. كما قام بنك البركة يرفع رأسماله مرة ثانية إلى ما يقدر 10 مليار دينار جزائري سنة 2010.

**ثالثا: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائر**

أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري هي[4]:

**أولا. 1991 :** تأسيس بنك البركة الجزائري ؛

**ثانيا. 1994:** الاستقرار والتوازن المالي للبنك ؛

**ثالثا .1999 :** المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان ؛

**رابعا.2000 :** المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص، كما تم الاستحواذ على شركة البركة والأمان لتأمين وإعادة التأمين التي أصبحت اليوم تحت اسم سلامة لتأمينات الجزائر[5] ؛

---

[1]- المادة 01 من **الأمر 90-01 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية**المؤرخ بتاريخ 4 جوان 1990، اجريدة الجمهورية الجزائرية الرسمية، العدد 52، 4 جويلية 1991

[2]- القانون التأسيسي لبنك البركة الجزائري.

[3]- الجمهورية الجزائرية، **الأمر 04-01 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية**جريدة الجمهورية الجزائرية الرسمية رقم 27، 4 مارس 2003، المادة رقم 02،

[4]- الجمهورية الجزائرية، **الأمر 04-01 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية**جريدة الجمهورية الجزائرية الرسمية رقم 27، 4 مارس 2003، المادة رقم 02.

[5]- بلعزوز بن علي، حمدي معمر،**نظام التأمين التكافلي في السوق الجزائري، الندوة الدولية لشركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية**، ملتقى وطني، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-26 افريل 2011 ص: 372.

**خامسا. 2002:** إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد ؛

**سادسا. 2006:** زيادة رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري[1] ؛

**سابعا. 2009:** شرع بنك البركة الجزائري خلال العقد الأول من شهر ديسمبر 2009 بزيادة رأسماله من 2.5مليار دينار جزائري إلى 10 دينار مليار دينار جزائري، كما تم توقيع اتفاقية بين بنك البركة وسلامة للتأمينات، بموجبها يستعمل بنك البركة سلامة لتأمينات في تمويل الاستثمارات، في حين تستعين ببنك البركة لتسويق منتجاته عبر فروعه، أما اتفاق الشراكة التجاري الثاني الذي تم التوقيع عليه سيسمح بإنشاء بنك تأميني، إلا أنه لم يرى النور إلى يومنا هذا[2] ؛

**ثامنا. 2011:** بدأ بنك البركة في تسويق المنتجات التأمينية في كل من عناية، الرويبة، بئر خادم، البليدة، عنابة.

**رابعا: أهداف بنك البركة الجزائري وخصائصه**

لكل بنك مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، وخصائص تميزه عن غيره من البنوك، يعتبر بنك البركة الجزائري واحد منها له أهداف وخصائص تميزه عن غيره من البنوك سواء البنوك الربوية أو الإسلامية.

## 1.أهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس عدم التعامل بالربا، وتشمل تلك الأهداف على وجه الخصوص التي حددها القانون التأسيسي لبنك البركة الجزائري في:

أ- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة، بأفضل العوائد، بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة.

ب- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات، وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بأسلوب غير ربوي.
ج- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما القطاعات البعيدة عن أماكن وجود البنوك الربوية .

د. يقوم بنك البركة في سبيل تحقيق أهدافه بالأعمال التي تمكنه من تحقيقها، وذلك عن طريق العمل في مجالات تخص الخدمات البنكية والمالية، يمكن إيجازها في ؛

[1] Bank albaraka, op-cit.

[2] وليد سعود، **تجربة صلامة لتأمينات في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري**الندوة الدولية لشركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،جامعة سطيف ، 25-26 أفريل الجزائر.

- الخدمات البنكية ؛

- الخدمات الاجتماعية ؛

- أعمال التمويل والاستثمار ؛

- الخدامات المالية غير بنكية كأعمال الصرف والتأمين.

مما تجدر الإشارة إليه أن بنك البركة يعمل في إطار بيئة بنكية ربوية، يخضع لنفس القوانين التي تخضع لها البنوك الربوية، هذا ما يعيق تقدمه وتحقيق أهدافه، ويجعله عرضة للكثير من الانتقادات بالخصوص الشرعية منها.

## 2- خصائص بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري جزء من مجموعة البركة البنكية الإسلامية، بذلك يستمد خصائصه ومقومات وجوده، وعوامل استمراره من الخلفية الفلسفية لهذه المجموعة، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

**أ- بنك إسلامي:** يعتمد بنك البركة على مبادئ الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، بذلك يعتمد في عملياته على احترام أحكام الشريعة الإسلامية، سواء ما تعلق منها بعلاقته مع الزبائن، أو ما تعلق منها بأنشطته البنكية والاستثمارية والتمويلية.

**ب- بنك مختلط:** ما أن بنك البركة مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم البنوك الإسلامية الناشطة على الساحة الدولية التي يعود أغلبها لرأس المال الخاص.

**ج- يعمل في بيئة بنكية ربوية:** يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ في ضوئها، إن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام البنكي الجزائري، باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط البنكي الربوي.

[1] عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية--دراسة حالة بنك البركة الجزائري**رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص: 63

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة كأي وحدة اقتصادية لابد أن يكون له تنظيم، ليضمن سير لعملياته وتحقيق مهامه، يتكون من[1]:

### أولا: مجلس الإدارة

تعد الهيئة المسيرة لبنك البركة الجزائري يتكون من عشرة أعضاء، يتمثلون في: الرئيس، نائب الرئيس وثمانية أعضاء .

### ثانيا: الأمانة العامة

يترأسها الأمين العام، وختم بتسهيل وتنسيق وتخطيط ورصد ومراقبة أنشطة الأمانة العامة، والمشاركة في إعداد سياسة الموارد البشرية وضمان تنفيذها، وضمان الإدارة السليمة للتدفقات المالية والمحاسبية، ويندرج تحتها:

**1. مديرية الموارد البشرية والتدريب:** تمت بتطوير سياسة الموارد البشرية، ووضع وتنفيذ خطط التوظيف والتدريب على المناخ الاجتماعي للبنك، وتتفرع إلى: المديرية الفرعية للموارد البشرية، والمديرية الفرعية للتدريب.

**2.المديرية المالية:** وظيفتها الرقابة الداخلية على البنك وإعداد البيانات المالية وضمان التسيير الفعال لخزينته، ويندرج تحتها:

أ. المديرية الفرعية للمحاسبة والجباية؛

ج. المديرية الفرعية للرقابة والمحاسبة؛

ب. المديرية الفرعية للخزينة والأوراق المالية.

[1] – الطيب بولحية، **تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة–دراسة حالة بنك البركة الجزائري**أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص ص: 252-255.

**ثالثا: المديرية العامة المساعدة للرقابة الداخلية**

مهمتها ضمان السيطرة على أنشطة البنك وضمان الرقابة على جميع مديريات البنك، ويندرج تحتها:

**1. مديرية التفتيش العام والتدقيق:** تمت بإدارة التفتيش والتدقيق، وإعداد تقارير الرقابة والتقييم، وتقدمها للمديرية العامة ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وإعداد تقرير على الأقل مرة واحدة في السنة حول ظروف الرقابة الداخلية والمخاطر التي يتعرض لها بنك البركة الجزائري.

**2. مديرية مراقبة التسيير والالتزامات:** مهمتها إدارة مراقبة التسيير، إلى جانب المشاركة في إعداد الخطط التنموية للبنك وتتفرع إلى: المديرية الفرعية لمراقبة التسيير، المديرية الفرعية لمراقبة الالتزامات.

**رابعا: المديرية العامة للمساعدة اللوجستية**

تهتم بتطوير النشاط البنكي الالكتروني داخل البنك، وتطوير أنظمة تخزين وإنتاج ونقل المعلومات وتندرج تحتها :

**1. مديرية تنظيم وتطوير المنتجات الجديدة:** تمت بإدارة وتحسين أنظمة المعلومات ونظام الإدارة وتحسين أنظمة المعلومات، وتتفرع عنها: المديرية الفرعية للتنظيم والأساليب، المديرية الفرعية للدراسات.

**2. مديرية تطوير الإعلام الآلي:** تمت بإدارة وتحسين أنظمة المعلومات وذلك بمساعدة مديريتين فرعيتين مسولتان عن تصميم وتطوير نظم المعلومات، ووضع موصفات لاقتناء البرمجيات وهما: المديرية الفرعية لتطوير شبكة الإعلام الآلي، المديرية المركزية لتطوير الموقع المركزي.

**3. مديرية الخدمات اللوجستية والأمنية:** مهمتها إدارة الخدمات اللوجستية والأمنية، وإدارة الموارد المادية وسلامة الممتلكات والأشخاص، وإدارة المنقولات والحفاظ عليها وتحقيق برامج الاستثمار، ذلك بمساعدة المديرية الفرعية للخدمات العامة، المديرية الفرعية لتسيير مباني البنك والشركات التابعة، والمديرية الفرعية للأمن.

**4. مديرية شبكة الإعلام والأمن والعمليات البنكية الالكترونية :** مهمتها إدارة الشبكات الحاسوبية للبنك وضمان سلامة المعلومات وتعزيز الخدمات البنكية الالكترونية، هذا بمساعدة المديرية الفرعية الشبكات الإعلام الآلي، المديرية الفرعية لخدمات البنكية الالكترونية، المديرية الفرعية لأمن الإعلام الآلي.

**خامسا: المديرية العامة المساعدة المالية والعلاقات الدولية**

وظيفتها الأساسية ضمان جودة الخدمات المقدمة للزبائن، وتعزيز علاقة البنك مع المراسلين الأجانب، ويندرج تحتها:

**1.مديرية تمويل المؤسسات:** لها مديريتين فرعيتين هما: المديرية الفرعية للتمويل وسط، المديرية الفرعية للتمويل الشرق والغرب والجنوب، تتمثل مهامها في تلقي ملفات التمويل من فروع البنوك ودراستها وتحسين أساليب وأدوات تحليل المخاطر ومنح مختلف أنواع التمويل.

**2. مديرية الشؤون الدولية:** تمت بإجراء البحوث والتفاوض وتنفيذ تسيير التمويل الخارجي، وهذا بمساعدة المديرية الفرعية لعمليات الاعتماد المستندي، المديرية الفرعية للعمليات والعلاقات الدولية، المديرية الفرعية لقواعد الترخيص.

**3.مديرية التأجير:** تعمل لتقديم تمويل الاستثمارات، وتضم المديرية الفرعية للتمويل ومديرية تسيير الأصول المؤجرة.

**سادسا: المديرية العامة المساعدة للاستغلال:**

تمت بتطوير الخدمات البنكية للأفراد وتعزيز صورة البنك عن طريق سياسة الاتصالات المكثفة، ومتابعة المنافسة في السوق البنكي، ودراسة الأخطار واقتراح حلول بخصوصها، ويتفرع عنها المديريات التالية:

**1. المديرية التجارية والتسويقية:** تعني بوضع السياسة التجارية للبنك والخطط التسويقية، وتتفرع إلى: المديرية الفرعية للتسويق والاتصالات، المديرية الفرعية لتطوير الوكالات، مركز الاتصال والسوق.

**2. مديرية التجزئة البنكية:** تمت بتنفيذ سياسة البنك في تمويل الأفراد والمهنيين، ويندرج تحتها: المديرية الفرعية لمتابعة التمويل والاسترداد، المديرية الفرعية لحركة تنمية الوكالات والأفراد .

**3. مديرية الاسترداد:** تمت باسترداد التمويل، ويندرج تحتها: المديرية الفرعية لاسترداد التمويل المنطقة الوسط، المديرية الفرعية لمتابعة التمويل والاسترداد لمنطقة الشرق والغرب والجنوب.

**4. مديرية الشؤون القانونية والمنازعات:** تتم بالأمور القانونية، ويتفرع عنها المديرية الفرعية للتدقيق القانوني والتنظيمي، المديرية الفرعية للدعاوي.

**المطلب الثالث: واقع المسؤولية الاجتماعية في بنك البركة الجزائري**

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من رؤية البركة ونموذج أعمالها، هذا يعني أنها على صلة بازدهار المجتمعات التي تعمل فيها، حيث يسعى بنك البركة إلى اطلاع أصحاب المصالح في مجموعة البركة البنكية على التزامهم وتفانيهم ومساهمتهم تجاه المسؤولية الاجتماعية، كما يهدف إلى تنفيذ مسؤوليتهم الاجتماعية من خلال برامج البركة المختلفة.

إن منهج بنك البركة القيام بإرسال استبيانات مختلفة إلى وحداتها المصرفية مع مبادئ توجيهية تفصيلية من أجل جمع البيانات بدقة، وتقوم باستلام كل من البيانات النوعية والكمية من الوحدات التابعة، وفي حين أننا نقدم عن طريق البيانات الكمية المعلومات المتعلقة بالمبالغ المنفقة على مختلف البرامج، فان البيانات النوعية تركز على فوائد هذه البرامج.

ثم تقوم بإجراء فحوصات للبيانات الأساسية المستلمة وطلب التوضيحات حسب الاقتضاء قبل التحليل، من أجل الحصول على تفسير مفصل للردود المستلمة، تقوم بترتيب لقاءات مباشرة مع المعنيين في الوحدات المصرفية عبر رسائل البريد الالكترونية، والمؤتمرات الصوتية وعن طريق الفيديو.

كما تقوم لجنة الإدارة التابعة للمسؤولية الاجتماعية بالإشراف على المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة، والتي يتضمن دورها فيما يلي:

1. الحفاظ على استمرارية برنامج للمسؤولية الاجتماعية وتحديثه وفقا للأخر الأبحاث والاستراتيجيات المعروفة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة ؛
2. الإشراف وإدارة عمليات تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة ككل ؛
3. ضمان بقاء البركة للمسؤولية الاجتماعية كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير الأبحاث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع ؛
4. تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية ؛
5. جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية ؛
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تساهم في تحسن كفاءة وفعالية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة ككل ؛
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة فيما يتعلق ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف اللجنة وضمان توافقها مع موجبات تشكيل اللجنة ؛
8. التنسيق مع برامج المسؤولية الاجتماعية المحلية والدولية.

إن المسؤولية الاجتماعية هي جوهر صناعة الأعمال البنكية والتمويل الإسلامي، ويعكس برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية هذه القيم العميقة الجذور، وبذلك يظهر هذا البرنامج إسهامها في الاقتصاد الحقيقي وتأثيرها على المجتمعات التي تعمل فيها.

والجدول الموالي يوضح التزامات بنك البركة اتجاه المسؤولية الاجتماعية:

**الجدول رقم (02): التزامات بنك البركة الجزائري اتجاه المسؤولية الاجتماعية**

المبلغ بالدولار

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| البرنامج الخيري | 594861 | 594861 | 594861 |
| برنامج القرض الحسن | 584460 | 584460 | 584460 |
| برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية | لم يتم قياسها | لم يتم قياسها | لم يتم قياسها |
| الإجمالي | 1179321 | 1179321 | 1179321 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة: باعتماد على تقارير بنك البركة على الرابط الالكتروني: https://www.albaraka-bank.com/

## المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري

قبل الشروع في تحليل الوضعية المالية لبنك البركة يجب بتحليل نشاط المالي للبنك انطلاقات من الميزانية وخارج الميزانية، حيث أن تحليل الميزانية وخارج الميزانية يسمح لنا باستخراج الخصائص الأساسية للأداء المالي للبنك.

### المطلب الأول: تحليل القوائم المالية لبنك البركة الجزائري

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تحليل القوائم المالية لبنك البركة الجزائري لسنوات 2016،2017 و 2018 من أجل معرفة الوضعية المالية لبنك البركة وبالتالي الحكم على الأداء المالي.

**أولا. مجموع الميزانية:**

**جدول رقم (03): تطور مجموع الميزانية لبنك البركة الجزائري لسنوات(2016-2017-2018)**

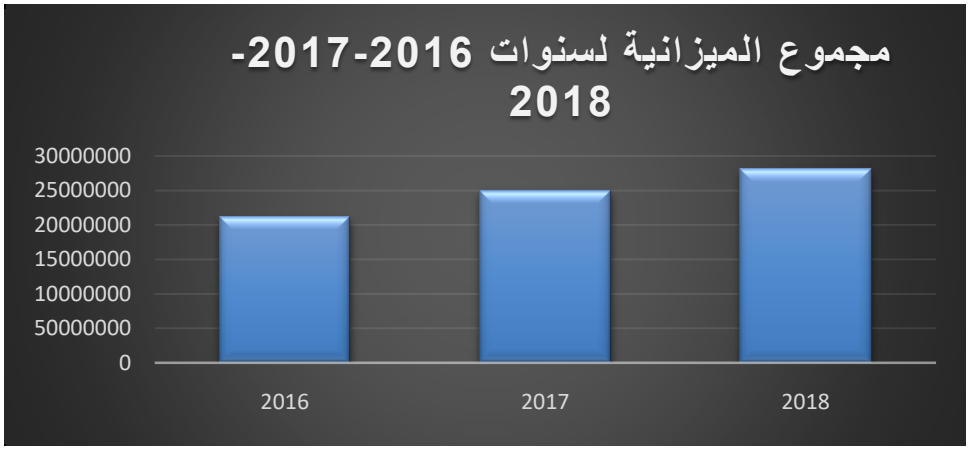
(المبلغ بالدينار الجزائري)

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مجموع الميزانية | 210 344 000 000 | 24 8633 000 | 270 996 000 |
| نسبة التطور | -- | % 18.20 | % 8.99 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ تطور ايجابي في مجموع الميزانية حيث ازدادت قيمتهم في سنة 2017 ب: (18,20%) لتصل إلى قيمة 248633000 دج مقارنة بسنة 2016، كما ازدادت قيمة مجموع الميزانية بنسبة (8.99%)في سنة 2018 لتصبح قيمتها 270996000 دج والشكل الموالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (02): تطور مجموع الميزانية بنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك البركة الجزائري

**ثانيا. بند حقوق الملكية**

**جدول رقم (04): تطور حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| حقوق الملكية | 24312000 | 24546000 | 27429000 |
| نسبة التطور | -- | % 0.96 | % 11.75 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة الجزائري

يتبين لنا من خلال الجدول أن حقوق الملكية في تطور ايجابي حيث تطور سنة 2018 بنسبة 11.75%من قيمة 27429000 دج لتبلغ سنة 2017 قيمة 24546000بنسبة تطور 0.96%

**الشكل رقم (03): تطور بند حقوق الملكية لبنك البركة لسنوات(2016-2018)**



**ثالثا. الودائع:**

**جدول رقم (05): تطور الودائع لبنك البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الودائع | 170137000 | 207944000 | 223995000 |
| نسبة التطور | -- | % 22.19 | % 7.75 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن ودائع بنك البركة تطورت في سنة 2017 بنسبة 22.19 % لتصل إلى قيمة 207944000 دج كما بلغت قيمتها 223995000 دج سنة 2018 بنسبة تطور 7.75 %.

**الشكل رقم(04): تطور بند الودائع لبنك البركة لسنوات(2016-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

**رابعا. بند التمويلات:**

**جدول رقم (06): تطور التمويلات لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| التمويلات | 110711000 | 139677000 | 156460000 |
| نسبة التطور | -- | % 26.16 | % 12 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن التمويلات لبنك البركة الجزائري في حالة تطور ايجابي حيث تطورت قيمتها في سنة 2017 الى: 139677000 دج مقارنة بسنة 2016 بنسبة تطور بلغت 26.16%، فيما تطورت في سنة 2018 بنسبة 12% لتصل إلى قيمة 156460000 دج .

**الشكل رقم(05): تطور بند التمويلات لبنك البركة لسنوات(2016-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبك البركة الجزائري

**خامسا. بند الإيراد البنكي الصافي**

**جدول رقم (07): تطور الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

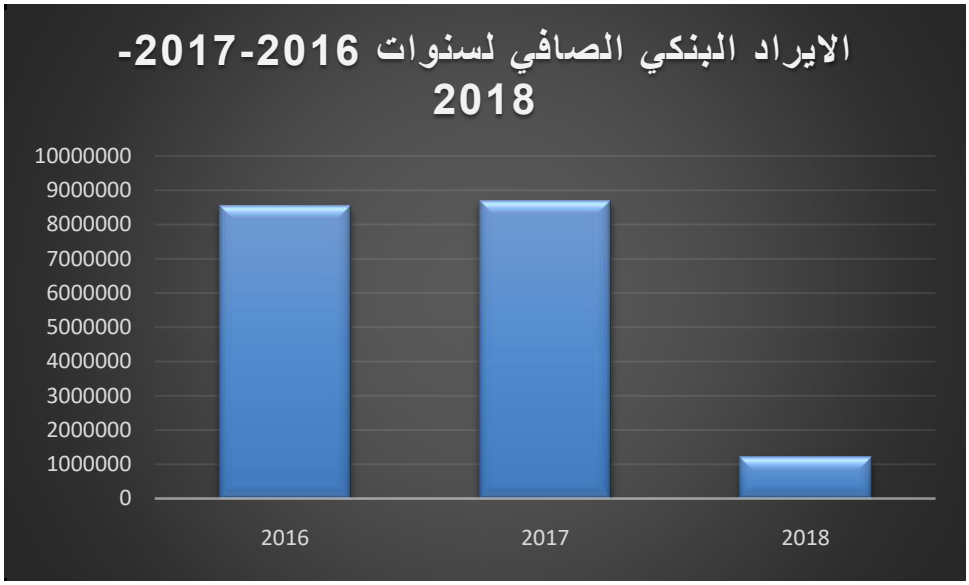
(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الايراد البنكي الصافي | 8539000 | 8668000 | 11850000 |
| نسبة التطور | -- | % 1.5 | %36.71 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري كان 8539000 دج سنة 2016 ليبلغ قيمة 8668000 دج خلال سنة 2017 بنسبة تطور 1.5% ، فيما شهدت سنة 2018 ارتفاع قيمته بشكل كبير ليصل إلى قيمة 11850000 دج بنسبة تطور سلبية قدرها 36.71 %.

**الشكل رقم (06): تطور الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة لسنوات(2016-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

**سادسا. بند الناتج الصافي:**

**جدول رقم (08): تطور الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

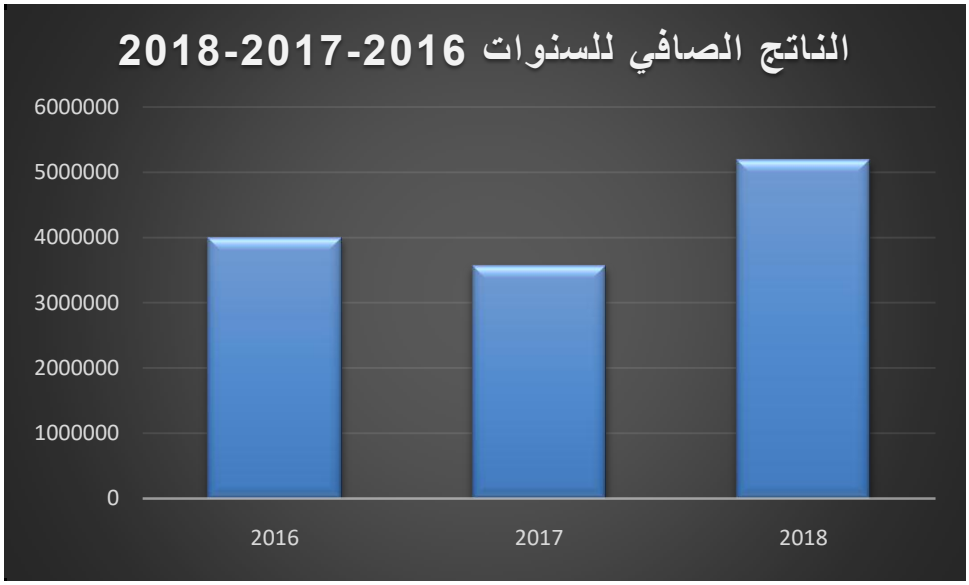
(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الناتج الصافي | 3984000 | 3548000 | 5167000 |
| نسبة التطور | -- | % -10.94 | % 45.63 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لبك البركة الجزائري

يتبين لنا من خلال الجدول أن بنك البركة الجزائري حقق ناتج صافي خلال سنة 2016 قدره 3884000 دج لتنخفض قيمته خلال سنة 2017 بنسبة 10.94- % بقيم قدرها 3548000 دج، فيما ارتفعت قيمته خلال سنة 2018 إلى: 5167000 دح لنسبة تطور موجبة .45.63 %، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم(07): تطور الناتج الصافي لبنك البركة لسنوات( 2016-2017-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

## المطلب الثاني: حساب نسبة المردودية لبنك البركة الجزائري

إن حساب معامل مردودية البنك يساعد على فهم الأصل للهيكل المالي للبنك، ولحساب نسبة المردودية لبنك البركة قمنا بالاعتماد على عدة نسب.

### أولا- معامل الإجمالي للاستغلال

يحسب المعامل الإجمالي للاستغلال بقسمة مجموع النتاج الاستغلال البنكي على مجموع أعباء الاستغلال البنكي.

**الجدول رقم (09): معامل الإجمالي للاستغلال البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مجموع النتاج الاستغلال البنكي | 8 539 000 | 8 669 000 | 1185 000 |
| أعباء الاستغلال البنكي | 3 061 809 | 3253 799 | 3 539 146 |
| معامل الاجمالي للاستغلال | 2.78 | 2.66 | %33.48 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن المعامل الإجمالي للاستغلال لسنة 2016 وسنة 2017 قد بلغ 2.78 و2.66 وهو أكبر من 100% ما يعني أن أعباء الاستغلال البنكي مغطاة كليا من طرف الناتج الاستغلال البنكي، فيما بلغت نسبتها 33.48 % وفي هذه السنة بنك البركة استطاع تغطية 33.48 % من أعبائه عن طريق ناتج الاستغلال فقط وهي نسبة سيئة.

**ثانيا–معامل الاستغلال الصافي:**

يشير معامل الاستغلال الصافي إلى جانب الثروة التي ينتجها البنك والمستهلكة من طرف التكاليف الهيكلية، ويحسب بقسمة الأعباء الإجمالية على الناتج الصافي للاستغلال، وبالنسبة لبنك البركة الجزائري فقد كان معامل الاستغلال الصافي للسنوات الثلاث كما يلي:

**جدول رقم (10): معامل الاستغلال الصافي البركة الجزائري لسنوات( 2016–2017–2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الأعباء الإجمالية | 388 0711 000 | 4 641 668 000 | 4 666 340 000 |
| الناتج الصافي للاستغلال | 8 539 000 000 | 8 669 000 000 | 1 185 000 000 |
| معامل الاستغلال الصافي | %45.44 | %53.54 | %393.78 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الصافي للاستغلال لبنك البركة الجزائري استطاع تغطية الأعباء الإجمالية بنسب 45.44% و 53.54 % خلال سنة 2016 و2017 على الترتيب فيما استطاع الناتج الصافي للاستغلال تغطية كليا الأعباء الإجمالية حيث بلغت نسبة معامل الاستغلال الصافي 3.93 وهي أكبر من 100%.

**ثالثا-معامل مردودية الأموال الخاصة**

يتم حساب معامل مردودية الأموال الخاصة بقسمة النتيجة المحققة على الأموال الخاصة للبنك، وبالنسبة لبنك البركة الجزائري فقد كان معامل مردودية الأموال الخاصة للسنوات الثلاث كما يلي:

**دول رقم (11): معامل مردودية الأموال الخاصة البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| النتيجة المحققة | 3983568000 | 3548414000 | 5166572000 |
| الأموال الخاصة | 19270858000 | 72107955000 | 61123644000 |
| المردودية المالية | % 20.67 | % 4.92 | % 8.45 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك حقق معامل مردودية للأموال الخاصة بنسبة 20.67% خلال سنة 2016 أي كلما وظف 1 دج سوف تحقق عائد ب: 20% كما انخفضت نسبة معامل المردودية الأموال الخاصة لسنوات 2017 و 2018 بي نسب 4.92% و 8.45% على التوالي.

**رابعا-معامل العائد على الأصول:**

يتم حساب معامل مردودية العائد على الأصول بقسمة الربح الصافي على نتيجة الميزانية، وبالنسبة لبنك البركة الجزائري كان معامل مردودية الأموال الخاصة لثلاث سنوات كما يلي:

**جدول رقم (12): معامل العائد على الأصول البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الربح الصافي | 3 984 000 000 | 3 548 000 000 | 5 167 000 000 |
| إجمالي الميزانية | 21 0344 000 000 | 248 633 000 000 | 279 996 000 000 |
| معامل العائد على الأصول | %1.89 | %1.42 | %1.84 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك حقق معامل عائد على الأصول متقارب خلال السنوات الثلاث والذي بلغ قيمته (18.45%) (14.27%) (18.94%) على التوالي أي هناك عائد من الأصول المستثمرة وهي نسب جيدة.

**خامسا-تكلفة مخاطر القرض:**

تكلفة مخاطر القرض هي حاصل قسمة الفرق بين مخصصات المؤونات والعائد على المؤونات على الناتج الصافي البنكي، وبالنسبة لبنك البركة الجزائري فقد كانت تكلفة مخاطر القرض للسنوات الثلاث كما يلي:

**جدول رقم (13): تكلفة مخاطر القرض لبنك البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مخصصات المؤونات والعائد من المؤونات | 1 802 255 000 | 2 063 651 000 | 2 364 286 000 |
| الناتج الصافي البنكي | 3 984 000 000 | 3 548 000 000 | 516 700 000 |
| تكلفة مخاطر القرض | %45.23 | %58.16 | % 457.57 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك حقق تكلفة مخاطر القرض ( 45.23%) بنسبة لسنة 2016 لترتفع في سنة 2017 إلى (58.16%) أما في سنة 2018 كانت نسبتها جد مرتفعة وبلغت (4.57).

## المطلب الثالث: تطور التكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري

سوف نحاول من خلال المطلب إبراز تطور التكاليف الاجتماعية لبنك البركة في الجزائر خلال السنوات 2016، 2017 و2018.

### أولا.مجموع التكاليف الاجتماعية

**الجدول رقم (14): تطور مجموع التكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري لسنوات ( 2016-2017-2018)**

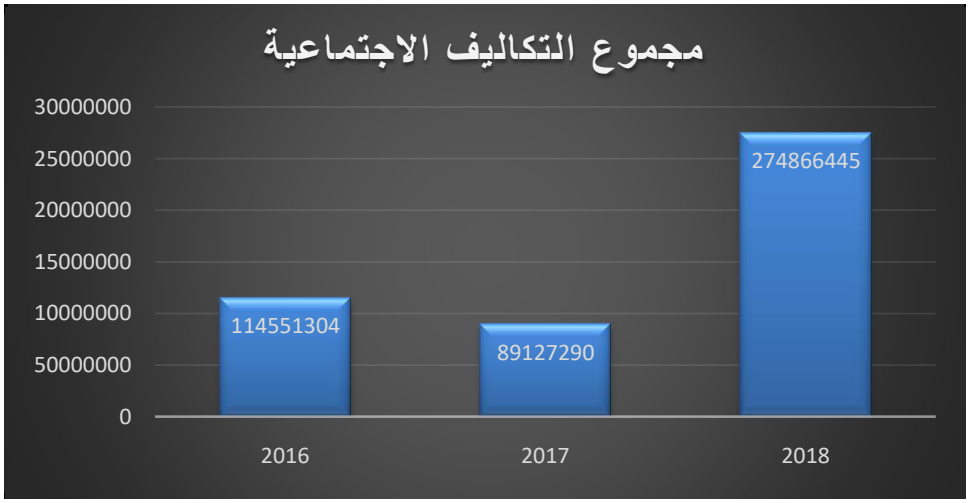
(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مجموع التكاليف الاجتماعية | 114551304 | 89127290 | 274866445 |
| نسبة التطور | -- | %-22.19 | %208.40 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة مجموع التكاليف الاجتماعية لبنك البركة كانت خلال سنة 2016 ب: 114551304 دج لتنخفض خلال سنة 2017 إلى قيمة 89127290 دج بنسبة تغير (-22.19%) لتتضاعف خلا سنة 2018 لتبلغ قيمة 274866445 دج. والشكل التالي يوضح ذلك:

**شكل رقم (08): تطور مجموع التكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري لسنوات ( 2016-2017-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

**ثانيا. تكلفة خلف فرص العمل**

**جدول رقم(15)تطور تكلفة خلق فرص عمل البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| خلق فرص عمل | 90 440 | 90 440 | 90 440 |
| نسبة التطور | -- | 0 | 0 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول لا نلاحظ أي تغير في قيم تكلفة خلق الفرص العمل لبنك البركة الجزائري حيث كانت قيمتها 90440 دج لكل سنوات الدراسة.

**ثالثا. تكلفة تمويل تعليم**

**الجدول رقم (16): تطور تكلفة تمويل تعليم لبنك البركة الجزائري لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| بيان | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| تمويل تعليم | 46 949 000 | 42 619 850 | 35 954 821 |
| نسبة التطور | -- | %-9.22 | %-15.64 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول يتضح لنا تطور سلبي في قيمة تكاليف تمويل التعليم بنسبة إلى بنك البركة الجزائري حيث بلغت قيمتها خلال سنة 46949000 دج لتنخفض بنسب ( %9.22-)خلال سنة 2017 و (15.64-%) خلال سنة 2018 بقيم: 42619850 دج و35954821 دج على التوالي.

**رابعا. تكلفة التبرع للتعليم:**

**جدول رقم (17): تطور تكلفة التبرع للتعليم البركة الجزائري لسنوات(2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| بيان | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| التبرع للتعليم | 15 029 000 | 1 808 800 | 2 473 800 |
| نسبة التطور | -- | %-87.96 | %36.76 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

يتبين لنا من خلال الجدول أن تكلفة التبرع للتعليم بنسبة لبنك البركة كانت 15029000 دج خلال سنة 2016 لتنخفض بنسبة ( 87.96-%) خلال سنة 2017 لتصل إلى قيمة 180800 دج فيما شهدت سنة 2018 ارتفاعها بنسبة (36.76%) مقارنة بسنة 2017 لتصل إلى قيمة: 2473800 دج.

**خامسا. تكلفة تمويل الرعاية الصحية**

**جدول رقم (18): تطور تكلفة تمويل الرعاية الصحية البركة الجزائري لسنوات**

**( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| تمويل الرعاية الصحية | 1 900 304 | 2 048 200 | 232 582 952 |
| نسب التطور | -- | %7.78 | 113 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ تطور موجب في قيمة تكلفة تمويل الرعاية الصحية بنسبة لبنك البركة الجزائري حيث ارتفعت لسنوات 2017 و 2018 بنسب 7.78 و 113 لتصل إلى قيم 2048200 دج و232582952 دج على التوالي.

**سادسا. تكلفة التبرع للرعاية الصحية**

**جدول رقم (19): تطور تكلفة التبرع للرعاية الصحية البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| التبرع للرعاية الصحية | 49 343 000 | 42 560 000 | 6364582 |
| نسب التطور | -- | %-13.74 | %-85.04 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ تطور سلبي في قيمة تكلفة التبرع للرعاية الصحية حيث بلغت نسبتها سنة 2016 ب: 49343000 دج لتتناقص خلال سنة 2017 و 2018 بنسب ( %13.74-) و (%85.04-) لتصل إلى قيم 42560000 دج و 6364582 دج على التوالي.

**سابا. تكلفة المبادرات الأخرى**

**جدول رقم (20): تطور تكلفة المبادرات الأخرى البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مبادرات أخرى | 1 337 980 | 00 | 00 |
| نسب التطور | -- | -1% | 00% |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن تكلفة المبادرات الأخرى كانت قيمتها خلال سنة 2016 ب: 1337980 دج لتنعدم خلال سنة 2017 و2018.

**المبحث الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعيةعلى الأداء المالي لبنك البركة**

بعد التطرق لكل من الوضعية المالية والتكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري في المبحث الثاني، سوف نحاول من خلال هذا المبحث قياس أثر المسؤولية الاجتماعية للبنك محل الدراسة على أدائه المالي من خلال مقارنة تطور كل من تكاليف الاجتماعية والوضعية المالية للسنوات 2016-2018.

**المطلب الأول: أثر المسؤولية الاجتماعية على مجموع ميزانية بنك البركة الجزائري**

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تبيان العلاقة بين تحمل البنك تكاليف إضافية تتمثل في نفقات المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تطور أصول البنك خلال السنوات 2016، 2017 و2018.

**جدول رقم (21): أثر المسؤولية الاجتماعية على مجموع ميزانية البركة الجزائري**

**لسنوات( 2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مجموع التكاليف الاجتماعية | 114 551 304 | 89 127 290 | 274 866 445 |
| مجموع الميزانية | 210 344 000 000 | 248 633 000 000 | 279 996 000 000 |
| نسبة تأثير | 05% | 03% | 09% |

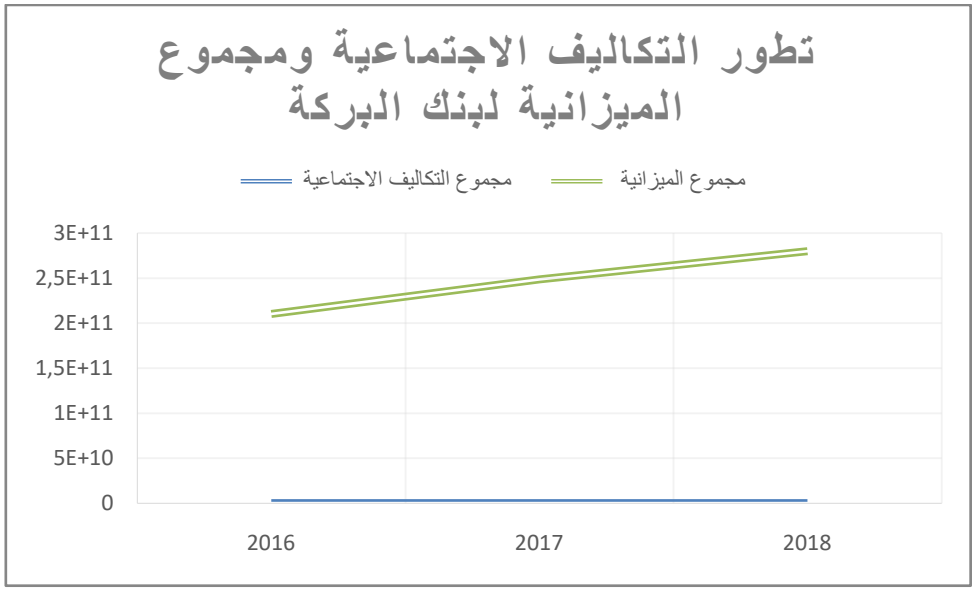
**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

يتبين لنا من خلال الجدول أنا نسبة التكاليف الاجتماعية بالنسبة لمجموع الميزانية كانت ( 5%) (3%) (9%) للسنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي، وعليه يمكن القول أن التكاليف الاجتماعية لبنك البركة تمثل نسبة قليلة من مجموع الميزانية.

كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين تطور مجموع التكاليف الاجتماعية وتطور مجموع الميزانية حيث نلاحظ أنه كلما ارتفعت التكاليف الاجتماعية ارتفع مجموع الميزانية ( شاهد سنة 2016 وسنة 2018) والعكس صحيح حيث انخفضت التكاليف الاجتماعية لسنة 2017 المقابلة للارتفاع في مجموع الميزانية .

ومنه فان هذه التكاليف الاجتماعية تؤثر على مجموع الميزانية ما يعني أنها تساهم في تحسين الأداء المالي لبنك البركة الجزائري.

**الشكل رقم(09): تطور التكاليف الاجتماعية ومجموع الميزانية لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

## المطلب الثاني: أثر المسؤولية الاجتماعية على الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري

سوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لبنك البركة من خلال دراسة العلاقة بين تطور التكاليف الاجتماعية والإيراد البنكي الصافي ا خلال السنوات 2016، 2017 و2018.

**جدول رقم (22): أثر المسؤولية الاجتماعية على الإيراد البنكي الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

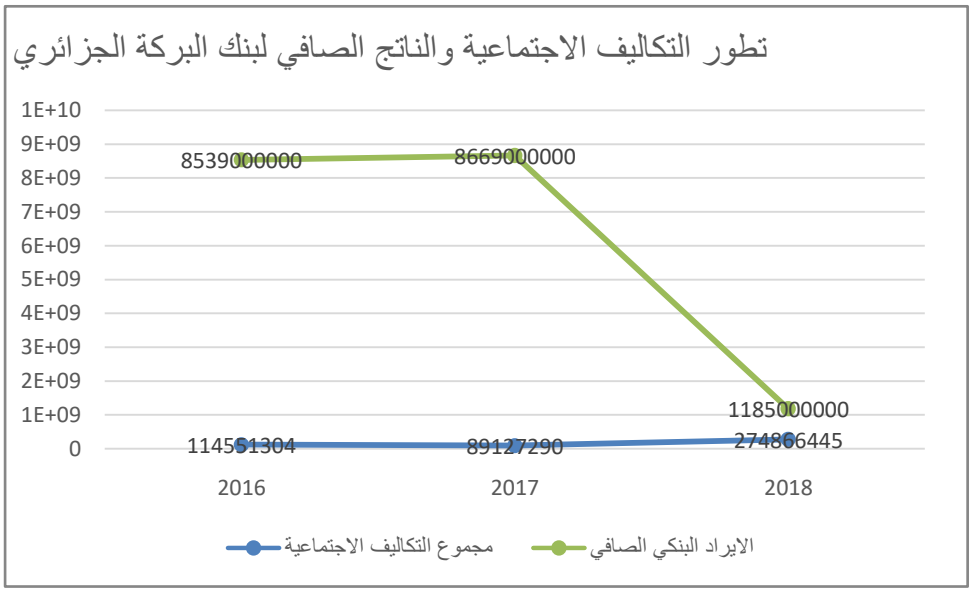
| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مجموع التكاليف الاجتماعية | 114 551 304 | 89 127 290 | 274 866 445 |
| الايراد البنكي الصافي | 8 539 000 000 | 8 669 000 000 | 1 185 000 000 |
| نسبة تأثير | 1.34% | 1.02% | 23.19% |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التكاليف الاجتماعية بالنسبة للإيراد البنكي الصافي كانت ( 1.34%) في سنة 2016 لتنخفض إلى (1.02%) في سنة 2017 ولترتفع إلى (23.19%) خلال سنة 2018

كما لا نلاحظ وجود أي علاقة بين تطور مجموع التكاليف الاجتماعية الإيراد البنكي حيث خلال سنة قابل انخفاض مجموع التكاليف الاجتماعية ارتفاع في الإيراد البنكي الصافي وخلال سنة 2018 شهدت ارتفاع التكاليف الاجتماعية قابله انخفاض كبير في الإيراد البنكي الصافي .

**الشكل رقم(10): تطور التكاليف الاجتماعية والإيراد الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

**المطلب الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية على الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري**

سوف نحاول من خلال هذا المطلب توضيح العلاقة بين تحمل البنوك لتكاليف المسؤولية الاجتماعية وتطور الناتج الصافي، من أجل معرفة جدوى استثمار بنك البركة في المسؤولية الاجتماعية.

**جدول رقم (23): أثر المسؤولية الاجتماعية على الناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**

(المبلغ بالدينار الجزائري)

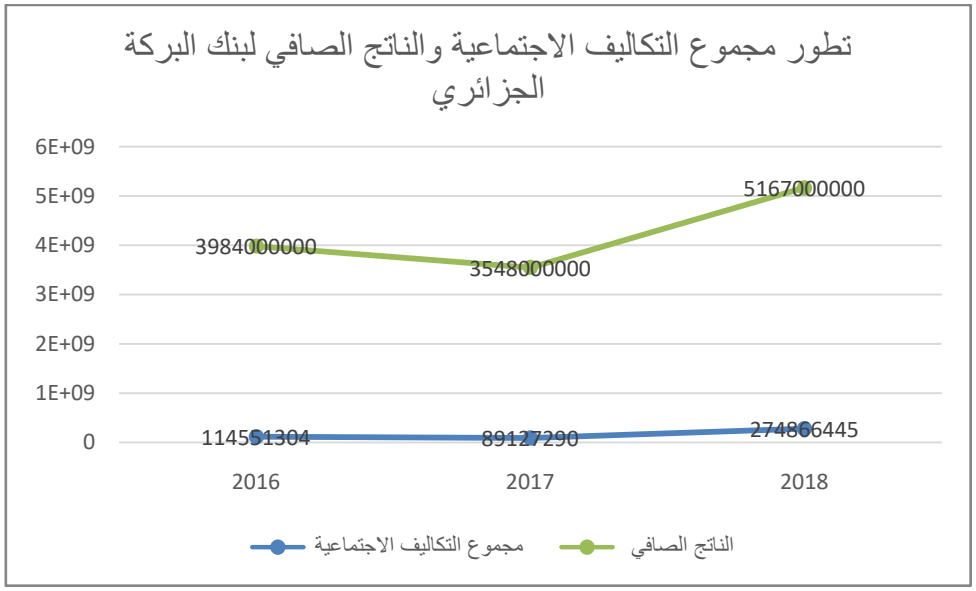
| | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| مجموع التكاليف الاجتماعية | 114 551 304 | 89 127 290 | 274 866 445 |
| الناتج الصافي | 3 984 000 000 | 3 548 000 000 | 5 167 000 000 |
| نسبة تأثير | 2.87% | 2.51% | 5.31% |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التكاليف الاجتماعية لسنة 2016 كانت (2.87%)، أما خلال سنة 2017 شهدت انخفاض التكاليف الاجتماعية قابله انخفاض في الناتج الصافي وقد بلغت نسبة مجموع التكاليف الاجتماعية إلى الناتج الصافي( 2.51%) ، كما شهدت سنة 2018 ارتفاع في مجموع التكاليف الاجتماعية قابله ارتفاع في الناتج الصافي وقد بلغت نسبة مجموع التكاليف الاجتماعية إلى الناتج الصافي خلال هذه السنة (5.31%).

ومنه يتبين لنا أن هناك علاقة طردية بين مجموع التكاليف الاجتماعية والنتاج الصافي لبنك البركة الجزائري أي هناك تأثير من تكاليف الاجتماعية في الوضعية المالية لبنك البركة الجزائري مما يعني تأثير في أدائه المالي.

**الشكل رقم (11): تطور مجموع التكاليف الاجتماعية والناتج الصافي لبنك البركة الجزائري لسنوات (2016-2017-2018)**




**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

**خلاصة:**

نستخلص في هذا الفصل أن بنك البركة بمختلف فروعه يتمتع بقدرات كبيرة على تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض المالية في الأوساط الشعبية ، وبما يقدمه من خدمات بنكية متنوعة ، كما أن تعدد قنوات التمويل البنكي الإسلامي وتنوع صيغه ، سهلت على المستثمر الحصول على التمويل اللازم ، كما للنشاط الاقتصادي في الوقت المناسب ، وتوفر له وسائل الإنتاج المختلفة ، كما يشارك البنك بخبرته الفنية والتنظيمية والإدارية بالإضافة إلى مشاركته المالية .

# خاتمة

لقد تغيرت النظرة إلى البنوك باعتبارها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعيش فيها، فظهرت العديد من المفاهيم التي تواكب هذا التطور، وتفرض تحديات جديدة لضمان البقاء والاستمرار في ظل المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال. ولعل أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية للبنوك .

تعتبر المسؤولية الاجتماعية إستراتيجية بعيدة المدى، تسعى من خلالها البنوك إلى تحقيق التفاعل بين أصحاب المصلحة وتخفيض التضارب بين أهدافهم، وأثناء ذلك تتبنى البنوك العديد من الاستراتيجيات، من إستراتيجية تعويقية "عدم فعل أي شيء"، إلى إستراتيجية استباقية "فعل الكثير".وبين هذا وذاك تتضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك، التي تكون على شكل هرم قاعدته ممثلة في البعد الاقتصادي( تحقيق الربح) ورأسه البعد الخيري التطوعي، وبالطبع لا يمكن للبنوك تحقيق بعدا خيريا دون تحقيق الأبعاد القانونية والأبعاد الخيرية، هذه المستويات الأربع تمثل في مجموعها هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية للبنوك.

إن الالتزام المسؤول اجتماعيا للبنوك، نابع من اقتناعها بأهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، خاصة في ظل تضارب الآراء حول منافع المسؤولية الاجتماعية وتحدياتها. فرغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا المفهوم منذ ظهوره إلا أن موضوع المسؤولية الاجتماعية للبنوك لا زال بين تأييد ومعارضة.الأمر الذي يتطلب تحليل العوائد الاجتماعية وتكاليفها، للوقوف على طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك وأدائها المالي.

وتستند في ذلك إلى العديد من النظريات، فبين نظرية مؤيدة، ترى بأن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، ونظرية معارضة تؤكد بأن الأداء المالي يتأثر سلبا إذا التزمت المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، وأخرى محايدة تنفي وجود أي أثر مباشر للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات. معللة ذلك بوجود العديد من المتغيرات الوسيطة في الدراسة وهي: القطاع،حجم المؤسسات، الإبداع...

ولأجل ذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثر الأداء المالي للبنوك بالمسؤولية الاجتماعية، حيث ارتأينا إجراء الدراسة على بنك البركة الجزائري.

## أولا. اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأول:** تم تأكيدها من خلال الفصل الأول أن البنوك التجارية من خلال تحملها تكاليف اجتماعية والمساهمة باستثمارات في صالح المجتمع تؤدي الى تحسين صورة البنك مما ينعكس بالفائدة على أدائه المالي وهنا تكمن أهمية تحمل البنك للمسؤولية الاجتماعية.
- **الفرضية الثانية:** من خلال دراستنا للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك تحليل دراسات التي لها علاقة بالموضوع في الفصل الثاني تم تأكيد هذه الفرضية، حيث تبين أنه توجد علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك.

❖ **الفرضية الثالثة:** تم تأكيد هذه الفرضية أيضا من خلال الفصل الثالث، حيث عندما قمنا بتحليل الوضعية المالية والتكاليف الاجتماعية لبنك البركة الجزائري تبين أن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على الأداء المالي لبنك البركة الجزائري.

**ثانيا. نتائج:**

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

1. إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك ما يزال مفهومة غير واضح، وغير محدد المعالم نظرية وتطبيقية، وذلك تبعا لطبيعته الطوعية، وغير الملزمة بقانون، وإنما مبني على المبادرات التي تطرحها جماعات الضغط، وعلى رأسها الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون، والتنمية الاقتصادية، إضافة الى البنوك المركزية للبلدان .
2. تتبنى المؤسسات المالية الجزائرية مسؤولية اجتماعية تجاه كل من أصحاب المصالح بمستويات مختلفة، حيث تهتم بالمالكين والمساهمين، ثم العملاء والموردين، البيئة، العاملين، ثم المجتمع المحلي، وهذا لضعف محفزات السوق وغياب ممثلي المجتمع المدني كالجمعيات، فالبنوك مسؤولة تجاه المالكين والمساهمين بسبب الأنظمة الرقابية المفروضة فهي تتجه نحو المسؤولية القانونية.
3. ضعف الأداء المالي لبنك البركة الجزائري استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها حيث أنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب.
4. عدم وجود قوانين ملزمة لتبني المسؤولية الاجتماعية للبنوك الجزائرية من البنك المركزي والاقتصار على التوجيهات فقط، وكذلك الافتقار إلى وجود مبادرات طوعية من بقية المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع البنكي،فضلا عن عدم الاشتراك في المبادرات الدولية، لتبني الأنشطة الاجتماعية التي طرحتها المنظمات الدولية غير الحكومية، وجماعات الضغط والالتفات إلى مخرجاتها الإيجابية التي من الممكن أن ترتقي بالقطاع البنكي الجزائري.
5. إن تبني بنك البركة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بشكل عام كانت محدودة استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، الأمر الذي قد يعكس افتقاره إلى ثقافة الالتزام بالجانب الاجتماعي وآثار نتائج أعماله على المجتمع والبلد الذي يعمل فيه ، بالإضافة إلى ضعف وعي القطاع البنكي الجزائري بأهمية قيمته في المجتمع كون البنوك تعد الحجر الأساس لتحقيق الرفاه الاقتصادي فيه.
6. بطؤ مستوى التطور المالي فيما يتعلق بالمؤشر المستخدم خلال مدة البحث (ثلاث سنوات) وهذا دليل على عدم كفاءة الإدارة المالية وتفعيل أدواتها في البنك محل الدراسة خاصة أن التقارير المالية في الوقت الحالي أصبحت مهمة جدا لأصحاب المصلحة بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص. "

7.يتم إثبات الفرضية الرئيسة للبحث، والتي تنص على " هناك علاقة، وتأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي للبنوك " .

**ثالثا. توصيات:**

1. ضرورة قيام السلطة الجزائرية بواجبها بمتابعة وإلزام البنوك بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عنها والمتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية معاقبة المخالفين.
2. ضرورة قيام الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية بعمل ندوات ودورات تثقيفية والتعريف بأهمية المسؤولية الاجتماعية ومدى أهميته للمؤسسات الاقتصادية والمالية.
3. ضرورة توعية البنوك بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية نظرا لأهميته الخاصة والمتعلقة بالربحية، نظرا لأن المسؤولية الاجتماعية تعمل بطريقة غير مباشرة على زيادة الربحية وهذا ما أثبتته دراستنا.
4. ضرورة زيادة الاهتمام المسؤولية الاجتماعية من خلال اصداره بتقرير منفصل عن التقارير المالية الختامية، وإن يصدر بالتزامن مع التقارير الختامية لأهمية هذا التقرير لأصحاب القرار والمستثمرين.
5. ضرورة وضع أنظمة محاسبية تتعلق بقياس الأداء الاجتماعي، وعمل أنظمة رقابة ولجان تدقيق تهتم بالتدقيق الاجتماعي.
6. ضرورة تشجيع المؤسسات البنكية والمالية الاهتمام بالأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات الخدمات لأنها تعمل بشكل مباشر على رفع وتحسين مستوى الأداء المالي وزيادة الحصة السوقية للبنك.
7. ضرورة اعطاء اهمية أكثر للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للقطاع البنكي الخاص والذي يمكن أن يتم تحقيقه بتقديم تقارير خاصة منظمة من قبل البنوك الى جانب التقارير السنوية.
8. ضرورة تحسين الأداء المالي من قبل البنوك الخاصة عن طريق الاستخدام الفعال للأدوات المالية المتعددة، وكذلك الإفادة من عدد الخدمات االبنكية المتاحة ،كون وجودها قائم على كسب ثقة الزبائن (العملاء)، وأنها تمثل المكان الآمن للادخار، وتحسين الواقع الأقتصادي للأفراد والمؤسسات فضلا عن دورها المحوري كأداة، لتحريك رؤوس الأموال واستثمارها، والذي يعود في النهاية على تحسين الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل.
9. تكثيف الدورات التدريبية لموظفي البنك فيما يتعلق بأنشطة العمل البنكي، وتسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة لإدارة الأعمال، وأهمية القطاع البنكي، ودوره الحيوي الفعال في النشاط الاقتصادي والمجتمع.

10. العمل على تحسين الإدارة المالية للبنك الجزائري، واستحداث أنوات جديدة، لتحسين الأداء المالي بحيث يشمل تطوير المؤشرات المالية كافة، وليس فقط مؤشر ربحية السهم الواحد، كون المؤشرات المالية الأخرى دليل على الإدارة الفعالة للبنوك، وتقلل من مخاطر السمعة، والمخاطر التشغيلية بشكل عام.
11. تفعيل دور الإعلام والصحافة والاستخدام الفعال لمواقع التواصل الاجتماعي من الجهات المعنية بالعمل البنكي بهدف نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في مجتمع الأعمال الجزائري، وكذلك نشر التوعية فيما يتعلق بأهمية تطوير الأداء المالي للبنوك.

**رابعا. أفاق الدراسة:**

1. المسؤولية الاجتماعية للبنوك ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.
2. المسؤولية الاجتماعية للبنوك ودورها في خلق القيمة الاقتصادية.
3. أثر المسؤولية الاجتماعية للبنوك على تنمية المستدامة.

# مراجع

## المراجع باللغة العربية

### أولا.الكتب


1. أل أدم يوحنا عبد ، سليمان اللوزي ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
2. بشير العلاق، الادارة الحديثة : النظريات ومفاهيم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
3. بلال خلف السكارية، أخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
4. توفيق عبد المحسن، أخلاقيات الأعمال، دار الفكر العربي وأخرون، مصر، 2014.
5. ثامر الابكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2006.
6. الحسيني حسن فلاح عداي، عبد الرحمان الدوري مؤيد ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
7. الحسيني فلاح حسن عداي، الادارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
8. الحيالي وليد ناجي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2002.
9. خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، الطبعة الأولى، إيثراك للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
10. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
11. صالح الحموري، رولا المعايطة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، من الألف الى الياء–الموجة الرابعة للإدارة، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
12. صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الادارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
13. صلاح الدين حسن السيسي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998.

14.طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، الإدارة والأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

15.طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.

16.عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2015.

17.عبد الحميد كراجة ، الإدارة والتحليل المالي: أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

18.عبد الرحمان ثابت، جمال الدين المرسي، الادارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.

19.عبد الرزاق سالم الرحاحلة، المسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2011.

20.علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

21.فهد نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

22.محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للادارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

23.محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، 2000.

24.محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي (دراسة السلوك الانساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال)، الطبعة السادسة، دار وائل، عمان، الأردن، 2012.

25.محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.

26.مدحت محمد أبو النصر، إدارة الجودة الشاملة كايزن اليابانية لتطوير المنظمات، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2015.

27.مؤيد الفضل وأخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، الأردن، 2003.

28.ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

29نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006.

30. نزار عبد المجيد البراوي وأحمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق (المفاهيم، الأسس، الوظائف)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

31. نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

32. نعمه عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي، نظرية المنظمة (مدخل للتصميم)، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.

33. وهيب حداد، قياس الأداء بطاقات الأداء المتوازن ومعايير الأداء الأساسية، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2007.

**ثانيا. البحوث العلمية**

1. أحمد فلاح الجعافرة،أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف في الأردن، أطروحة دكتورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009.
2. حبيبة العيداني، أثر توافق التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الموارد البشرية على أداء المنظمات- دراسة حالة فرع المضادات الحيوية المدية، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2013.
3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
4. خالد الصبحي حبيب، مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2011.
5. رفيق قلو، دراسة أثر التمويل الاسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009-2010.
6. رمضاني زينب مومني، امكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.
7. زوينة بن افرج،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق،أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

8. زياني خولة، أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على ادارة الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات بولاية تبسة، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2020.

9. صالح سنوساوي، واقع استخدام المزيج التسويقي في البنوك الإسلامية وأثره على ولاء الزبائن–دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016.

10.صديقة بن مداني، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر– دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017.

11.الطاهر خامرة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

12.الطيب بولحية، تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة–دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

13.عبد الحميد الخدمي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012.

14.عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية "حالة بورصتي الجزائر وباريس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

15.عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية––دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008

16.العقون أمنة، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي، دراسة حالة مؤسسة السيكرية للاسمنت، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

17.فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة المستنصرية، اليمن، 2003.

18.فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة جرش، الأردن، 2013.

19.قدري ابراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، أطروحة دكتورة في ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

20.محمد أحمد جمعة، أثر تبني الشركات الأردنية للمسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.

21.محمد الصالح فروم، الحوكمة والأداء المالي- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2017.

22.نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010.

23.الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر (2008-2011)، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

24.هيثم عبد الله أبو خديجة، المناخ التنظيمي وعلاقته بثقافة المؤسسة- دراسة ميدانية على شركات التأمين المساهمة العامة في الأردن، أطروحة دكتورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

**ثالثا. المجلات**

1. أبو بكر مفتاح شابون، محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي-دراسة تطبيقية لمعرفة مدى ادراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 01، ليبيا، 2015.
2. بلال فايز عمر، ساحاق محمود الشعار ونضال عمر زلوم، أثر الافصاح على محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 02، 2014.
3. بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 17، جامعة عنابة، 2018.
4. سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 83، 2010.

5. طاهر محسن منصور، حسين شحدة حسين، استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية (المنشأة العامة للصناعات الجلدية)، مجلة الدراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، الأردن، 2003.
6. عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة الدراسات العلوم الادارية، المجلد 37، العدد01، الأردن، 2010.
7. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.
8. لاسك أرسلان بايز، درمان سليمان صادق، تحليل العلاقة بين مبادئ المواصفة القياسية وسمعة المنظمة- دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في معامل الاسمنت في مدينة السليمانية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة الجلفة، المجلد 17، 2018.
9. محمد الطراونة، أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية- دراسة تحليلية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 23، العدد 02، 1996.
10. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000، الجزء الأول، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، الجزائر، 2005.
11. مزهود عبد المليك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 01، 2001.
12. مهند جعفر حسن حبيب، محمد موسى أحمد عباس، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية- دراسة ميدانية على شركتي اسمنت عطيرة واسمنت السلام، مجلة كلية الشرق الأهلية، العدد 05، 2016.
13. مؤيد سعيد السالم، نازم محمود ملكاوي، أثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات-دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الادارية، الأردن، المجلد 31، العدد 01، 2004.

## رابعا. الملتقيات والمداخلات


1. بلعزوز بن علي، حمدي معمر،نظام التأمين التكافلي في السوق الجزائري، الندوة الدولية لشركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية ، ملتقى وطني، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-26 افريل. 2011
2. ربيع بوصبيع العايش وآخرون، جدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
3. زوينة بن افرج، تبني المعيار الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك التجارية لمجابهة المنافسة المصرفية العالمية، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.
4. عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، المبتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر، 2011.
5. عبد الله بن منصور، مرابط سليمان، تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاقتصاديات المغاربية، جدة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، يومي 25-28 ماي 2003.
6. عيب الغني دادن، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 08-09 مارس، 2005.
7. محمد العيد تجاني وعادل رضوان، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
8. وليد سعود، تجربة صلامة لتأمينات في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، الندوة الدولية لشركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،جامعة سطيف ، 25-26 أفريل الجزائر.
9. يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الافصاح المحاسبي)، الملتقى الدولي حول معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال اتجاه أصحاب المصالح، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

**خامسا. القوانين**


1. الأمر 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية 18 أفريل 1990
2. القانون التأسيسي لبنك البركة الجزائري.
3. الجمهورية الجزائرية، الأمر 04-01 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، جريدة الجمهورية الجزائرية الرسمية رقم 27، 4 مارس 2003
4. النظام رقم 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية ، العدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009.
5. القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 25 مارس 2009.


**المراجع باللغة الأجنبية**


1. Bughin Maidiaux C et Finet A, Les Mesures non financiers de la perfomane, Revue des science de Gestion, 1 er trimsetre, France, 1999.
2. Caterina Gheli, Corporate Social Responsibility and inancial performance, An Empirical Evidence, Thesis Master in Finance stratégic Management, Copenhagen business School, 2013.
3. Darren D Lee, Robert W , Faff and kim Langfield Smith, Revising the vexing Question, Does superior Corporate Social Perfomance Lead to Improved Financial Performance, Australian journal of Management, Vol 34, N01, 2009.
4. -David Lyon, Financial Performance, A Dissertation Submited as a partial requitement for the degree of bachelor of commerce, The University of Otago, Dundin, New Zealand, 2007.
5. David Vogel, The Market for virtué (The Potential and limits of corporate Social Responsibility), The brookings institutior wasshingtion, 2005.
6. Giraud F et Al, Control et pilotage de la performance, Gualino Editeur, France, 2001.
7. Kaplan R.S et Norton D.P, le tableau de bord perspectif, un systéme de pilotage de la performance, édition D'organisation, Paris, 1999.
8. Liangrong Zu, Coporate Social Responsibility, Corporate Restructuring and Firm's performance, Springer, Berlin Heidelberg, 2009.
9. Pride and ferrell,Marketing concept and stategies, Ninth Edition, Houghton Mifflin, Boston,2005.

10. Subhabrata Bobby Banerjee, Corporate Social Responsibilities, The raoul wallenberg institute human rights library , volume 33, martinus nijhoff publishers, leiden, boston, 2008, 2007.
11. Subhabrata Bobby Banerjee, Corporate Social Responsibility, The Good The Bad and The Ugly, Journal of critical Sociology, 2008.
12. Wal-Mart Lauches 5 Year plan to Resuce Packaging, Available on : http://news.walmart.com , consulited 23-03-2021.

# ملاحق

## الملحق رقم (01): أصول بنك البركة الجزائري لسنة2016

# الأصـــول

*بآلاف الدينار*

| رقم | البند | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2015 |
| 1 | الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية | 2.1 | 89.902.868 | 89.962.379 |
| 2 | أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية | | 0.00 | 0.00 |
| 3 | أصول مالية قابلة للبيع | | 0.00 | 0.00 |
| 4 | تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية | 2.2 | 3.179.827 | 2.356.604 |
| 5 | تمويلات ممنوحة للزبائن | 2.3 | 107.531.185 | 94.097.100 |
| 6 | أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق | | 0.00 | 0.00 |
| 7 | ضرائب جارية -أصول | 2.4 | 1.473.416 | 959.350 |
| 8 | ضرائب مؤجلة-أصول | 2.5 | 211.565 | 190.582 |
| 9 | أصول أخرى | 2.6 | 1.538.005 | 1.208.177 |
| 10 | حسابات التسوية | 2.7 | 1.423.515 | 23.541 |
| 11 | المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات | 2.8 | 1.670.691 | 1.670.697 |
| 12 | عقارات مخصصة كودائع | | 0.00 | 0.00 |
| 13 | أصول ثابتة | 2.9 | 3.374.185 | 3.027.899 |
| 14 | أصول غير ثابتة | 2.10 | 38.364 | 76.728 |
| 15 | فارق الاقتناء | | 0.00 | 0.00 |
| | **مجموع الأصول** | | 210.343.621 | 193.573.058 |

## الملحق رقم (02): خصوم بنك البركة لسنة 2016

# الخصوم

*بآلاف الدينار*

| رقم | البيان | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2015 |
| 1 | البنك المركزي | | 0.00 | 0.00 |
| 2 | ديون اتجاه المؤسسات المالية | 2.11 | 14.384 | 14.390 |
| 3 | ديون اتجاه الزبائن للزبائن | 2.12 | 133.535.556 | 119.025.045 |
| 4 | ديون ممثلة بسند | 2.13 | 36.602.243 | 35.537.082 |
| 5 | ضرائب جارية-خصوم | 2.14 | 1.713.457 | 1.890.650 |
| 6 | ضرائب مؤجلة-خصوم | | 0.00 | 0.00 |
| 7 | خصوم أخرى | 2.15 | 12.921.133 | 10.857.752 |
| 8 | حسابات التسوية | 2.16 | 1.242.067 | 2.785.488 |
| 9 | مؤونات على المخاطر و التكاليف | 2.17 | 1.009.448 | 617.139 |
| 10 | اعانات،عتاد و اعانات أخرى استثمارات | | 0.00 | 0.00 |
| 11 | صندوق المخاطر المصرفية العامة | 2.18 | 2.417.265 | 2.139.892 |
| 12 | ديون مرتبطة | | 0.00 | 0.00 |
| 13 | رأس المال الاجتماعي | 2.19 | 10.000.00 | 10.000.000 |
| 14 | علاوة على رأس المال | | 0.00 | 0.00 |
| 15 | الاحتياطات | 2.20 | 5.922.009 | 5.643.187 |
| 16 | فارق التقييم | | 0.00 | 0.00 |
| 17 | فارق اعادة التقييم | 2.21 | 894.672 | 894.672 |
| 18 | (+/-) نتيجة مرحلة | | 87.820 | 59.842 |
| 19 | (+) نتيجة السنة المالية | 2.22 | 3.983.568 | 4.107.918 |
| | **مجموع الأصول** | | 210.343.621 | 193.573.058 |

**الملحق رقم (03): جدول حسابات نتائج بنك البركة لسنة2016**

# حسابات النتائج

*بآلاف الدينار*

| رقم | البيان | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2015 |
| 1 | +إيرادات الاستغلال | 4.1 | 8.663.371 | 7.811.704 |
| 2 | - تكاليف الاستغلال | 4.2 | 2.081.981 | 2.078.442 |
| 3 | +عمولات (إيرادات) | 4.3 | 1.877.336 | 1.932.751 |
| 4 | - عمولات (تكاليف) | 4.4 | 407.301 | 363.151 |
| 5 | -/+ ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع | | 0.00 | 0.00 |
| 6 | -/+ ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع | | 0.00 | 0.00 |
| 7 | +إيراد النشاطات الأخرى | 4.5 | 547.137 | 568.060 |
| 8 | - تكاليف النشاطات الأخرى | 4.6 | 59.575 | 52.730 |
| 9 | **الإيراد المصرفي الصافي** | | **8.538.986** | **7.818.191** |
| 10 | - تكاليف استغلال عامة | 4.7 | 2.789.406 | 2.729.989 |
| 11 | مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة | 4.8 | 272.403 | 258.707 |
| 12 | **نتيجة الاستغلال الخامة** | | **5.477.177** | **4.829.496** |
| 13 | مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة | 4.9 | 818.902 | 537.337 |
| 14 | استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة | 4.10 | 710.950 | 1.349.629 |
| 15 | **نتيجة الاستغلال** | | **5.369.225** | **5.641.788** |
| 16 | -/+ ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى | | 0.00 | 0.00 |
| 17 | +عناصر غير عادية (ايرادات) | | 0.00 | 0.00 |
| 18 | - عناصر غير عادية(تكاليف) | | 0.00 | 0.00 |
| 19 | **النتيجة قبل الضرائب** | | **5.369.225** | **5.641.788** |
| 20 | - الضرائب على النتائج و ما شابهها | 4.11 | 1.385.657 | 1.533.870 |
| 21 | **النتيجة بعد الضريبة** | **4.12** | **3.983.568** | **4.107.918** |

## الملحق رقم (04): أصول بنك البركة الجزائري لسنة 2017

# الأصـــول

ألاف دج

| | البند | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2017 |
| 1 | الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية | 2,1 | 89 902 868 | 99 616 004 |
| 2 | أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية | | 0 | 0 |
| 3 | أصول مالية قابلة للبيع | | 0 | 0 |
| 4 | تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية | 2,2 | 3 179 827 | 3 123 641 |
| 5 | تمويلات ممنوحة للزبائن | 2,3 | 107 531 185 | 136 553 371 |
| 6 | أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق | | 0 | 0 |
| 7 | ضرائب جارية -أصول | 2,4 | 1 473 416 | 1 391 936 |
| 8 | ضرائب مؤجلة-أصول | 2,5 | 211 565 | 205 398 |
| 9 | أصول أخرى | 2,6 | 1 538 005 | 1 824 740 |
| 10 | حسابات التسوية | 2,7 | 1 423 515 | 645 644 |
| 11 | المساهمة في شركات مؤسسات و وحدات | 2,8 | 1 670 691 | 1 718 778 |
| 12 | عقارات مخصصة كودائع | | 0 | 0 |
| 13 | أصول ثابتة | 2,9 | 3 374 185 | 3 553 182 |
| 14 | أصول غير ثابتة | 2,10 | 38 364 | 0 |
| 15 | فارق الاقتناء | | 0 | 0 |
| | مجموع الأصول | | 210 343 621 | 248 632 694 |

8

## الملحق رقم (05): خصوم بنك البركة لسنة 2017

# الخصوم

ألاف دج

| | البند | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2017 |
| 1 | البنك المركزي | | 0 | 0 |
| 2 | ديون اتجاه المؤسسات | 2,11 | 14 384 | 52 421 |
| 3 | ديون اتجاه الزبائن للزبائن | 2,12 | 133 535 556 | 164 849 660 |
| 4 | ديون ممثلة بسند | 2,13 | 36 602 243 | 43 042 478 |
| 5 | ضرائب جارية-خصوم | 2,14 | 1 713 457 | 1 818 414 |
| 6 | ضرائب مؤجلة-خصوم | | 0 | 0 |
| 7 | خصوم أخرى | 2,15 | 12 921 133 | 12 014 612 |
| 8 | حسابات التسوية | 2,16 | 1 242 067 | 2 309 184 |
| 9 | مؤونات على المخاطر و لتكاليف | 2,17 | 1 009 448 | 761 196 |
| 10 | عانات،عتاد و اعانات أخرى ستثمارات | | 0 | 0 |
| 11 | صندوق المخاطر المصرفية | 2,18 | 2 417 265 | 2 998 001 |
| 12 | ديون مرتبطة | | 0 | 0 |
| 13 | رأس المال الاجتماعي | 2,19 | 10 000 000 | 15 000 000 |
| 14 | علاوة على رأس المال | | 0 | 0 |
| 15 | الاحتياطات | | 5 922 009 | 1 273 107 |
| 16 | فارق التقييم | | 0 | 0 |
| 17 | فارق اعادة التقييم | 2,21 | 894 672 | 894 672 |
| 18 | نتيجة مرحلة (+/-) | | 87 820 | 70 534 |
| 19 | نتيجة السنة المالية (+) | | 3 983 568 | 3 548 415 |
| | مجموع الخصوم | | 210 343 621 | 248 632 694 |

**الملحق رقم (06): جدول حسابات نتائج بنك البركة لسنة2017**

## حسابات النتائج

ألاف دج

| | البند | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2016 | 2017 |
| 1 | + إيرادات الاستغلال | 4,1 | 8 663 371 | 9 564 132 |
| 2 | - تكاليف الاستغلال | 4,2 | 2 081 981 | 2 779 415 |
| 3 | +عمولات (إيرادات) | 4,3 | 1 877 336 | 1 702 089 |
| 4 | -عمولات (تكاليف) | 4,4 | 407 301 | 379 960 |
| 5 | +/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع | | 0 | 0 |
| 6 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع | | 0 | 0 |
| 7 | + إيراد النشاطات الأخرى | 4,5 | 547 137 | 621 464 |
| 8 | - تكاليف النشاطات الأخرى | 4,6 | 59 575 | 59 368 |
| 9 | **الإيراد المصرفي الصافي** | | **8 538 986** | **8 668 943** |
| 10 | - تكاليف استغلال عامة | 4,7 | 2 789 406 | 2 970 959 |
| 11 | - مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة | 4,8 | 272 403 | 282 840 |
| 12 | **نتيجة الاستغلال الخامة** | | **5 477 177** | **5 415 144** |
| 13 | - مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة | 4,9 | 818 902 | 1 102 522 |
| 14 | + استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة | | 710 950 | 678 289 |
| 15 | **نتيجة الاستغلال** | | **5 369 225** | **4 990 911** |
| 16 | +/- ربح أو خسارة صافية على الأصول الأخرى | | 0 | 0 |
| 17 | +عناصر غير عادية (إيرادات) | | 0 | 0 |
| 18 | -عناصر غير عادية(تكاليف) | | 0 | 0 |
| 19 | **النتيجة قبل الضرائب** | | **5 369 225** | **4 990 911** |
| 20 | - الضرائب على النتائج و ما شابهها | 4,11 | 1 385 657 | 1 442 496 |
| 21 | **النتيجة بعد الضريبة** | 4,12 | **3 983 568** | **3 548 415** |

## الملحق رقم (07): أصول بنك البركة الجزائري لسنة2018

# الأصـــول

ألاف دج

| | البند | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2017 | 2018 |
| 1 | الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية | 2,1 | 99 616 004 | 105 021 946 |
| 2 | أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية | | 0 | 0 |
| 3 | أصول مالية قابلة للبيع | | 0 | 0 |
| 4 | تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية | 2,2 | 3 123 641 | 2 299 974 |
| 5 | تمويلات ممنوحة للزبائن | 2,3 | 136 553 370 | 154 159 890 |
| 6 | أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق | | 0 | 0 |
| 7 | ضرائب جارية -أصول | 2,4 | 1 391 936 | 1 371 219 |
| 8 | ضرائب مؤجلة-أصول | 2,5 | 205 398 | 234 347 |
| 9 | أصول أخرى | 2,6 | 1 824 740 | 1 904 003 |
| 10 | حسابات التسوية | 2,7 | 645 644 | 563 965 |
| 11 | المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات | 2,8 | 1 718 778 | 1 720 806 |
| 12 | عقارات مخصصة كودائع | | 0 | 0 |
| 13 | أصول ثابتة | 2,9 | 3 553 182 | 3 719 679 |
| 14 | أصول غير ثابتة | 2,10 | 0 | 0 |
| 15 | فارق الاقتناء | | 0 | 0 |
| | مجموع الأصول | | 248 632 693 | 270 995 828 |

## الملحق رقم (08): خصوص بنك البركة لسنة 2018

# الخصوم

ألاف دج

| | البند | | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2017 | 2018 |
| 1 | البنك المركزي | | 0 | 0 |
| 2 | ديون اتجاه المؤسسات | 2,11 | 52 421 | 111 220 |
| 3 | ديون اتجاه الزبائن للزبائن | 2,12 | 164 849 660 | 176 343 367 |
| 4 | ديون ممثلة بسند | 2,13 | 43 042 478 | 47 540 639 |
| 5 | ضرائب جارية-خصوم | 2,14 | 1 818 414 | 2 985 429 |
| 6 | ضرائب مؤجلة-خصوم | | 0 | 0 |
| 7 | خصوم أخرى | 2,15 | 12 014 612 | 13 684 771 |
| 8 | حسابات التسوية | 2,16 | 2 309 184 | 2 901 047 |
| 9 | مؤونات على المخاطر و لتكاليف | 2,17 | 761 196 | 749 563 |
| 10 | عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات | | 0 | 0 |
| 11 | صندوق المخاطر المصرفية | 2,18 | 2 998 001 | 3 431 939 |
| 12 | ديون مرتبطة | | 0 | 0 |
| 13 | رأس المال الاجتماعي | 2,19 | 15 000 000 | 15 000 000 |
| 14 | علاوة على رأس المال | | 0 | 0 |
| 15 | الاحتياطات | 2,20 | 1 273 107 | 2 157 459 |
| 16 | فارق التقييم | | 0 | 0 |
| 17 | فارق اعادة التقييم | 2,21 | 894 672 | 894 672 |
| 18 | نتيجة مرحلة (+/-) | | 70 534 | 29 150 |
| 19 | نتيجة السنة المالية (+) | | 3 548 414 | 5 166 572 |
| | **مجموع الخصوم** | | **248 632 693** | **270 995 828** |

9

**الملحق رقم (09): جدول حسابات نتائج بنك البركة لسنة2018**

# حسابات النتائج

ألاف دج

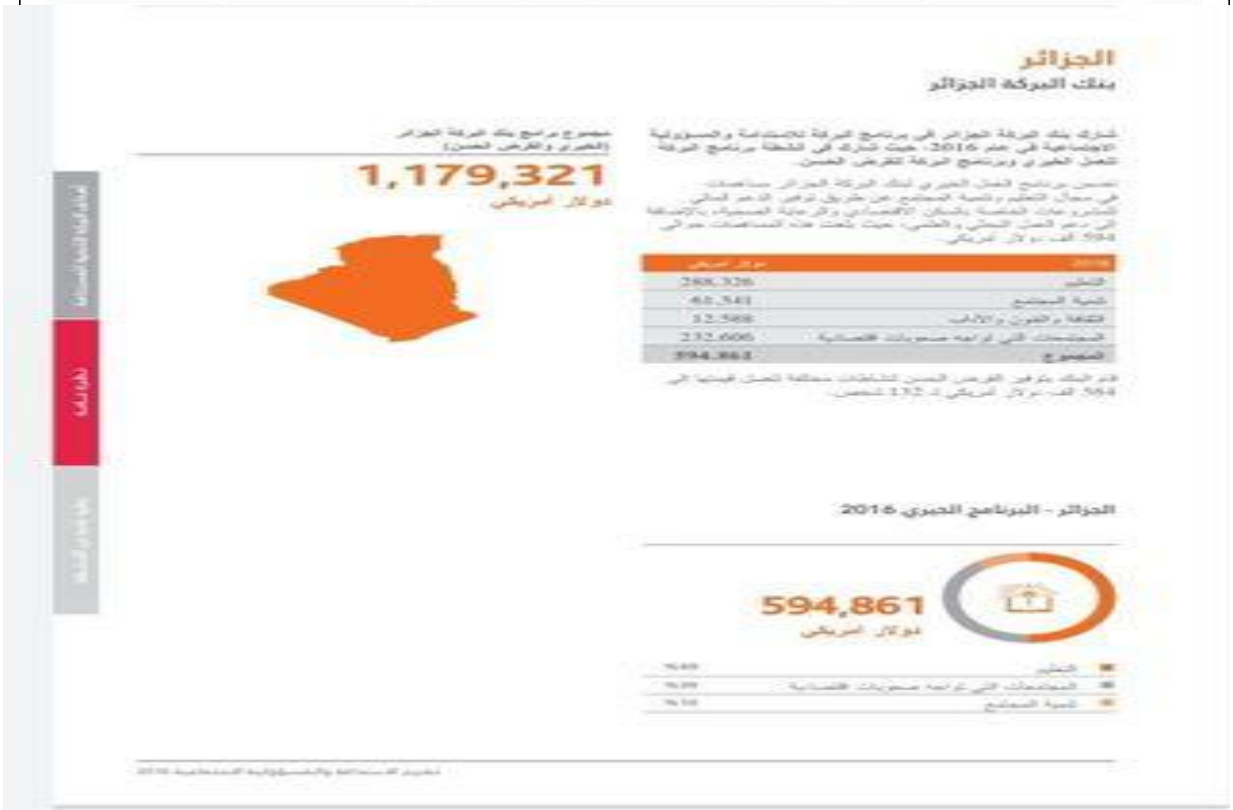
| | البند | المذكرة | السنوات المالية | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2017 | 2018 |
| 1 | + إيرادات الاستغلال | 4,1 | 9 564 132 | 11 700 326 |
| 2 | - تكاليف الاستغلال | 4,2 | 2 779 415 | 3 287 708 |
| 3 | +عمولات (إيرادات) | 4,3 | 1 702 089 | 1 195 850 |
| 4 | -عمولات (تكاليف) | 4,4 | 379 960 | 355 156 |
| 5 | +/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع | | 0 | 0 |
| 6 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع | | 0 | 0 |
| 7 | + إيراد النشاطات الأخرى | 4,5 | 621 464 | 2 679 374 |
| 8 | - تكاليف النشاطات الأخرى | 4,6 | 59 368 | 83 052 |
| 9 | **الإيراد المصرفي الصافي** | | **8 668 943** | **11 849 634** |
| 10 | - تكاليف استغلال عامة | 4,7 | 2 970 959 | 3 270 618 |
| 11 | - مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة | 4,8 | 282 840 | 268 528 |
| 12 | **نتيجة الاستغلال الخامة** | | **5 415 144** | **8 310 487** |
| 13 | مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة | 4,9 | 1 102 522 | 1 412 541 |
| 14 | + استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة | 4,10 | 678 289 | 383 217 |
| 15 | **نتيجة الاستغلال** | | **4 990 911** | **7 281 163** |
| 16 | +/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى | | 0 | 0 |
| 17 | +عناصر غير عادية (إيرادات) | | 0 | 0 |
| 18 | -عناصر غير عادية(تكاليف) | | 0 | 0 |
| 19 | **النتيجة قبل الضرائب** | | **4 990 911** | **7 281 163** |
| 20 | - الضرائب على النتائج و ما شابهها | 4,11 | 1 442 496 | 2 114 591 |
| 21 | **النتيجة بعد الضريبة** | 4,12 | **3 548 414** | **5 166 572** |

11

## الملحق رقم (10): تكاليف الاجتماعية لبنك البركة لسنة2016-2018

### بنك البركة (الجزائر)

| أهداف البركة | الجزائر | | | الجزائر | |
|---|---|---|---|---|---|
| | أهداف 5 سنوات | أهداف 2016 | المنجز | المنجز من (أهداف 5 سنوات) (%) | المنجز من أهداف (2016) (%) |
| خلق فرص عمل | 3,400 | 680 | لم يتم قياسها | %0 | %0 |
| تمويل التعليم | $22,000,000 | $4,400,000 | $353,000 | %1.6 | %8.0 |
| التبرع للتعليم | $93,000 | $18,600 | $113,000 | %121 | %608 |
| تمويل الرعاية الصحية | $11,000,000 | $2,200,000 | $14,228 | %0 | %1 |
| التبرع للرعاية الصحية | $930,000 | $186,000 | $371,000 | %40 | %199 |
| مبادرات أخرى | $3,639,000 | $727,800 | $10,060 | %0.28 | %1.38 |
| **المجموع** | **$37,662,000** | **$7,532,400** | **$861,288** | **%2** | **%11** |



## بنك البركة الجزائر

| أهداف البركة | الجزائر | | | الجزائر | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الهدف لـ 5 سنوات | هدف 2018 | المنجز في 2018 | نسبة الإنجاز من الهدف لـ5 سنوات | نسبة الإنجاز من هدف 2018 |
| خلق فرص عمل | 3,400 | 680 | لم يتم قياسها | لم يتم قياسها | لم يتم قياسها |
| تمويل التعليم | $22,000,000 | $4,400,000 | $270,337 | %1 | %6 |
| التبرع للتعليم | $93,000 | $18,600 | لم يتم قياسها | لم يتم قياسها | لم يتم قياسها |
| تمويل الرعاية الصحية | $11,000,000 | $2,200,000 | $1,748,744 | %16 | %79 |
| التبرع للرعاية الصحية | $930,000 | $186,000 | $47,584 | %5 | %26 |
| المجموع | $34,023,000 | $6,804,600 | $2,066,665 | %6 | %30 |

